

منظومة
البحر الوادي

للإمام عمر بن الوادي
المتوفى سنة ٧٤٩هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الفقير عمر بن الوردي وأفضل الصلاة للأنجاب وبعد فالعلم عظيم المنزله والعمر عن تحصيل كل علم وذلك الفقه فإن منه وليس في مذهبنا كالحاوي وكنت ممن حلته وأتقنه فاخترت أن أنظمه كالشارح يزيد عن خمسة آلاف غرر منبها بقلبت في اليسير وفيه عن قاضي القضاة البارزي لا حشو فيه حسب الإمكان وقد يسمى بهجة الحاوي لما وكل من جرب نظم النثر لكن يمينا بالذي سهله وإنما رأيت في منامي وقد دعا لي ثم أعطاني ورق فكان ذا النظم البديع العمل وربنا المستول في النفع به أسأله أن يصلح النيّة لي

باب الطهارة

هذين ماء طاهر ما استعملا من الكتابية قصد الحيل كالحدث الخبث رافع كلا ما قل في فرض كماء الغسل

لغير ذاك وله بالفصل
أو ريحه بحيث يحدث اسمه
بماله عنه غنى به اختلط
ما ولا ترُّب ولو بطرح
منطبع يكره والسخن الوفى
كغيره فليتنجس إلا
قلت وغير بشر للمنقذ
ولو بظرف واسع الرأس وقر
كجربة قارب فى الأبطال
فيلغ نقص الرطل والرطلين
أوصافه ما وافق افرضه أشد
والماء لا نحو التراب يطهر

فصل فى بيان النجاسات وإزالتها

والكلب والخنزير عند الأكثر
والفرع لا مأكولة ولا بشر
ونافط ومرة لا بلغم
من حيوان طاهر وإنفحه
كلين من بشر وأصله
كميتة لا شعر مما أكل
ثم الذى تجددت طهارته
بدونها وإن غلت أو نقلت
والجلد أن ينجس بموت واندبغ
كجامد ينجس غسلا يبغي
للكلب والخنزير أو للفرع
للكلب مما صاده لا الأرض
أدخل جاره وما قل ورد
لا عس فى الريح أو فى اللون
ورش من بول غلام ما طعم
ولم تغيره ولا زاد ثقل

لمسلم وكوضوء الطفل
ولم يغير لونه أو طعمه
ولو بتقدير مخالف وسط
لا ورق منتثر وملح
ومتشمس بقطر الحر فى
وبوصول نجس إن قلا
ميتا بلا سيل دم لم ينبذ
وإن بماء خالص يكثر طهر
وإنما تنجيس ذى اتصال
خمسة مئى تفسير قلتين
أن غيرت أى مع وصولها أحد
وإن بنفسه انتفى التغير

أما النجاسات فكل مسكر
وميتة مع العظام والشعر
وفضلة كماء قرح ودم
ولا نخامة ولا ما رشحه
ودر أو بيض مباح أكله
وجزء حى كالمشيم منفصل
وريشه ومسكه وفأرته
خمر بدون العين قد تخللت
وصائر فيه حياة كالمضغ
بنزع فضلات وبعد الدبغ
بمزج ترب طاهر من سبع
بالماء مرة كذا المعض
ولو بغسل البعض والبعض وقد
مع نفى عين وصفات العين
وغسلتين اندب إذا الطهر يتم
وماء كل مرة فى الفرض قل

مثل المحل بعدها تطهيرا وضده فلا تعد تعفيرا
فصل فى الاجتهاد

من شاته بشاة غير تلتبس ولو براو ليس بالمجازف لا الكم والمحرم والميت ولا أو لبن الأتان فهو إنما وإن سوى المأخوذ كان قد تلف ولو عم ومتيقنا وجد ثم ليعد لكل فرض ما بقى وصب ما نجسه الظن أبر ثم إلى التراب فليعدل كما وليتيم مبصر وقضيا واحكم على ما غلبت فى مثله نحو أوانى من الخمر بدمن لا قلتين بال نحو الطبي به وحرمة الطاهر فى استعمال وزينة به وفيما اتخذا بقصد زينة به وكبره

باب الوضوء

فرض الوضوء غسل وجه وهو أن ووجهه لحية وأذنيه وعنم ومنبتا بشرة بين الشعر ولو لتكرار وللنسيان لا وسن غسل موضع التحذيف مقرونة نية رفعه الحدث بل غلطا أو بعضها كالمس أوله أو نية التطهر إليه أو أدا الوضوء ونعم وإن نوى التبريد والتنظفا يغسل بين الرأس وانهاء الذن من نازل اللحية وجهها والغمم لا ذاك من كثيف لحية الذكر تجديده ولا احتياط انجلا وصلع وجنبى الموصوف أو ما سوى أحداثه لا عن عبث من محدث بمسه واللمس عنه أو استباحة المفتقر هاتان دام حدث أو لم يدم مع تلك أو فرق أو غيرا نفى

وما عليهما كسلعتيهما
حاذى ولا شتباها كليهما
وإن أبين عنه ساعد اليد
بمده عن حد رأس ما انحدر
ندب وكره في الأصح فيهما
والشق والزائد كاليدين
نخف قوى ممكن مشى ساتر
به نفوذا لما على الظهر لبس
إن شدَّ لا المخروق والجرموقا
إليه لا يقصد جرموق فقط
وسفر القصير إلى ثلاث
إن شك الانقضا فلا يكمل
أو بعضها أو حل شد واستحق
طهارة المسح وللغسل نزع
وثانيا صلى بمسح فاتضح
صلى إذا شاء بمسح الآخر
ضلته والمسح للتردد
ودائم الإحداث مسحه لما
للخف مسح السفلى منه والعقب
لو غسل الخف ولو كرره
في كل غسل بدل عنه إذا
وليس ساقطا لنسيان حدث
كأكله ووسطا إن أهمله
وغسل كفيه ويستكره أن
طهرهما إن كثرة الماء تنفى
واستشق الأصل من السنن انقضى
وبالغ المفطر في هذين
مسحا لخفين و سن الولا
والاستعانة خلا إحضار ما

ثم اليدين مع مرفقيهما
ومن يد زائدة يغسل ما
ومعها يغسل رأس العضد
ومسح بعض جلد رأس أو شعر
أو بله أو غسله من غير ما
وغسل رجليه مع الكعبين
أو مسح بعض علو كل طاهر
محل فرض لا من الأعلى حبس
غير حلال كان أو مشقوقا
فوق قوى لا إن البلى سقط
يوما وليلة من الإحداث
لا ماسح الخفين حاضرا ولا
كأن تبدت رجله أو الخرق
في كلها رجلاه غسلًا وهو مع
شك مسافر أحاضرا مسح
في الثالث انتفاء مسح الحاضر
والثان من أيامه فليعد
وذو تيمم لغير فقد ما
يحل لو طهر بقى وقد ندب
وعدم استيعابه ويكره
السادس الترتيب أو إمكان ذا
نوى به جنابة أو الحدث
بل جنابة وسن البسمله
وصحبة النية من أولى السنن
يدخل ظرفا قبله إن شك في
وبوصول الماء أن تضمضا
والفصل أولى وبغرفتين
وثلاث الكل يقينا ما خلا
وتركه التنشيف والتكلم

للفسل كل ما مضى من صوره
وللصلاة وتغيير المحل
ومسح كل الرأس من مقدمه
واللحية التي تكث خلا
بمخصر اليسرى من اليدين
كذا من الخنصر من يسراه
وللصماخين بالأنفين
أو رأسه والابتداء بالأيمن
كاليد والرجل وخذ أقطعا
ولو لفقد الموضع الفرض ذهب
وما للأعضاء لم ير النواوى
قرآنا واسم الإله والنبى
ويستعيد وبعكس المسجد
مغفرة الله ويسرى إذ دخل
شيئا فشيئا ساكتا مستترا
بفرجه وفى الفضل محرمه
ناد وطرق اللاعنين فى
واجتنب البول فى حجر
وقائما بغير عذر أدبا
يستنج بالماء على ما نزل
أو مسح كل موضع الذى اندفع
لمشكلا ثلاثة وأعلا
دباغته لا قصب ومحترم
وما عليه خط بعض العلم
لا النضر والجوهر لا إن انتقل
كالنجس استعماله أو يسا
أو يوجب الغسل فيما نظفه
أولى له ويده اليسار

ويكره النفض وسن وكره
وسوكه بمخشن عرضا بيل
وللقران البدء من يمنى فمه
وفوق عمه لعسر كملا
كذا أصابع والرجلين
من أسفل الخنصر من يمينه
ومسحه لوجهى الأذنين
وعنق بيل مسح الأذن
لعسر إمرار عليهما معا
والمد والطول لغرة أحب
وذكره المأثور سن الحاوى
ومن قضى الحاجة فليجتنب
ونبلا هيا له وليبعد
قدم يمينه بخروجا وسأل
معتمد اليسرى وثوبا حسرا
ولا يحاذى قبلة للتكرمه
والقمرين تارك القضاء فى
ماء واقف وتحت متمر
وحيث الريح ومكان صلبا
ومن بقايا البول يستبرى ولا
واحتم لما لوث أن بالمناقلع
عن مسلك يعتاد إلا القبلا
بالجامد الطاهر مثل الجلد تم
وذاك مطعوم كمثلى العظم
وحيوان وكجزئه اتصل
أو نجس ثان بسه تنجسا
أو عابرا عن صفحة أو حشفه
والجمع ثم الماء والإيتار

فصل فى بيان الحدث

معتاده غير منيه وإن
عن معدة مع سد معتاد فقط
فى نومه بمقعد للأرض
لا محرم حيا وميتا بكبر
ومس فرج بشر كالدبر
عامل كفين وأى كان لو
ولا نرى المسوس كاللموس
على استوا الأصابع البقيه
له ومس مشكل كليهما
وأن لمس أحد الفرجين
والظهر صلى إن يعد وضوءه
فليعد الظهر التى قد صلى
فرجا وهذا ذكر الأول
وصححوا صلاة كل منهما
مسلم بالظن لا شك طرا من بعده
فى سابق فخذ ما قبلهما
يجدد استثنى من المشكوك ظن
هذا وإن لم يتذكر فالوضوء
بالبيت والبالغ حمل المصحف
ومسه والجلد والعلاقه
تفسيره والكتب عن مس خلا
قراءة نسخن والتوراة
قراءة ومكثها فى المسجد
من سره لركبة ودام ذا
والصوم والطلاق حتى تطهرا
ونصف منه فى آخر ذا

الحدث الناقض أن يخرج من
وفرجى المشكل أو ثقب يحط
وأن يزول العقل لا للمفضى
وإن تلاقى جلد أنثى وذكر
لا العضو بعد الفصل لا كالذكر
أو موضع الجب يبطن الكف أو
توافقا كذكرى ممسوس
وبطن إصبع سوى أصليه
ومس واضح من المشكل ما
من نفسه ومشكل واثنين
والصبح صلى ثم مس تلوه
بينهما فلا يعد وإلا
وأن لمس مشكل من مشكل
أو نفسه ينقض لشخص مبهما
وارفع يقين حدث لا ضده
وإن تيقنا وشك منهما
لا ضد طهر للذى ما اعتاد أن
قلت وقد يستشكل المعترض
ويمنع الصلاة كالتطوف
ولوحه وقلبه أوراقه
والظرف لا فقه ونقدين ولا
و للمصحف فى المتاع أو آيات
للحيض والنفاس زد إن تقصد
كمسلم أجنب والتلذذا
إلى اغتسال أو بديل بالثرى
واندب تصدقا إذا يطأ

فصل فى بيان الغسل

الغسل غسل كل ظاهر البدن بأول نية رفع الحدث أو استباحة الذى يفتقر أو الأدا للغسل قلت والغنا لكنه أعاده هنا على بشرط رفع خبث واعترضوا لا فى اغتسال ذات كفر عن دم وسن رفع قذر غير خبث قلت نوى سنة الغسل العرى ولمكان الالتواء وكالأذن والصاع بالتقريب والترتيب وإن نوى الإجناب أو العيدا من ذين يحصل وإن نوى غلط من بين أعضاء الوضوء عللا وموجب الغسل نفاس طلعا والموت أيضا ومغيب القدر ولو من الميت والبهيمة كذا خروج ولد وأصله وبعد غسل وطهها إن لفظت ومن خواص الماء أن يخرج مع وريح طلع والعجين رطبا عند احتمال الحدثين ومتى أجنب كل وبخنشى فى الحر أجنب مشكل فقط وندبا ويندب الوضوء للطعام

باب التيمم

تيمم الحدث للمؤقتة وكاجتماعهم لشكوى المحل فيه ومتوبع كذكر الفائته وغسل ميت لصلاة الكل

وذات حرمة ولو مستقبلا
 يكفيه يستعمله وأولا
 نفسا ومالا وانقطاعه أمن
 والقرب مع يقينه وجددا
 آخره أولى كثوب البدن
 والثوب إن يوسر لفرد منهما
 وأجر مثل ثم فى ذاك الزمن
 دين وكافى سفر من المؤن
 يغنى لمد أجل إلى الوطن
 منه يجب قبوله لا العوض
 قبوله خلاف ما لو وهبا
 وقت صلاته وإن يحتج فلا
 وبانتهاء نوبة فى بئر ما
 إليه بعد وقتها امنع صبره
 يعمه وقيمة الما غرما
 لظامى ثم لميت أولا
 بعد فلأفضل ثم ليقرع
 تيمم لا إن به الوضوء تم
 يؤثر إلا ظامئا إن فضلا
 يخشى به المحذور إن غسل عرض
 فى البرء إن قال طيب يروى
 وجرحه والكسر لتضرر
 بالماء أن يستر وماذا حتما
 مادام وقت غسله المعتلا
 مع الذى يتلوه فى التوضى
 لدن برأ وإن لصوقا رفعه
 غسل لمعذور ولا مرتب

فصل فى بيان أركان التيمم وغيرها

له ترايا طاهرا محضا وإن

بفقد ماء عن ظمائه فضلا
 وقبله الصالح للغسل ولا
 يطلب أو مأذونه فى الوقت إن
 فى حد غوث لتوهم بدا
 للثان والتأخير للتيقن
 ومشتري ماء وثوب حتما
 والدلو واستتجار ذين بثمان
 يفضل عن ذى حرمة معه وعن
 وبالنسا بزائد لاق لمن
 والماء إن يوهبه أو إن يقرض
 وإن يعر ثوبا ودلوا وجبا
 إن يهب الماء أو يبعه بطلا
 وأبطلوا ما بقى التيمم
 وفى مقام ضيق والستره
 ولظما رفيق ميت معه ما
 فى الأمر للأولى بما جعل
 وإن يموتا جملة أو يقع
 ثم لذى تنجس فذات دم
 لا الغسل والمالك فى الملك ولا
 وجاز قهر وببرد وممرض
 كفحش شين ظاهر والبطوى
 لا حيث إيلام عن الخوف عرى
 مع غسل ما صح ومسح عما
 كالخف كى يكفى ماء قلا
 ثم يعيده لكل فرض
 والموضع المعذور فليغسل معه
 توهم لبرئه لم يجب

أركان هذا نقله أو من أذن

ومن يد للوجه أو عكسه
عضو تيمم ولا مستعملا
وخزفادق ترابا محرقا
لا ما شوى ولا تراب الأكل
إليه إن تقرب به وتستمر
لا أن يعين مخطئا وإن مسح
بمرفق ورتب المسحون
كل وفى الثنتين خاتم نزع
فى ضربة ثانية إيجابه
وبدء بمنسى أولا وأبطله
توهم الماء بلا شىء منع
تخييله ما وإن لم يكفى
إن كان واجبا قضاء فرضها
ثم أقام أو نوى الإتماما
قضاء فرضها وليس يعلم
صلاته كان الخروج الأفضل
ومطلقا عن ركعتين لا يزد
صلاة أو طوافا أو منذورا
وقبل وقته ولفرضين وما
روح وإن تعينت بواحد
إذا توضى أو تيمم من عذر
فهو بغير النفل ليس ياتى
عدد منسى فإن لم يعلم
خمسا بكل ولفقد الجهل
غير الذى ينسى وزائدا أحد
وليقتض من صلاته مختله
وسفر أو دام قلت ما ارتضى
عن صحة وعن وجوب معتزل
بول وباستحاضة وليقتس

غبار رمل وبمعك نفسه
أو إن يردد ناسفت ریح على
أن كان ذا انتشار أو ملتصقا
وترب خشب أرضه كالكحل
بنية استباحة لمفتقر
للمسح والإطلاق والإبهام صح
وجها خلا المنبت واليدين
وسن ضربتان والتفريج مع
بالندب قلت عندهم صوابه
وسنة تخفيفه والبسمله
ردته قبل ما فيها شرع
نحو طلوع الركب أو آل فى
ونفى مانع ولو فى بعضها
مثل مسافر رأى ما
أو سلم الشخص الذى لا يلزم
فواته وحيث ليس تبطل
ويمنع الزائد فوق المنعقد
ويجمع الفرض ولو صغيرا
ولو لغيره نوى التيمما
يشاء نفلا وصلاة فاقد
إما من الإحدث منه مستمر
للفل أو لمطلق الصلاة
من ينس بعض خمسة تيمما
تخالف علم أنه المنسى فليصلى
صلى بكل واحد منها عدد
ولا يجزى بمبتدأة قبله
بدون عذر عم مثل مرض
إذ قال كالجنون إذ هذا المثل
وإنما تمثيله بسلس

مثله بأن يبين أن لا
وسائر العضو بلا تطهير
ماء وتربا ومقيم بما
بسفر ومن لبرد رخصا
أو ثمن الماء ومن تيمما
لا إن أضلت فى رحال رففته
يشعر كمهريق وعمار وأتم

أو كقتال وفرار حلا
خوف ودامى الجرح بالكثير
وليقتض مربوط ومن قد عدما
لفقد ما وذو تيمم عصى
وذو تيمم على نسيان ما
وقد أضل ذين فى راحلته
ولا لمدرج برحلته ولم

باب الحيض

كالدر فى يوم وليلة وما
يسبقه حيض أو نفاس ما استتم
فذاك حيض بالنقا تخلله
وبين الحبلى ترى
أحكامه لكن لنقص غيرا
دم قوى فهو حيضا فقط
أثناءه مع ذى لحاق نسبي
أحمر نصف الشهر ثم أسودا
شهرًا وما صفاته من ثخن
ثم من الشقرة ثم الصفرة
ذواتى التمييز مهما يضعف
وعادة تجاوز المرردا
يكون أولا ببيض ذى وذى
ينقطع الدم وإلا فلمن
والطهر عشرون وتسع بعد ذا
عادتها مع النقا تخللا
وثبتت عادتها بممره
نسحا لماضى الأمر بالتنجيز
لا حيض للتى مردها الأقل
ليلا نقاء عنه حتى عبرت

إذا رأت من بعد تسع الدما
يعبر خمسة وعشرة ولم
نصف ثلاثين نقاء فصله
ولو دما ذا صفرة وكدرا
لا عند طلقها وأثبت إذ طرا
وإن يجاوز ولها بما شرط
وفى النقاء والضعف خذ بالسحب
إن أمكن الجمع رأت ذات ابتدا
تمامه بالصوم ليست تعتنى
والنتن والسواد ثم الحمرة
أكثر ثم السابق الأقوى وفى
أو دون تمييز لذات مبدا
تحكم بالطهر وفى الدور الذى
ونعكس الحكم الذى قلنا بأن
فى الابتدا يوم وليلة أذى
لكن لذات عادة حمل على
حيضا وطهرا وقته وقدره
وثبتت العادة بالتمييز
وذات الاختلاف باثنتين بل
فأبصرت يوما دما وأبصرت

لم تذكر العادة قدرا وزمن
مع نفلها واغتسلت لكل
فى أول الوقت وتقضى بالوضو
مع ما قضت ولىك من قبل انقضا
ستة عشر يوما الخمس وقل
والشهر صامت وثلاثين بقا
ومرة تأتي بفوت الصوم
مع خمسة مفرقا ومرة
خامس عشر الثان عنه فعلا
إن فرقت صيامها بيوم
فلقضا يومين صامت يوما
سابع عشر صومها المقدم
أو فلتصم مثل الذى فات ولا
وبين ذين اثنين كيف وقعا
وانزل وفى متابعى الصيام
ثالثة من هذه المرات
هذا إلى سبعة أيام جلى
وقدر صوم متتابع ولا
أما لشهرين ذوى متابعه
وفى قضا الخمس للأولى اغتسلت
ثنتين فى خمسة عشر تبرا
متسع لكل ما قد فعلا
ثالثة وتلك بعد النظيره
وفى قضاء العشر فلتصلى
ثلاث مرات تصليتها
وحكم طهر بها كما قد أومى
المرتين بعد تلك المهمة
فلاحتياط حيث شكت لحظت
لو ذكرت نصف ثلاثين دما

ومن تحيرت كحائض بأن
بل كل مكنوباتها تصلى
لا إن تقطع فى نقاء يعرض
من بعد فرض جمعه لا يرتضى
خمسة عشر يوما أو تقضى لكل
بالعشر إن صلت متى ما اتفقا
لأسوأ الأحوال ضعف يوم
مع واحد تزيده فى عشره
سابع عشر كل صوم وإلى
قلت وذان واحد فى الصوم
واجعل إلى السبعة هذا الصوم
وثالثا وخامسا ولتصم
وبعد التاسع عشر مثلا
ثم من السابع عشر تبعا
هذا لضعف سبعة أيام
تصوم مرات مفرقات
تكون من سابع عشر الأول
وستة مع عشرة لما علا
هذا إلى العشرة معها أربعه
فمائة وأربعين اتصلت
ثم لكل بعدها توضأ
ذمتها مع زمن تخللا
ثم من السادس عشر مره
أى زمن واسع هذا الفعل
الخمس من مرات منها
فى مدة خمسة عشر يوما
ثم من السادس عشر صلت
وقدرها أو وقتها إن حفظت
قلت فحفظ القدر لا الوقت كما

نسين فى عشرين فى الشهر أول
وخمسة ثانية وتابعه
تحتمل الحيض والانقطاعا
ولتغتسل لكل فرض ثم ما
يفرض أن أول الحيض نزل
وتارة آخر هذا آخره
حيض يقينا والذى يدخل فى
وما على كليهما تبينا
مثال حفظ الوقت دون القدر
يوم وليل حيضها المستيقن
كلاهما إلى انتصاف الشهر
وإن تكن عاداتها مختلفة
فإثر كل نوبة توجه
وغالب النفاس أربعون
والدم بعد طهر خمسة عشر
ومستحاضة كرخو مقعد
تغسل عنه الفرج ثم تعتصب
فى الوقت والتأخير لآذان
وأن تؤخرها لأمر ما اعتلق
أو قبل جدته لا أن تعلم

فى الخمسة الأولى الأذى حسب احتمال
حيض على اليقين ثم الرابعه
فليدع الزوج بها الجماعا
يبقى من الشهر فطهر علما
مطابقا أول ما فيه يضل
فداخل على كلا ما قدره
ذا دون هذا فبمشكوك صف
خروجه طهر لها تيقنا
تقول بدء الحيض بدء الشهر
من أول الشهر وبعد يمكن
ونصفه الثانى يقين طهر
لم تنسق أو نسيت هذى الصفة
غسل وأنزر النفاس بجه
يوما كما أكثره ستونا
حيض فعاد فيه كل ما ذكر
وسلس بولا ومذيا وودى
ثم توضأت لكل ما كتب
ونحو ستر ليس بالتوانى
بها أو انقطاعه فيها اتفق
قرب الإياب وقضت إن يدم

* * *

باب الصلاة

بين الزوال ومزيد الظل
ثم لعصر وهى الوسطى إلى
ظل كمثليه وظل الاستوا
ثم لمغرب بمقدار وضو
وخمس ركعات وتأديتين
أحمر والغاية فجر صدقا
واختير حتى الثلث ثم الصبح
واختير إلى أسفاره من يعدم
قلت الصواب إن بقى ما نقصا
وركعة لا دونها من صلى
وندبوا تعجيلها أى اشتغل
وسنة إبراده بالظهر
لطالب الجمع بمسجد أتى
ولاشتباه وقتها التحرى
ولعم تحرر أو تقليد
إذ لا يجوز الاجتهاد لهما
وما يقع من قبل كالصوم يعد
آخر وقت كالجنون والصبأ
إذا خلا من مانع ما وسعه
كأن خلا ما يسع الفرضين من
من بعد عقده الوظيفة اكتفى
وإن خلا من وقت غير ما يسع
تقديمه يجب فقط وليقض
ذو الارتداد وقضى الذى سكر
بها وللعشر بترك ضربا

كالشئ وقت الظهر للمصلى
أن غربت واختير حتى يحصل
ظهرا وعصرا غير داخل هو
وسترة وسد جوع يعرض
أما العشا فبغروب لون
معترض نام بضئ الأفقا
إلى طلوع الشمس فى الأصح
أنشاءه بلا أدا لم يأنم
عن سعة لذلك الفرض عصى
فى وقتها تقع أداء كلا
لها بأسباب كما الوقت دخل
لشدة الحر بقطر الحر
إليه من بعد خلاف الجمعة
ولو لمستيقنه بالصبر
قلت لما أطلقه تقييد
مع قول عدل عن عيان اعلمنا
والحيض والإغماء وكفر إن فقد
بقدر تكبير ففرض وجبا
والطهر مع ما قبل أن يجمع معه
وقت أخيرة وإن صبا يبن
بها كعذر جمعة إذا انتفى
أخف فرضه بطهر امتنع
مع زمن الجنون دون الحيض
غيرهما والطفل للسبع أمر
كالصوم وأكره كل ما لا سببا

من داخل لا بسوى ذى النيه
وبطلت لا كمكان نهيا
والطرق والوادى ومنه المقبرة
ود اخل الحمام بالمسلخ له
أن تطلع الشمس وحتى تأفلا
لايوم جمعة وباصفرارها
كالرمح والزوال والغروب

فصل فى بيان الأذان والإقامة

إن لم يقدم فائتسا والأول
تأخيره إن ابتدا بالمقتضى
بلا بنا غير بحج مثلا
جماعة من ذكر ما مسلم
عن احتساب ثقة مطهر
فى الصبح سبع الليل بالتقريب
قام على عال والاصبعان
والتفت اليمنة فى حى على
ولا يحول رجله وصدرة
وقال إذ حيعل لا حول ولا
وأن يقيم مسلم إن كانا
بالفرض مكتوبا هناك وهنا
لمن يؤذنون إن ترتبوا
وإن يضق تفرقوا وأذنوا
وليقيم الرايب ثم الأول
أو بتفرق ففيها أقرعا
وقت الأذان ولنفل فعلا
بنصبه ولا تخطئ رافعه
أشد لكن فى المقيم أصعب

فصل فى بيان الاستقبال للكعبة

فرض ومن نافلة إذا أمن

لها كلالاحرام والتحيية
والحرم المكى منه استثيا
عن الصلاة فيه وهى المجزرة
ما نبشت وعطن ومزبله
من بعد فرض الصبح والعصر إلى
وبالطلوع واستواء دارها
إلى ارتفاع هو بالتقريب

يسن فى أداء فرض الرجل
فى جمع تقديم وللآخر فى
أذان مثنى مع ترتيب ولا
برفع صوت حيث ما لم تقم
ميز شرطا عذب صوت جهورى
مرتلا رجع بالتثويب
ونصفه صيفا وبعد ثانى
على صماخى أذنيه استقبلا
وفى الفلاح الالتفات يسره
وأن يجيب ولو تلا
وتفضل الإمامة الأذانا
مميزا للفرض قلت قد عنا
وهى فرادى أدرجت ويندب
إن يتسع لهم جميعا زمن
أى فى نواحي مسجد يمتل
وإن تساوا فى آذانهم معا
ووقتها بنظر الإمام لا
جماعة نادى الصلاة جامعاه
والكره فى ذين لشخص يجنب

مشرط لصحة الصلاة من

لخارج عن جوفها وسمتها
من جزئها قدر ذراع ناقص
بقول عدل ثم لا للأعمى
لا فى محاريب شفيع العرض
ولا بمحاراب لمسلمينا
عدلا عليما بالدليل ذا هدى
وكيف كان لسواه وقضى
عينه فى القرب أو فى البعد
فى نحو فلك بدل فى النفل
ولا ركوع وسجود من مشى
وبانحراف لا إليها ناسيا
سهوا على الأصح إن قل الأمد
أو يعد أو يعد ولما يعذر
لا عندما يكثرو أو أوطا الفرس
ولا جنازة وذى تسير
وإن يصل بعد ما فيها اجتهد
ولو يسارا كان أو تيمنا
يعد والاجتهاد إن تغيرا
من الذى قلد فالتحول

فصل فى بيان صفة الصلاة

بقلبه فى مطلق من نفلها
وجمعة ووتره والصبحا
نية فرض الوقت فى المعين
من خالف الأداء والقضاء
كلا ولو معرفا تنكيره
أو وقفة تقل بالترتيب له
بدليل بعض الحمد لا التشهد
فذاك ركن كتشهد كما
وأن يطق تعلمها فليجب

توجه الكعبة أو عرصتها
بكله إن قربت وشاخص
ثلاثا لغيره يقينا ثما
بالاجتهاد أى لكل فرض
جهة أو يسرة أو يمينا
فى جهة ثم بأن يقلدا
للعجز عن تعلم قد فرضا
وصوب حل سفر لقصد
ماش وراكب خلا المصلى
لا فى تحرم بلا أن شوشا
ولازم إتمام ذين ماشيا
أو خطأ أو لجماعها سجد
وإن يطل أو مكرها يستدبر
تبطل صلاته كواطئ النجس
ولا يصلى الفرض والمنذور
لكن لشكر وتلاوة سجد
ثم تيقن الخطأ معينا
أو مخيرا لمقلد الخطأ درا
أو بالخطأ أخبره من أفضل

ركن الصلاة نية لفعالها
وذا مع التعيين مثل الأضحى
وسنة العصر ولم نعين
بالفرض فى الفرض وما أساء
لا الركعات قارنت تكبيره
ولو بذكر لا يطول فصله
كالحمد أو كبعضها والمورد
ولا السلام ولعجز ترجمما
ترجم للعجز الصلاة للنبي

منه وفى الفرض القيام منتصب
ثم ليقعد وليركع حاذى
يخف فى الركوع قبل ما اطمأن
جنب قلت اليمين فضلا
به يداوى وبرأس أو ما
مادام ممكنا كفى الراكب لا
ثم جرى فى القلب بالأركان
يعجز بالمقدور يأتى وقرا
يركع أو يقنت لا ليسجدن
قاعداء أو مضطجعا لا موميا
ببسم والحروف والشد نطق
فبالسكوت ليعد إن طولا
خصوصا بها كعاطس حمد
إن استعاذ ربه أو سأل
له ولا أن ينس فى الأصح
ثم مع التفريق ثم ذكرا
للحمد ثم قدرها فليقف
إن كان بعد ما أتم البدلا
نيل يديه ركبتيه بانحنا
من قبله قعودا أو قياما
عاد إلى اعتداله ثم سجد
شئ من الجبهة مكشوفاً يضع
بمركات منه بالتتكس
نحو وساد وقعود فضلا
بفقد ما يصرفه فى الكل
تركته لأنه مشهور
محمد فى آخر لا أولا
عليكم والنص فيه السلام
وإن سها فغير منظوم طرح

وحيث لا ضيق فتأخير طلب
ثم ولو كالراكع انحنى ذا
بجبهة وراء ركبة ومن
يرفع لحد راكع ثم على
ثم لظهر ولجرح أو ما
إلى الركوع والسجود أنزلا
فى مرقد ثمت بالأجفان
وعاجز يقدر أو من قدرا
مع الهوى لا النهوض ولأن
قام وبالقدره نفل صليبا
والحمد لا فى ركعة الذى سبق
فالضاد لا تبدل ظا والولا
أو قصد القطع وذكر قد فقد
لا كسجوده وتأمين ولا
لما تلا إمامه والفتح
ثم ولاء سبع أى يقرا
والكل غير ناقص عن أحرف
فإن يعلمها تجب عليه لا
فلا يعيد والركوع عندنا
والاعتدال عوده إلى ما
وبسقوطه ولم يكن قصد
وأنه يسجد مرتين مع
إلا على محموله المرتجس
إن يتعذر لم يجب وضع على
كذا الطمأنينة للمصلى
وهكذا التشهد الأخير
كذا القعود وصلاته على
وهكذا السلام أو سلام
آخرها الترتيب مثل ما شرح

أتى به وناب مثل إن صدر
ولا ينوب عنه غير المثل
يأتى بركعة لجهل الموضع
من أربع يأتى بركعتين
بركعتين تتلوان سجده
للسبع والأربع والجلسات
رفع والابهام حذا شحم الأذن
وكوع يسرى تحت يميناه جعل
سجوده وقول وجهت الدعاء
وتأمين مع إمامه جهر
يأتم أن يسمع وفي الصبح علن
غير سوى الجمعة فليقرأ خفى
في فائت وقت القضاء اعتبروا
كبر بالمد ومد الظهر
ركبته منصوبة والتخويبه
ويقنت الصبح إذا ما اعتدلا
قلت وفيه ترفع اليدان
أمن مأموم وإن لم يسمعا
لانزلت في الفرض يقنت جاز له
يدا حذا المنكب نشرا ويضم
في كل سجدة وسنوا كشفه
كالعجن للقيام والتشهد
إذا صلاته على محمد تسنن و
في آخر ورب قول موجب
الصلوات الطيبات ياتى
موركا ثانى تشهد له
وكره الأقعاء وتوضع اليد
قريب ركبة وفي التشهد
كعاقد الثلاث والخمسينا

وأن يشك ترك ركن أو ذكر
ولو أتى به بقصد النفل
لترك سجدة من أربع
ولثلاث ولسجدتين
لترك أربع وهذى العده
لخمس أو ست ثلاثا يأتى
صلى ثلاثا بعد سجدة وسن
تحرما وراكعا ومعتدل
أسفل صدر وهو راء موضعا
والاستعاذ كل ركعة يسر
وسورة فى الأوليين لا لمن
كالأولين من عشائين وفي
قضاه أو أذاه قلت الأكثر
ولانتقال لا اعتدال جهرا
وعنقه وكفه مستعليه
حال ركوع وسجود رجلا
والوتر نصف رمضان الثانى
ويجهر الإمام لكن فى الدعاء
يقنت بإسرار ومن لنازله
ووضعه القدم والركبة ثم
بالكشف ثم جبهة وأنفه
وجلسة استراحة ثم اليد
والقعود فيه ومات و
فى القنوت وعلى آل النبى
وبزيادة المباركات
مع افتراشه الجلوس كله
لا للذى لأجل سهو يسجد
بالنشر والتفرج المقتصد
يجعل قرب الركبة اليمينى

رفع ولا تحريك فيما صححه
برحمة الله والالتفات
ونية الرد من المأموم
رووه والعاجز عنه ترجمه
يذهب للنفل إلى حيث سكن
لكل ما يقرأه أو يذكر
ثانية وجاز أن يشتغلا
شاء وإن أطال ثم سلما
لم يدر ما فروضها من السنن
لم يحتسب به نعم لو أغفلا
من جملة في الابتدا يكفيه

فصل في بيان شروط الصلاة وموانعها

بطلانها ولو سبق بالحدث
ودمل والقمل لم ينشر عرق
وبثره ولو بعصر جلده
ولا ونيم من ذباب واقع
لاقاه في محموله والبدن
تجمر وطائر للمنفذ
نجاسة غير الذي قد عفا
إذ رأس حبل تحت رجل جعله
بنجس أو خاف ظاهر الضرر
من سرة لركبة والحرة
لا يصف اللون ولو كدرة ما
وضوءه ولم يجب من أسفل
كالطين إذ لا ثوب قدم قبلا
بها لأولى الناس قدم المره
ونجس دون الحزير عدم
للعطس حرفين وحرف مفهم
والنفخ والأنين أو إذ ضحكا

وعند إلا الله للمسبحه
ومرتين بالسلام ياتى
ونية الحضار بالتسليم
ونية الخروج والذكر كما
قلت ويحضر قلبه وأن
أو موضع آخر والتدبر
وطول ما يقرأ في الأولى على
إذ سلم الإمام بالدعا ما
وفي فتاوى حجة الإسلام من
فإن بفرض قصد التنفلا
تفصيلها كان الذى ينويه

وبطلت ولو جهل بالخبث
لابقليل دم برغوث وبق
وقرحه وحجمه وفصده
وبول خفاش وطين شارع
ولا محاذى الصدر إن لم يكن
وما يلقى ذا وذا كحمل ذى
والبيض مع دم وجبل لقيما
لا الحبل يلقى ما لقي كلبا ولا
وإن بلا تعد العضم جبر
أو مات لم ينزع ودون ستره
فى غير وجهها وكفيها بما
ويده بغير مس مبطل
وواجب خارجها وإن خلا
فدبرا وسترة قد أمره
وبعدها الخشى هو المقدم
وبكلام الناس كالترحم
أو مده ولو بكره وبكا

قراءة بدونه وما طرت
هذا على أم الكتاب والبدل
إليه أو سهى به الإنسان
فيها قريب العهد بالإسلام
تفهم غير بهما مجردا
أو مثل ضرب راحتين للعب
مثل موالاة ثلاث خطو
كأصبع حرك للتسبيح
حيث على ثلاث أذرع نصب
قدامه مصلى أو يخط خط
واجد فرجة بصف أعلى
وصفقت وبالذى يفطر
إن زاد قعدة ولم يطولا
إلى تشهد خلا المتابع
كالسهو أو بعوده إليه
قام وليس ناسيا بل اعتمد
الفاصل السجود عن سجود
وغيره فى شكه فى النية
ويتردد المصلى فيه
فيها المصلى صائما وعاكفا
وكان دفعه على البديه
ويعنى الفرض نفلا صارا
من بعد أن خف إذا لم يعلم

فصل فى بيان السجادات

ثنتين والذاكر عن قرب الأمد
بتركه التشهد المقدم
للمصطفى والآل فى ثانيه
لواحد من هذه لا جملا
يطل سهوه وركن نقلا

أو بالتنحى الذى تيسرت
غلبة وشيخنا بحثا حمل
لا فى قليل سبق اللسان
بأن أو جهل الحرمة للكلام
وبقراءة وذكر قصدا
وفعلة فاحشة كأن يثب
ووسط يكثر حتى سهو
لا بكثير خف فى الصحيح
أو حكة ودفع من مر ندب
علامة شاخصة ثم بسط
ويحرم إذ ذاك مرور إلا
لنائب سبج ندبا ذكر
أو زاد عمدا ركنها الفعلى لا
وقطعه للنفل نحو الراجع
وجاهل تحريمه عليه
وصار أدنى لقيامه وقد
وطول الاعتدال والقعود
وبعضى الركن أى قولية
وطوله أو قطعها ينويه
أو علق القطع بشيء خالفا
لا بمناف لم يقصر فيه
كعتق من بادرت استتارا
حيث له عذر كأن لم يقيم

قبيل تسليم يسن أن يسجد
يسجد إن أراد ثم سلما
أو القعود والصلاة فيه
أو القنوت وبشك فصلا
وسهو ما يطل عمده ولا

وما يشك كالذى ما صدرا
وقبله يأتى به ثم سجد
بفعل زائد على تقدير
به وأصله ولو قبل اقتدا
حال اقتدا ولو لذى التخلف
فى ذى وذى فإن يعد ويسجد
سلم معه المقتدى نسيانا
سها به الإمام أو ما سلما
جاء مغيرا وهذا المعتمد
وجمعة بشرط عذر ظهرا
جار على ترتيب ساه سالف
والشرط فى الصلاة والسلام
قلت وسامع وأكد إن سجد
هويه ورفع كل كف
فى الحج ثنتان وفى الصلاة
ولا يرفع لسوى المأموم
لأجل سجدة الذى يؤم
ومالتي فى ص من هذا العدد
وفعلها فيها بعمد مبطل
للشكر أو عند اندفاع نقمة
والمبتلى سرا لكسر قلبه

فصل فى بيان النفل

عيدين فالكسوف فالكسوف
إحدى إلى واحدة وعشر
بين فريضة العشا والفجر
وبعد نفل الليل فهو أفضل
فى آخريين أو أخير أبدا
فركعتان قبل فرض الظهر
والتلو ما بالواو لا ترتب

إن كان قوليا وإن تكرر
لا الركن من بعد السلام فى الأسد
وإن تجلى الشك فى المذكور
وللذى اتتم لسهو المقتدى
أو ترك الإمام لا إن يسه فى
لا إن بين إحداث من به اقتدى
يجب سجود معه إن كانا
وإن يسلم عامدا مع ذكر ما
فلا يتابع قلت ذا فى الشرح قد
ثم يعيد إن أتم القصرا
أو ظن سهوا فأنجلي كخالف
وسن سجدة مع الإحرام
فى الحال للقارى ومن سمعا قصد
قارئها وسن تكبير فى
فى العشر والأربع من آيات
بلا تحرم ولا تسليم
لما تلا فقط ومن يأتى
وكلما كرر ما يتلى سجد
قلت وخارج الصلاة تفعل
وسجدة عند هجوم نعمة
ورؤية الفاسق وليعلن به

أفضل نفله صلته فى
ثم للاستسقاء ثم الوتر
وينبغى صلاتها بالوتر
كذا التراويح وحيث يفصل
وأن يصل فى وتره تشهدا
فركعتان قبل فرض الفجر
وبعد وبعد فرض المغرب

عشرون فيها عشر تسليمات
تبلغ ستا تاليات ستا
ومن طلوعها النواوى روى
و داخل المسجد لا الحرام
و فضلها بالفرض والنفل حصل
جالس قبل ويستحب
وتندب الأربيع قبل العصر
قبل وبعد الفرض للمجمع
إلا الذى بسبب تعلقا
وبدوه إن أمن الفواتا
بها يؤخرن لمن شاء أدا
بها ولا حصر لنفل مطلق
أو ركعة ونفله ثنتين
غير بعد نية لما قصد
ينوى زيادة ونقصا بطلا
نواه يقعد ويزد إن راما

فصل فى بيان صلاة الجماعة

فرائض والعيد والكسوف
وفى التراويح وفى الوتر معه
ناوى فرض ورأى إيقاعه
لهم أحب كاجتماع زائد
أو حنفيا أو قريب البقعه
لمدرك الجزء وإن لم يطل
تحرم لشاهد ومقتضى
وفى التشهد الأخير النظره
ولم يميز بين داخلية
حقن ولكن حيث فى الوقت سعه
وأكله الكريه وهو نى
وكونه عفو العقاب راجى

ثم التراويح من الركعات
ثم الضحى من ركعتين حتى
بين ارتفاع شمسه والاستوا
فركعتا الطواف والإحرام
ولا إذا الإمام بالفرض اشتغل
إن نويت أولا وزال الندب
أن زاد ركعتين قبل الظهر
قلت وفى الروضة ندب أربيع
وما يوقت منه يقض مطلقا
كالخسف والترتيب فى ما فاتا
أولى له والراتبات المتدا
وراتبات أخرت لم يسبق
فليتشهد كل ركعتين
ثنتين أولى وإذا نوى عدد
كقاصر يتمها وحيث لا
وإن يزد وقد نسى على ما

سنة الجماعة التى فى
وطلب الغيث خلاف الجمعة
كأن يعاد الفرض بالجماعه
نفلا وفى الرجال والمساجد
إن لم يكن إمامه ذا بدعه
يعطل عن جماعة ولتحصل
وجمعة بركعة والفضل فى
وللإمام راكمه لم تكره
لداخل إن لم يبلغ فيه
وعذر تركها وترك الجمعة
ومطر ومرض وعوى
إن لم ينزل بالغسل والعلاج

لمعسر والأنس للسقيم
ورحلة الرفقة والتمريض
أو بعض قريباه أو الصديق
ظلمته أى فى جماعة فقط
والحر والبرد ووحل لا عمى
علم منه بطلها أو اعتقد
بتركه الواجب لا إن فصد
مثل اختلاف الجمع فى أو ان
صوت يكون ناقضا من جمع
كل قضى آخر ما يصلى
بمن درا إحدائه ونسبيا
وبالذى ائتم ومن قد شكا
الحمد أو بعضا ولو حرفا هنا
مدغم أو مبدل ما لا ينبغى
رجل أو مبهم حال خشى
نفسى اختلال كل هذه الصور
والاقتدا بالغير والخنوثة
بزائد أو محدثا أو كاتما
نجاسة تخفى ولو فى جمعه
أو جهل الأفعال ممن أم به
أو كل صفيين مدا لا يبعد
ولا تحدد فى انيساط موضع
قد رد دون نَهْر يهاب
مناكب ولو بفرجة خلعت
من خلف هذا وتحاذى الأرفع
قلت افرض اعتدال من لم يكن
والفلك والفلك وإن لم يشدد
قلت المسقفان كالدارين
أو مانوى جماعة أو وجدا

والخوف من ذى الظلم والغريم
والخبز فى الفرن ولا تعويض
أو أشرفت عرس أو الرقيق
وشدة الريح بليل ما اشترط
وشدة الجوع وشدة الظما
وليقتض مقتد بغيره وقد
كحنفى علم الذى اقتدى
وما لها تعين البطلان
وبالتحرى استعملوا أو سمع
وفى صلاة اقتدى بكل
مقتديا كمثلا أن يقتديا
أو عنده حتم قضاء تلكا
فيه وبالأمى من لا أحسنا
سواه كالأرت أو كالألثغ
أو اقتدى بمشكلا وأنشى
وليس يسقط القضاء إن ظهر
وببيان الكفر والأنوثة
أو بان ذا أمية لا قائما
لكفره ولا إذا بان معه
أو عقب الإمام خلف عقبه
أو كان لا يجمع ذين مسجدا
وهو ثلاثمائة من أذرع
إن لم يحل مشبك أو باب
أو شارع وفى سوى ذين صلة
ضاقت بشخص وثلاث أذرع
ونازل عنه ببعض البدن
ومسجد ومن بغير مسجد
به يشترط الكشف كالصفيين
أو تابع الغير ومانوى اقتدا

في السهو عالما كفقوق الرابعه
كالميت لا مأمومه فلم يصب
نظم وفي الصبح بظهر فارقا
كالحكم لو إمامه فرضا يذر
فحش الخلاف كالسجود إن تلا
هويه لضعف أو لا ضعف
أو هو بالتكبير للإحرام
ذاك كما لسبق أو التخلف
تما وأربع من الطوال
في الحكم حيث يعذر المصلى
وزحمة تمنع والنسيان
يفوته إذا الإمام سلما
ففي ثانية إذا ركع إمامه
أو ركع المأموم ثم شك قد
وافقه وليتدارك آخره
كالسهو أما عالما فتبطل
وإن أمها ومعه ما ركع
كذى تخلف بغير عذر
كان اشتغاله قرا بقدر ذى
تيقن ومن خسوف أولا
حيث تحرما فقط به قصد
فيتقدم امرؤ لا يمهل
وركعة رابعة والآتيه
ونية الأقوام لم تجدد
نيتهم بذا فليس مخطى
وهم بتقديم امرئ منه أحق
إفراد مقتد وعكس الأمر
من ولى الأعلى فالأعلى ثم من
غير معير البيت منه مثلا

فيها له تشكك أو تابعه
أو عين الإمام وهو لا يجب
أو من صلاتى ذين ما توافقا
فى ركعة ثالثة أو انتظر
أو خالف الإمام فى ندب على
فإن يعد وكان مأموم فى
يرجع مع الإمام للقيام
لم يتخلف عنه أو يشك فى
عنه بركنين من الأفعال
كاملة قوليهما كالفعلى
بأربعة طويلة كالشك والإبطاء القرآن
قلت القضا فى هذه استدراك ما
وصار كالمسبوق فليكن تبع له
وهو فى الأولى ماسجد
تلوت أو لم أتلى أو تذكره
وأن يخالف جاهلا فيجعل
أما الذى يسبق فالحمد قطع
لم يدرك الركعة لكن يجرى
وحيث بالسنة كالتعود
من أدرك الركوع محسوبا على
أدركها ولو بتكبير أحد
ولو صلاة للإمام تبطل
فجائز ذلك لا فى الثانية
ثالثة المغرب غير المقتدى
قلت وإن عنى انتفاء شرط
ثم رعى المسبوق نظم من سبق
وجائز ولو بغير عذر
والندب أن يقدم أو يقدم من
رتب والساكن بالحق على

لم يحضر الوالى ومن له تلو
فورع فالسن فى الإيمان
أنكحة فمليس نظيف
كالعدل والحر وشخص بالغ
مر وسو مبصرا بذى عمى
خلفا من المقام والأقوام
فى القرب لا فى جهة الإمام صح
وتقف العراة فى صف فقط
نزرا بالذكر وفى اليسرة جاء آخر
ذكران والرجال من ورا
قلت ومكثهم لينهين أتم
بمن به تتممة أو فأفأه
قلت وكف شعره والبصق
رفعه الطرف إلى السماء
يجر شخصا بعد أن تحرما
وينبوى الإمامة الإمام
وكبر المسبوق للمحسوب
ندبا وأيضا عقب السلام
كحل مكثه وما يدرك معه
ونذبوا السورة أو آيات
لمدرك ركعتى الرباعى

باب كيفية صلاة المسافر

فوت الحضور والذى شك ولا
فى حضر وهو خلاف الأظهر
بأنه فى حضر لا يقصر
مرخص كالحكم فى تلويهما
سور بلدان ولا البستان
لا الطول والإهباط والإصعاد
فغير قدر العرف ليس يشترط

وسيد غير مكاتب فلو
ففاضل بالفقه فالقرآن
فنسبة وهى التى تأتى فى
فحسن صوت فجمال سايع
على سواهم وإن اختصوا بما
وسنة أن يقف الإمام
قد استداروا ولو البعض رجح
ومن تؤم بالنساء فى الوسط
وذكر يمتته مستأخر
ثم مع القيام إن تأخرا
فصيبة فالمشكولون فالحرم
ويكره اقتداء فرد أو فته
أو بدعة ما كفرت أو فسق
عن يمنة منه أو التلقاء
ووحده ففرجة من عدما
ويلحقوا بالسرعة الأقوام
وأن يجمع فعلى الوجوب
ولانتقاله مع الإمام
إن كان ذاك للجلوس موضعه
كان لهذا أول الصلاة
فى الآخرين بعد الانقطاع

رخص قصر أربع فرض خلا
تقل أجاز قصر فوت السفر
إذ قوله قاصد سير يشعر
وجمعه العصرين فى وقتيهما
بعد عبور السور والعمران لا
وبعد حلة وعرض الوادى
قلت فإن كان اتساعها فرط

بقي بقدر ركعة لمن قصد
سنة عشر فرسخا ذهابا
وماله من غرض ما حللا
رجوعه إليه ما لم يعبدا
إقامة أربعة صحت سوى
لم يتجر دون ما تقدمما
إلا وضعف تسعة صحت مضى
عبدا وخصما أو يقيم فى بلد
أو الغريم وأقام البلدا
علم الجواز والدوام للسفر
من أول الصلاة حتى الآخر
أن دوام ذكرها لا يجب
خالف فى كل الصلاة الجزما
أما الذى اقتدى بذى إتمام
أو جمعة هذا على الأصح
متمما كالأصل فرعه اقتفى
لا هل نوى الإتمام أو قصرا
إحدى صلاتى ذا وذا أو بأحد
ماذا نواه أتم أم قصر
من الإمام ثم ضد الظهر
أو هل نوى إقامة أم لا أتم
قصرا ولكن للمقيم بطلت
إحداثه من قبل أو تذكر
وهو مقيم محدث كيف وقع
لا برد والثلج عن ذوب عرى
جا مسجدا ينأى به نال أذى
وهكذا الترتيب والولاء له
أو بعد أن يطلب دون الطول ما
للثان لا إن كان عذر مطر

ولو أخير وقت فرضه وقد
سيرا رآه الشافعى قابا
لامن إليه من غير قصر عدلا
حتى إلى الموطن عاد أو بدا
كأن بدا له الرجوع أو نوى
يوم الدخول والخروج أو لما
أو هو ذو توقع وما انقضى
أو قد نوى انصرافه إذا وجد
بقربه إن وجد المستعبدا
واشترطوا لأن يصح ما قصر
ونية جازمة للقاصر
قلت كذا مفهومه والأصوب
وإنما الشرط انفكاك عما
أو علقته بنية الإمام
ولو جرى اقتداؤه فى صبح
أو بإمام قاصر واستخلفا
أو من يشك أمسافر هو
سوى عند قيام ثالث وإن فسد
وفسدت صلاته وما ظهر
أو بان للمأموم ضد القصر
أوشك فى وصوله ما كان أم
وإن نوى فى كل صورة خلعت
لا المقتدى بذى إقامة درا
من نفسه الإحداث أو فيها شرع
وجمع تقديم بعذر المطر
لمن يصلى فى جماعة إذا
وشرطه نيته فى الأوله
وإن أقام ولها يتمما
أن يدوم العذر حتى كبرا

من ذى ومن ذى ولدا تحلل
فى الوسط أى أثناء الأولى معتبر
أن يتذكر أنه قد أهمله
يعيدها فى وقتها المؤصلى
فى وقتها من لا درى الحلا
وقت صلاة هى أوليه
أولة قلت وذا فى الأضعف
إلى تمام الاثنتين والأبر
فى سفر الثلاثة الأيام
عليهما وسنتى تلويهما
تركته خوفا من التطويل

* * *

فليكف أن يوجد عند الأول
أوله وليس وجدان المطر
وبعض أركان الصلاة الأوله
يعدهما بالجمع أو مما يلى
إن طال فصل ويعيد كلا
وأن يؤخرها اشترطنا النيه
مادام يبقى قدر ركعة وفى
وأن يدوم عذره وهو السفر
أن يؤثر القصر على الإتمام
وسنتى ظهر وعصر قدما
أخر قلت ذا على تفصيل

باب الجمعة

شرط صلاة الجمعة أن تجرى في حطة من بلدة ولو سرب غير مقارن ولا مسبق را إن سهل الجمع بموضع فمع ولا تبس سابق عليهم قلت إذا لم يدر بالسبق ولا براءة بجمعة إذا احتمل في هذه إن السبيل المبرى أما مع السابق ولا تعينا والأظهر الأقيس أن يصلوا جماعة بأربعين مؤمنا لا يظعن الإنسان منهم إلا في خطبة عادوا ولم يستأنوا ولا إذا هم في الصلاة ذهبوا جاءوه أو يلحق أربعوننا ولو بطلت لمن يؤم فيدا حتما في الأولى وأتموا الجمعة ثانية لا ممن به ياتم خاطبا أو بينهما فاستخلفا كخطبة الشخص وأم آخر أى ضعف عشرين لعقد الجمعة وهو إذا فارقهم فى ركعه وهو إذا أتمها فقدموا فذاك غير جائز فى الجمعة تقديم خطبتين أى من قبل ما

كلام مع الخطبة وقت الظهر أو قرية حتى التى من الخشب تحريمها بمثله من أخرى عسر تجوز جمعتان أو جمع ظهر وتستأنف إن لم يعلم بالاقتران فالإمام استشكلا سبق فلا تصح أخرى فليقل إقامة الجمعة ثم الظهر فى الوسيط اختار ما اختار هنا ظهرا وقد صحح هذا الجمل كلف حرا ذكرا مستوطنا لحاجة إن ينقصوا تبطل لا لا بدل ولم يفتهم ركن فعن قريب أربعون خطبوا ثم الألى من قبل يفضونا تقدم جاز لأهل اقتدى والخالف الظهر إن اقتدى معه فيها وإن أحدث من يؤم من حضر الخطبة فالمنع انتفى كالعيد أو سماعها تبادروا قلت وحاضر كمن قد سمعه ثانية يتممون الجمعة شخصا بهم صلاتهم يتم وغيرها وما شرطنا فمعه صلى ولا يجوز أن يترجما

ولفظة الحمد ولو مصرفا
لفظ صلواته على النبي
ثم يوصى بالتقى ولو بما
وبالدعاء ثانية يكفيه
وآية تفهم في إحداهما
وبالجلوس مطمئنا فصلا
والولا بينهما وبين خطبتين
قلت وبالستر وظهرا فلتصر
وتلزم المكلف الحر الذكر
مهما يقيم حيث تقام أو ندا
ريح وصوت لو فرضناه وقف
ولا يصبح ظهره إذا فعل
وغيره بينهما قد خيرا
بظهره إلى فوات الجمعة
وكتمهم جماعة إذا استسر
أيح ما لم تنأت الجمعة
ولمريدها استحبوا الغسلا
والترب إن يعجز عن المنديبا
والمشى بالهينة والفضلات
وترك بدء بسوى تحيته
والرد للسلام بالندب أمس
وسن أن يسلم الخطيب
وبعد ما تم له الصعود
ليفرغ الأذان شخص وقعد
وكون خطبة قريبة إلى
يبدأ بنحو سيف والأخرى شغل
عن منبر مبتدرا مقامه
وسورة الجمعة في الأولى وإن
ثانية وتحضر العجوز

ولفظة الله تعالى مردفا
وما بمعناه من المروى
نحو أطيعوا الله في كليهما
برحممة الله لسامعيه
وبالقيام للقوى فيهما
بسكنة وسمع أربعين أهلاً
وبين ما صلى وبالطهرين
إن فات شرط خصها مما ذكر
واستثنى المعذور إلا إن حضر
يلغيه من صيت إذا هدا
من بلد الجمعة في أدنى طرف
إلا إذا الإمام في الثاني اعتدل
والندب للمعذور أن يصطيرا
حيث زوال عذره توقعه
عذر وبعد الفجر حر من سفر
ولم ينله ضرر لو ودعه
لكنه عند الرواح أولى
مبكرا لابس بيض طيبا
زالت وعند الخطبة الإنصات
قلت ولم تندب أخير خطبته
ويندب التشميت لامرئ عطس
على الذى من منبر قريب
يقبل والتسليم والقعود
بينهما كقل هو الله أحد
فهم بليغة بقصد شغلا
بمنبر مستديرا ثم نزل
بالغى مع آخر الإقامة
يترك فبالمنافقين تقترن
قلت بإذن زوجها يجوز

وإن يكن لباسها مشهورا أو صحبت طيبا فلا حضورا
وواجب الفرجة والإمام إذا تخطى الناس لا يسلام

باب صلاة الخوف

إن أمكن الكف عن المقاتله
صلاة عسفاً بأن يصلى
ثم إذا فى الركعة الأولى سجد
وبالفراغ من سجود لابسه
والتحقت به على الإمكان
يحرسه من كان حارسا فى
أو ضعفه ثم إذا ما فرغا
ولحقت تشهد الإمام
إن يكن العدو وجه القبلة
وماهم عن العيون ستره
وحيث لا فى وجهها يصلى
بفرقتين مرتين جمعلا
لكن صلاة ذى الرقاع أولى
بكل فرقة لهم فى ركعة
إذا بأربعين من كل خطب
حاجة أربع لكون النصف
وإن كفى النصف ففرقتان
وتموها ولهم كالمفردة
وفى الأصح أن يكون قارى
وحمله السلاح فيها مستحب
وسن فى المغرب أن يصلى
ونظرة لفرقة ستقتدى
وحيث لا يمكن أو حلا يفر
موم وراكب وذو أفعال
والمقتدى مع اختلاف فى الجبهه
ملطخا عند احتياجه وما

لبعض من يحاربون كان له
إمامنا أو نائب بالكل
تحرس فرقة عليها معتمد
أمامهم تسجد تلك الحارسه
وحيث يسجد الإمام ثانى
أوله أو غيرهم من صف
سجوده تسجد حراس الوغى
وسلم الإمام بالأقوام
فلت بأرض استوت أو قلة
وقد رأى فى المسلمين كثره
صلاة هاديننا بطن نخل
له الصلاة ثانيا تنفلا
من بطن نخل وهى أن يصلى
من الثنائى ولو فى جمعة
وفى الرباعى ولكن بسبب
منامن حاربنا لا يكفى
أولى بكل فرقة ثنتان
ولحقت أخيرة تشهده
وإذا تشهد فى الانتظار
إن ظهرت سلامة وما وجب
ثنتان لا بمن تلت بل أولى
فى ثالث القيام لا التشهد
من العدى والنار والماء عذر
كثيرة وتارك استقبال
وممسك السلاح أو ما أشبهه
يعذر فى صياحه وتمما

وإن وقوف عرفات فاتته
فالحج فى قضائه يشق
للجلد من كلب ومن خنزير
وبجلود الميتة الدواب
وللسماد قلت والعلاج
فى سائر الوجوه لا المصلى
منه الحاجة كحرب تدعر
والحشو والكعبة أول للطفل
وورق لخاتم ومصحف
لراكب كالسيف لا المركوب
لأجل تمويهه إذا لم يحصل
فقط لكل أصبع والأنف له
وللنساء لغير فرشهنه
قلت وفى الآلة وجه اصطفى

باب صلاة العيد

كلا من العيدين ضعف ركعة
أولى من الصحراء وهو واسع
فيه وأحياناً ليله كالغسل
لقاعد وخارج مسنون
وراجعاً فى آخر استحباباً
نحرراً ولا يطعم حتى يرجعاً
ما بين الاستفتاح والتعوذ
وفى الأخرى بخمس كبيراً
بينهما سبحة وحمد لله
يمنى على يساره وتابعاً
أو فى الثلاث لو بهن ياتى
وخطبة ثانية بسبع
ومن يصلى وحده لا يخطب
ليلتى العبد يصوت جهراً

مسافر فى حجة صلاته
قلت وتأخير الصلاة الحق
وحل الاستعمال من مضرور
وإن يغشى بهما الكلاب
والنجس العينى للسراج
وعارض تنجيسه للكل
والقز والحريير أو ما الأكثر
وحكة وجرب وقمل
والرقم والترقيع والتطرف
تحلية كآلة الحروب
وذهب كفضة للرجل
من ذاك شىء واتخاذ أمه
وسننه والخاتم امنع سنه
وآلة الحروب ما لم تسرف

صلى وإن فاتت شروط الجمعة
بين الطلوع والزوال الجامع
واستخلف الخارج من يصلى
من نصفه والطيب والتزيين
مبكراً وماشياً ذهاباً
يخرج عندها الإمام مسرعاً
وكبر السبع برفع اليد ذى
ولو قرأ لم يتدارك وقرأ
واقتربت وكل تكبيرين له
مهلاً مكبراً وواضعاً
إمامه فى ست تكبيرات
ثم افتتاح خطبة بتسع
قلت وفيهما القيام يندب
وفى سوى الحج ثلاثاً كبيراً

وعقب الصلاة كل مسلم
فرضا وإن ينس يكر إذ ذكر
مالم تغيب وانظر إلى التعديل
إلى سوى الصلاة غير راجعى
أهل السواد يرجعوا قبل الجمع

باب صلاة الخسوف

زاد ركوعين وقومتين
والأربع الطوال فيها يقرا
أى فى الركوعات زمانا فستحا
منها وللسبعين والخمسينا
ولا يكررها ولا يطولا
فى طول هاتين أحاديث عمد
كجمعة لا مفرد ويندب
خير وتوبة وفاتت بانجلا
وبطلوع شمس الخسوف
بالفرض ثم الميت ثم عيدا
كسوفه بعد صلاة الموت
عيد وجمعة عقيب الكسف
لا غيرها ذاكر هذين معه
فى نحو زلزال بالانفراد

باب صلاة الاستسقاء

وبعد ما صلى ولو تطوعا
وإن رآه الخنفسى بدعه
محتاج سقى وسواه ولتكن
صلاتها وقتنا وهذا النص
وإن سقى قبل الصلاة ظهرا
ويأمر الإمام كلا ياتى
عن ظلمهم ويخرجوا فى الرابع
ببذلة ومعهم البهائم

فى مشبه الطرق إلى التحرم
من ظهر نحر لانقضا خمس عشر
وشاهد الرؤية ذو قبول
قلت وذا كما يقول الرافعى
وباقى اليوم القضا أولى ودع

صلى الخسوفين بركتين
والمسجد الأولى بها لا الصحرا
حال القيامات وأن يسبحا
لمائة وضعف أربعينا
ولا يطولسه لبطء الانجلا
فى سجدة وقعدة قلت رد
والجهر فى الخسوف ثم يخطب
فى خطبة ثانية حث على
وبالغروب فاته الكسوف
وحيث لا يأمن من فوت بدا
ثم الكسوف ولا من الفوت
ولتكفه الخطبة مرة فى
قلت نوى بالخطبتين الجمعة
وسنة الصلاة للعباد

سن للاستسقاء إكثار الدعاء
أولى كما فى خطبة للجمعة
والأفضل الصلاة ركعتين من
كالعيد وقلت الحق لا تخص
وكرر الصلاة إن تأخرا
لشكر والدعاء والصلاة
بالبر والصوم وبالترجع
مع الخسوف وجميع صائم

خروج وعنا امتازا
من الجميل وشفيعا جعله
لاسيما من آل خير الأنبياء
وبدل التكبير باستغفار
واستقبل القبلة فى أثنائها
ويمنة يسرى كذا حتى نزع

فصل فى بيان حكم تارك الصلاة

عن وقتها نومًا ونسيانًا قضى
عن وقت جمع حضرا أو سفرا
لا الجمعة استتيب ثم القتل
فى القبر لم يطمس كمن حدا قتل

باب الجنائز

له بتوب والظلمات ترد
وذو احتضار قبله يولى
يلقى ووجهه وأخصاه
تتلى وبالشهادة التلقين
وغمضت إذا قضى عيناه
قلت يكون ربطها أعلاه
والمد والستر بثوب فرد
قلت وأن يسان عنه المصحف
وفى رفيع كالسرير جعلًا
وكالذى يحتضر استقبال به
وغسله فرض على الكفايه
قلت الفور عن علم حسن
وغير نية على المشهور
على سرير فى مكان قد خلا
رؤية ما لا حاجة فى نظره
وغسل فرجيه وما نجسه
وليتعهد سنه والأنفا

وشيخة وصبيبة وجازا
ويذكر الإنسان سرا عمله
والأفضل استسقاؤهم بالأتقيا
ثم كعيد خطبتنا استندبار
بالغ فى ثانية دعائها
والعلو من ردائه سفلا يدع

من أخرج الصلاة مما فرضا
موسعًا وإن بعمد أخرا
أو ترك الوضوء ثم صلى
بصارم ثم يصلى وجعل

يكثر كل ذكر موت واستعد
إلى ذويهها والمريض أولى
لأيمن ثم على قفاه
لقبلته وعنده يسس
وظنه يحسن فى مولاه
وشد فى عصابة لحياه
ولينت مفاصل بالرد
رأساه تحته فلا ينكشف
وبطنه بنحو سيف ثقلا
ونزع ما فيه قضى من أثوبه
أرفق محرم برفق غايه
ولو غريقا كالصلاة والدفن
وصح غسل الميت من كفور
وأكمل الغسل بأن يغسلا
مقمصا بغض طرف وكره
ويمسح البطن وقد أجلسه
بخرقة على يد قد لفنا

وشعره بسدر أو خطمي
ثم يصب ماء بارداً به اختلط
ثم يسار بعد غسل البدن
وثلاث الغسل فإن لم ينق
تنشيفه وأثر للمحرم
فى الغير أخذ شارب وظفره
يزال حتماً دون غسل ووضو
لا مرأة إن كان كل أهلاً
ودونها أيضاً فأجنبية
ينكح والناكح من لم يجمعها
رتب على ما فى الصلاة ذكره
بمهما كالعكس والغسل أبى
وأمر فرعه ومن كوتبنه
الا لعكس والزوجة لا الرجعية
والكف زوج غسل الزوج يدع
والمرأة الخنثى كميث فى الصغر
أدناه ثوب ساتر كل البدن
له وللغريم لا للسوارث
لفائف طويلة عراض
وجاز أن يزداد للرجال
لامرأة خمس فإن يمنع يجب
ثم خمسه لفافتان
ثم لبيسط والخنوط ذره
مستلقيا ودس فى أليه
قطن بكافور وبخر الكفن
وشد والشداد فى القبر صرف
ورجل بين العمودين حمل
فانسان خارج العمودين معه
ومشيهم أمامها بقربها

ثم يوضيه وضوء الحى
وبعده بواسع السن مشط
يسير كافور لشق أيمن
بالسدر والشرط بالأ يلقى
خمس أو سبع ثم ليحكم
بقاه لا معتدة وماكره
والخلق أما خارج قد يعرض
أحق جمع يطلبون الغسلا
أنثى قرابة محرمية
فالزوج حتى من سواها أربعاً
ثم الرجال من محارم المره
وحيث لا يحضر إلا أجنبي
وجاز للسيد غسل القنه
إن تعدم العدة والزوجية
زوجاً وإن تزوجت بأن تضع
فى خرقه ولا يمس والذكر
ثم بما منه له اللبس الكفن
والمنع من ثان وثوب ثالث
أولاه فى ثلاثة بياض
لا إن يكن من مال بيت المال
عمامة ما وقميص والأحب
وهى إزار والقميص ثانى
بيض وللأنثى الحرير يكره
ثم ليضعه رافقا عليه
ثم ليلصق بمنافذ البدن
لغير محرم بعود ويلف
وجهز الزوجة زوج واحتمل
وحيث لم ينهض بما قد صنعه
واثنان موخراً والإسراع بها

ثم على المسلم صلى
حللوا من كافر به ولا يغسل
لأما بأسباب شهادة حدث
ملطخات قلت ذا أولى به
وخف وجلد وفرا ودرع
إسلامه وهو بدارنا غسل
أربعة من أشهر فصاعداً
قلت وليس النفخ مشروطاً هنا
وباختلاج سقطنا يصلى
وحيث ميتنا بغير اختلط
فى الصلوات والصلاة المهتدى
الأب ثم الابن واعل وانزل
مرتباً بالإرث ثم الرحم
أفقه منه والرقيق فضلاً
وموقف الإمام عند راسه
تقدم وجاز للجنائز
الإمام رجلاً ثم الصبى
وحيث كل ذكر أو أنثى
ونحوه ولا ينحى إلا سبقاً
قلت وللصبى أو للمشكل
بأربع والخمس لا تضير
فى زائد وانتظر السلام
عليكم بميمه التمام
قلت وليست بعد غير مبطله
على الرسول وعقيب الثانية
حق غير العاجز القيام
فى تكبيره كلا وأن يقرأ خفى
عاد ويدعو لأولى الإيمان
ولا يتم الحمد لكن تركا

ومكثهم حتى توارى أولى
إلا من مات فى وقت قتال
حتى الذى أجنب وليل خبث
وكفن الشهيد فى ثيابه
والوجه فى ثوب القتال النزع
وعضو ميت مسلم أو جهل
والسقط بلوغه إلى مدا
وليسترا بخرقة وليدفا
وفى صلاة العضو ينوى الكلا
وكفن الذمى وليدفن فقط
فاغسل وكفن كلهم ثم اقصد
مقدماً فيها وغسل الرجل
ثم بقايا العصبات قدم
ثم الأسن العدل والحر على
ثم اقتراع أو تراضى ناسه
وعجز الأنثى وغير جائز
صلاته واحده وقرب من
وراء فالمرأة بعد الخنثى
فقرعة وبالتراضى والتقوى
سوى النساء فنحيت للرجل
وركنها النية والتكبير
قلت ولا يتابع الإماما
فيه على الأصح والسلام
وسورة الحمد عقب الأوله
وأن يصلى فى عقب الثانية
دعاؤه للميت والختام فى
ويستحب رفعه اليدين
ولو بليل ومن الشيطان
وكبر المسبوق حيث أدركا

ذاك نعم تبطل بالتخلف
 والغرض فيها بمميز سقط
 ومن يغيب والدفين صليا
 ولا على قبر النبي أحمد
 من يوم موته لفرضها صلح
 يحرس من وحش وريح كما
 أكمل واللحد بصلب أفضل
 رأس بموخر ومن ثم يسئل
 ولو لأنثى القبر إلا رجل
 فمن خصى فعصب فذو الرحم
 إن يعجز الواحد وترا بعن
 أو لبنة وفتح لحد نضدا
 وللرضى حثا ثلاثا من دنا
 ورش ماء بعد مستحب
 شيرا ولا طينا ولا بمحصا
 فضل على التسنيم فى الصحيح
 ورجل حيث اشتداد حثا
 إلى جدار اللحد وانبش للبلا
 بغير غسل لا بغير كفن
 نعم يجوز النبش للمقبور
 قلت كذا بال مال طلبا
 والضرب للحد وشق وجزع
 بوعد أجر والدعا لذى البلا
 قلت لحاضر ووجه للأبد
 عزوا وعكس والدعا خص بنا
 لهم طعاما مشبعا ويلححوا
 إلا إذا أوصاهم بفعله

باب الزكاة

إبل إذا عن خمسة لم يستفل

إن كبر الإمام ولتبعه فى
 إن لم يكن عذر بتكبير فقط
 وبالنساء مع رجل ما اكتفيا
 عليه لا ذى غيبة فى البلد
 مميزا إذ مات قلت والأصح
 وبعدها يدفن والأقل ما
 وقامة وبسطة تعادل
 وضع على شفير قبر ويحل
 رفقا إلى القبر وليس يدخل
 زوج فمحرم فعبد من تطم
 فالأجنبي مضجعا للأمن
 ووجهه إلى تراب وسدا
 وسددت فرجاته وطينا
 ثم يهال بالمساحى التراب
 وارفع ولو بحجز وبالخصى
 وليحترم كهو فى التسطيح
 وجمعا لحاجة وأنثى
 بحاجز التراب وقدم أفضلا
 أى كونه ترابا كذا إن يدفن
 قلت ولا مكفن الحرير
 فى الأرض والثوب اللذين غصبا
 وجاز أن ييكوه والندب امتنع
 وعز ندبا وعلى الصبر حملا
 وللمصاب وثلاثة تمد
 والكافرون بالقريب مؤمنا
 وانذب لغير أهله أن يصلحوا
 ولم يعذب بنياح أهله

فى دون خمسة وعشرين إبل

أو كل خمس سنوى ضمان
كواجب فى غنم أى ذو سنة
صح ولو عن إبل مراض
وواجب عليه حق أو ولد
وفى ثلاثين وست بذلت
ست وأربعون حقة معه
ست وسبعون لها ثنتان
فى الفرد والتسعين حقتان
عشرون واحده بعد المئة
وبعد تسع ثم كل عشر
بنت لبون كل أربعينا
فى مائتين ما يجده حاصلا
لا بهما لنصفه ونصفه
وعند فقدة بكل حصلا
عن البنات للبون أو علا
لا العكس والواجد بعض كل
ما شاء منهما ومهما جدا
فإن يقع فى أخذ ساعيتها الخطا
وفاقده واجب به يخير
أومع أخذ الجبر مرة علا
أو جاوز الجذعة أو رقى إلى
جبران قلت إن رقى عن جذعه
وفاقده ومن يجبران فقط
وجبر إحدى درج شاتان
بخيرة الدافع لا النوعان
وما إذا كان الذى قد أعطيا
وفى ثلاثين من الأبقار له
وقل من يجعل نصف سنه
أى ذات ثنتين من السنين

أو معز تم له عامان
أو سنتين وستأتى بينه
فى نصف خمسين ابنة المخاض
لبونه إذا سليمة فقد
بنت لبون سنتين استكملت
إحدى وستون عليها جذعه
تم لكل منهما عامان
والحقة الحقيقه الغشيان
فيها ثلاث للبون مجزئه
مغير واجب هذا القدر
وحقة فى كلما خمسينا
يأخذ بإحدى الحسبتين كاملا
لأجل تشقيص خلاف ضعفه
ما شاء من كليهما أو نزلا
عن الحقائق مع جبر كملا
أو بعض صنف يجعلن للأصل
بذين عين للصنوف الأجودا
يجبر بنقد أو بشقص أغبطا
بين النزول مرة ويجبر
لا للمريض أو معيب إبلا
بنت لبون وله ابنها فلا
ليأخذ الجبران فالنص معه
يقنع فائتين يعلو أو هبط
أو فضة فى الوزن عشرتان
خلاف ما لو كانت اثنتان
جبرانها مالكها ورضيا
زكى تبيع سنة مكمله
وأربعين بقران مسننه
وغير الواجب من ستينا

مع مائة كمائتين من إبل
لكن بعشرين وشاة زائده
ومائتى شاة ثلاثا أدى
يأخذ ما يعيب بيع اقترن
ممن له الكامل إلا ما ذكر
بقدر ما يلقاه معه حاصلا
من معز وعكسه سيان
وعشر ضأن أية ما جوز
والربع من ضائنة فجائزه
وزك فى عشرين مثقالا ذهب
زاد ولو من معدن وإن طما
ولو بقصد الأجر من مستعمل
به كمكسور نوى إصلاحه
بالنار أو يفرض كلا أكثرا
وما بضرب جاهلى وجدا
خمس وفى جنس من المقتات
وزائد جف وعن غير نقى
عشر وإن سقاه حتى غصبا
فنصفه والسقى للمذكور
والحال مهما أشكلت فسو
أهل الشهادات لكل الشجر
التمر الجاف ويقبل ذلك
وبعد أن يضمه لو يتلفه
ولم يقصر فضمانه انتفى
أو غلطا يمكن صدقناه
أو لم يجف فله قطع الثمر
فى غير ما قلناه إلا فيما
للايجار لا بالاصطياد
ففيه ربع عشر قيمة هنا

بكعشر ثم عشرون جعل
وفى شياه أربعين واحده
مع مائة شاتان بل عن إحدى
ثم لكل مائة شاة ولن
ولا المريض والصغير والذكر
وماله ان يختلف فالكاملا
مراعيًا قيمته للضان
ففى ثلاث عشرات معز
إن عدلت نصف وربع الماعزه
فى عكس ما قلناه عكسه وجب
ومائتى درهم نقرة وما
بربع عشر دون جائز الحلى
أو لم يرد تحريمًا أو إباحه
ولاختلاط واشتباه حررا
أو امتحان الماء فيه اعتمدا
فى موضع أحياء أو موات
حال اختيار خمسة من أوسق
أو لم يجف عادة فرطبا
بالنضح والدولاب والناعور
بذنين قسط باعتبار النشو
وعندنا يندب بخرص الثمر
فإن يضمن بالصريح المالك
فنافذ فى كله تصرفه
يضمه بحففا أو تلفا
وإن يخافى السبب ادعاه
لا خيفه والترك إن ضر الشجر
وسلم العشر ولا لزوما
يملك بالتعاوض المراد
والريع ما لم ينو بعد الاقتنا

إن كان للعين بعرض كاسباً يرى به نصابه قد تمّ ولو بلا تجديد قصدتها اتفق عين تزكى غلبوا فيها الوفى فى حوله ثم زكاة العين فى الأرض والأشجار عند الأكثر والحول من وقت الجذاذ اعتباراً زكاة كل المال لكن حاسبه هذا إذا من غيره أخرجها أو بعضه معين لا الحمل كملكه فى الحب باشتداد فى معدن والكنز والحؤل وبالعيب أو يقل فحولاً يتدا باع بعرض متجر لتمما فماله يردّها إكراهاً ووجبت للربح والتتاج مما به تقويمه وإن هلك وبعد ستة شهور باعاً عرضاً وباع العرض بعد حوله ثم لحول ربحه عشرينا زكى ثلاث العشرات الباقيه تاجر فى الحول وفى نصابه فيما سوى المتجر كل العام فيه بقاء العين للسقوط قد نض ناقصاً كما تقدما نصاب نقد وبنوع كملاً وإن بغير العذر لم يقطع عمل به كمل بر وانعكس زهو الثمار فى نصاب قصداً

من نقد رأس المال وانح الغالباً وحيث نقدان البلد سواء مما ثم من الأنفع للذى استحق فى كل تعويض تعاطاه وفى نصابه أو سابقاً من ذين والعشر لم يمنع زكاة المتجر ولا انعقاد الحول فيما عشراً ويلزم المالك فى المضاربه من ربحها قلت ولن يوجهها المسلم إن كان حراً لكل ووقفت فى مال ذى ارتداد والزهو فى الثمار والحصول فى غيرها فإن يبع وردا قلت ولو رد على التاجر ما وأن تجب على الذى اشتراها عليه إلا عقب الإخراج بحول أصل لا إن الربح ترك بعشرين اشترى متاعاً بأربعين واشترى بكله بمائة زكى إذن خمسينا ثم لحول الربح أعنى ثانيه ونقده يضمه لما به وبالنصاب عينه التمام ويكرهون البيع فى المشروط وللتجارات الأخير دون ما وبدء حولها من الشراء بلا إن قطعاً فى القوت عاماً أى أقل فى معدن والسلت جنس والعلس والخلط فى جميع حول ولدى

خلط شيوع أو تجاور هو
وملك من قد خالطا هذين
بلا اختلاف مشرع أى مورد
ثم تساق بعد ذا والمرعى
ومن رعاها ومراح الليل
وحافظ هنا وفى التجار
خليط الواجب منه ينتزع
والعود فى مقوم بقيمته
مع الشيوع أن يكن ما قد أخذ
والقول للغارم إن تنازعا
بحصه الواجب لا ما أخذ
فحصه المأخوذ دون الواجب
والمالكي للسبخال الكبرى
محرم وعمرو هذا العدا
نفسك شاة عند حول أولا
عليه نصف الشاة يستمر
وذاك كل صفر أى أوله
بعشرة كذا فعندك استقر
من بعد غير الربع من مسنة
عند تمام حوله للأبد
عشر على ما قد ذكرنا فاصرف
أربعة أو أربعا من غنم
فى كل حول بعد حول مبتدا
للثان لازم على الدوام
زكاة أثمار نخيل توقف
نحو نصاب غنما أو إبلا
ماشية جمع حول فنفسى
حولا بملك وارث وما علم
تعلف قدرا لوفى لانضرت

أو لا لأهل للزكاة وسوى
يجعل ملكا للمخالطين
إن كان من جنس كمال مفرد
ومسرح يجمع فيه جمعا
والمحلب المكان والفحيل
روبيدر الجبوب والثمار
وموضع الحفظ ودكان رجع
على الذى خالطه بخصته
قلت وذا فى خلطة الجوار إذ
من جنسه منه فلا تراجع
لو ظلم الساعى بقطع عاد ذا
وإن يكن عن اجتهاد الطالب
كالحنفى قيمة تحرى
فلو ملكت أربعين مبتدا
غرة تاليه فواجب على
والنصف فيما بعده وعمرو
عند تمام كل حول هوله
وحيثما تخلط ثلاثين بقر
فى السنة الأولى تبيع والتى
وعند عمرو ربعها لم يزد
ولو خلطت إبلا عشرين فى
عند تمام حولك المقدم
وثلثى بنت مخاض أبدا
وثلثها آخر كل عام
كملك واحد كذا وتصرف
على جماعة معينين لا
وشرطت إسامة المالك فى
وجوبها فى سائمات تستم
ولا ديون الحيوان والتى

واشترط اختيار ملك عين
على نصاب دون خمس يحتوى
أو بعضه قبل وجوب التزكية
والدين لا يمنع كيف ما وقع
عن ذا وإمكان الأدا بالتنقيه
وأخذ وعود ذى الضلال
فى الآجر لا الصداق للتشطر
ونظرة الجار وغير البعدا
من قبله لا الوقص قسطه حذف
بواجب من جنسه من ملكا
وذا كشاة فى جمال خمس
قلت ولو مال تجارة فلا
لم يملك بلا إبدال ذا
فقط فلا تكرر للإيجاب
صدقة فرضا لماله هو
له الموكل انو عنى والولى
ممتنع وسبقها كما اقترن
المستحق أو إلى السلطان
أخرج مطلقا فالغائب أو
ولم يعد لو تلفا تبينا
صرح إذ ذاك بأن يستنقذا
واندب بأن يعلم شهرا من سعى
فيه وأول الشهر أولى
فى ضيق مرت به ويدعى
ولى على غير نبى أو ملك
وهم بنو مطلب وهاشم
وغيره ما لم يجرى خطابا
حول ولو قبل النصاب المستجد
فى مائة تم نصاب تين

كالعاملات ولزوم الدين
قد غنمت إن تك صنفا زكوى
وجعل مال زكوى أضحية
ونذره تصدقا به منع
وقدمت فى التزكات التزكيه
وبالجفاف وحضور المال
والغصب والحلول والتقرر
شرط لإيجاب الضمان والأدا
تجوز هو ضامن وما تلف
والمستحقون الزكاة شركا
وقدر قيمته لغير الجنس
فقدرها بيعا ورهنا بطلا
وقدرها يخرج من رهن إذا سواه
والحول لو كمر فى نصاب
ولينو بالقلب الزكاة أو نوى
أو الوكيل الأهل مهما يقل
عن غير ذى التكليف والسلطان عن
وهو ومن وكل يدفعان
وهو الأحب إن يكن عدلا ولو
لحاضر يحسب لا إن عينا
بل واقع تصدقا ، إلا إذا
أو أن يقع عن آخر ووقعا
لأخذها مما شرطنا الحولا
وللمواشى العد قرب المرعى
بلا صلاة فهى لا تحسن لك
بل تبعا كآله الأكارم
قلت السلام مثلها استحبابا
وما يعجل يجزه إن انعقد
كمال الاتجار أو شاتين

يجزئ من أول شهر الصوم
وجوبه هو كما لو وجدنا
والمستحق لم يسأل قبضاً له
من ماله حيث بلا سؤال
يأخذ أو فرط في الأموال
والمستحق علم التعجيلاً
للخمس والعشرين ثم استكملاً
ولو غدت بنت لبون يسترد
عنه بلا زيادة منفصله
يتلف يوم قبضه مقوماً
فيه ولو كان الإمام الدافعاً
إذنا جديداً من ذوى الأموال
ماشية إن قبل حول يتلف

فصل في بيان زكاة الفطرة

حتم على مبعوض أو حر
وقبل أن صلى كمال أجره
كولد من قبله رزقته
والبائن الحامل لا عرس الأبا
خمسة أرطال وثلاث رطل
على اعتدال كفى الإنسان
عن قوته وخادم ومسئول
يحمل يوم عيده وليتته
ذو نوبة وقت وجوبها تقع
عنه لدى وجوبه لا أبداً
أو لبنا لا مصله والسمننا
والخبز والمعيب والسويقا
بل اقتياتا لا لفرد منهما
والتمر أعلى من زبيب قدرا
قبل الشعير وكذا في البحر

بما نتجن ولفطر القوم
إن وجدت شروط الإجزاء لدى
لا تالف عند الإمام قبله
والطفل لم يحتج وغرم الوالى
أو دون حاجة من الأطفال
وحيث لا يجزئه ما قبالاً
كما إذا بنت مخاض عجللاً
ضعف ثمانى عشرة بما تلد
ولو هو المتلف مالا عجلله
وأرش نقص فيه أو قيمة ما
ومر بتحديد الزكاة الراجعاً
وليس بالمحتاج فيه الوالى
وإن به تم النصاب ليس فى

وبغروب شمس ليل الفطر
أداؤه قبل غروب فطره
لكل مسلم يمون وقته
والعبد أبقا ومقطوع النبا
ولا كمستولدة للأصل
قلت قريب أربع حفان
أو بعضها الموجود مهما يفضل
ودينه وقوت من مؤنته
والقسط للبعض وإن هائياً دفع
غالب قوت بلد الذى الأدا
معشراً أو أقطا أو جنباً
قلت ولا القيمة والدقيقا
أو من أجل منه لا تقوماً
والبر والشعير فاقا التمرا
قلت الجوينى بدا بالتمر

فى أحسن الوجهين ثم عرسه
ثم بمن شاء بغير تفرقه
فطرتها يجوز للتحمل
للنفس والعرس وكل من ذكر
أعسر زوجها وسيد الأمة
إن كان لا يحتاجه لخدمته
ففيه بحيث فى الظهار يعرف

باب الصيام

أمرين باستكمال شعبان العدد
فى حق من دون مسير القصر
ومن إليه يوم عيدهم وصل
كان قضاؤه ليوم كافيه
فيه فلا تجزله أن يفطرا
والرأى بالنهاية للمستقبله
قبل زوالها الغذاء لكل يوم
قد عينت من ليله مبيتة
فريضة الشهر يجزم أو بظن
أو عيد أو انشى أو اجتهاد
وترك عمد الوطاء واستمنا
لا نظرو ولا بفكر النفس
لا ترك قلعة النخام مطلقا
خيرهما إذا ودخول عين
كباطن الأذن أو الإحليل
صوما بقصد ليس ريقا طاهرا
جوفيا بشيء بين أسنان بطل
والماء مهما يتمضمض ممعنا
وباجتهاد من يبين خاطيا
وللذى جامع باستمرار
لكى يصح الصوم إن فجر طلع

وإن يضق مال بدا بنفسه
ثم بمن قدمه فى النفقه
دون إذن زوجها أن تبذل
وهى على المعسر ليست تستقر
وتلزم الحرة غير المعدمة
ويبيع جزء عبده لفطرتة
قلت ولو كان نفيسا يؤلف

يثبت شهر رمضان بأحد
أو رؤية العدل هلال الشهر
وبعد أن يمضى ثلاثون أكل
وإن يصم عشرين مع ثمانيه
وإن يسافر لمكان لم يرى
وإن يكن عبد يمك تكمله
وصحة الصوم بقصد الصوم
وإن يكن فرضا شرطنا نيته
كمثل أن ينوى صوم الغد عن
بقوله صبية ذوى رشاد
أو صحبة أو عادة الدماء
ولو بنحو قبلة ولس
وضمها بجائل والاستقا
لكن فى باطنة وجهين
جوفاله ولو سوى محيل
فى منفذ لافى المسام ذاكرا
من فمه صرفا فإن ريق نزل
وبالنخام حيث مع أمكنا
والأكل كرها وكثيرا ناسيا
والهجم لافى أول النهار
من بعد فجر وليكفر فنزع

والعقل والإسلام والنقاء
فى أى جزء وقبول اليوم
ولو تمتعا ولا المشكوك
قلت أو الصبية أو نساء
بغير ورد فيه أو منذور
ورمضان للسوى وندبت
بالتمر ثم الماء ، والسحور
والغسل قبل صبحه إن أجنبيا
وعلكه وذوقه والقبله
والاستياك بعد أن تزولا
إنى صائم وأن يكثرا
للصائمين واعتكاف المسجد
ولا كعشر آخر فى الشهر
قلت وفى انتقالها أقوال
وليح الفطر هلاك حذرا
وسفر القصر وإن نوى لا
وصومه أولى بلا تضرر
أو يحنون من سوى المرتد
لها ولا إمساك يوم زالت
ويجب الإمساك فى ذا الشهر
أعنى مع العلم بحال اليوم
فما على من اعتدى بالفطر
ولا على المريض والمرتحل
أو حائض أو نساء مفطر
على الوجوب مفسد صوما
أثمه للصوم لا الأنثى ومن
فإن تكرر الفساد كررت
لا مرض وسفر وتسستقر
لأهله وصرف مد واجب

جميع يوم وانتفا الإغماء
لا العيد أو تشريقه للصوم
بفاسق يشهد أو مملوك
والغيم غير مطبق السماء
ولا قضاء فيه أو تكفير
سرعة فطر إن يقينا غربت
والبطء لا إن شكك التأخير
وترك حجم وتشه ندبا
وإن تحرك شهوة تكره له
وسن إن شوتم أن يقولا
فى رمضان الصدقات والقرى
وكثرة القرآن والتهجد
وليلة القدر بهذا العشر
جامعة ويحرم الوصال
ومرض كما مضى وإن طرا
إن بعد صبحه طرا أو زالا
ويجب القضاء لا بالصغر
والكفر أصليا ويوم الفقد
وسن فى القضاء إن توالى
لمن حقيقة حرام الفطر
كيوم شك مع ثبوت الصوم
إمساكه فيما قضى أو نذر
إن أفطرا فزال أو لم يزل
بالحيض والنفاس وليكفر
ما من رمضان بجماع ثما
أكره والذى بقاء الليل ظن
وهى بموت وحنون هدرت
فى ذمة العاجز والصرف خطر
من قوت تلك الأرض وهو الغالب

قلت وما مجرى الزكاة يجرى
قضى وفى تكفير قتل لزمنا
أو مرضع إن نحافتا للطفل
وأخر القضاء عن كل سنه
كذا صلاة ميت لا العلمما
فيه ولا عبادة تطوعا
فى الحج إن كان إذا صام وهن
أولى وعاشورا وتاسوعاء
قلبا وأيام الليالى البيض
والدهر لا التشريق والعيدىن

لصاحبى مسكنة وفقير
من إرث من أمكنه القضا وما
كمفطر لكبير أو حمل
كدافع الهلك ومن قد أمكنه
ومن قضى الواجب فليتما
والفرض عن كفاية إن شرعا
كصوم يوم عرفات لا لمن
وست شوال وبالولاء
نحولف بالتاسع للمريض
وصومه الخميس والإثنين

* * *

باب الاعتكاف

سن اعتكاف مسلم ذى عقل
وجامع أولى بنية ومن
جددهما لقاطع ولاه
بنائه وقطعه بالسكر
والاحتلام وجماعه بلا
فى غير مسجد به مسارعا
والمسجد الحرام حيث خصا
تعين المذكور أو بديله
كللصلاة ومتى ما عينا
كللصيام لا لأن يصليا
وناذر الله أن يعتكفا
عكوفه فى رمضان وامتنع
وناذر للاعتكاف صائما
والجمع لا بنذر الاعتكاف
ونذر شهر يقتضى الهلال
وإن نوى الولا كالترق
كمثل هذا الشهر فى القضا إذا
وعشرة تناول الليالي
وناذر العشر الأخير إن وقع
خروجه عن مسجد للأكل أو
صلى على الميت لا إن عرجا
وحيضها إن لم تسعه مده
ولا أذان راتب والمرض
زمان عذر غير قاطع الولا

بلشه فى مسجد بحل
يخرج يحدد ومقدر الزمن
وتركه الوطاء وما استدعاه
والحيض والجنون أو بالكفر
تذكر اعتكافه فاغتسلا
يرعى الولا وليس الإغما قاطعا
بالنذر تاليه أو فى الأقصى
حيث هو الفاضل لا مفضوله
للاعتكاف زمنا تعينا
والصدقات والفوات قضا
يوما يكون صائما فيه كفى
إجزاء ما من دين وحده يقع
وعكسه يلزمه كلاهما
مصليا والعكس مع خلاف
مع الليالى منه لا التوال
وإن جرى اشتراطه بالمنطق
لم يشترط الولا وما يوم كذا
إن كان فيها شرط التواليا
نقص كفاه والولا ما قطع
لحاجة الشخص ولم يبعد ولو
أو قدرها يلبث لا إن أوجا
قد طهرت فيها ولا للعه
والسهو والكراه وحسد وقضى
أما قضاء حاجة الشخص فلا

مستثنيا إن عين الزمانا
عما سوى النزهة والنظاره

ولا لمصروف إلى ما كانا
والشغل إن يستثنه عباره

باب الحج والعمرة

على الصحيح بالتراخي مره
فعن سوى المكلف الإحرام
كالأب وليحضره كل موقف
به مع التمييز للمباشره
وزائد الإنفاق من ذا أخذنا
مع ذين والتكليف للفرضيه
لكن يعيد سعيه ولا دما
عن نذر حج واعتماد العام
أو للذى اكترى وإن غيرا نوى
أو فرض معضوب وذا عن نذره
ومحرم بحجة التطوع
لو نذر الحج إلى النذر انصرف
نسكا وخص نفسه بالآخر
إنابة بأجرة أو محتسب
يمشى أو السؤال والكسب اعتمد
وزمن لا يرتجى وكى يجب
وللذى يمونه والراحله
سواه فى وقت الخروج أجلا
كاف لأيام وإلا ذا قوى
ما طال فى المسألتين يعتبر
ومؤن النكاح إن خاف العنت
مع الشريك لو بحاجة بلى
وغلبت سلامة فى البحر
ولو بأجر أما ذوات عقل
وينصب الولى للمحجور
زيادة الإنفاق فى التطوع

الحج فرض وكذلك العمرة
والشرط فى كليهما الإسلام
جاز لمن فى المال ذو تصرف
وكل ما يطيق كان أمره
فيحرم من مميز بإذن ذا
كلازم الحرام والحريمه
ولو لمن إحرامه تقدما
وأخرجت فريضة الإسلام
فللقضا فالنذر فالنفل هو
لو حج ذا عن فرض من فى قبره
أو القضا فى سنة لم يمنع
أو عمن اكترى فقبل أن وقف
وإن نوى القارن للمستأجر
فليقعا لنفسه وكى تجب
بطاعة لا المال واستثنى ولد
لميت لزمه ومن عضب
أن يتولى هو بالإنفاق له
إلى الرجوع لا بدينه على
إلا لمن يكسب يوما ما هو
فى سيره دون ركوب فى سفر
من بعد ما فى فطرة قد بينت
وأجر تخفير وشق محمل
وأمن طرق من مريدى خسر
ومع خروج محرم أو بعل
لامرأة وقائد الضريير
بالسفه القيم ثم ليمنع

قلت وهذا فى الذى قد حجرا
وكان ما احتاج إليه أرفعا
لزائد وإن يمت أو يعضب
لا مع هلاك ماله قبلهما
وإنما ينيب أهل الزمن
فإن شفوا فلا وقوع عنهم
ولو بلا إيذاء فيما وجب
أناب هذين وعبدا وصبي
كلاهما أو واحد فعضبا
عليه والإحرام ركن لهما
صبح من النحر وقبل جعللا
لا يمتنى للحاج والكراه فقد
كان مقيم مكة وإن قرن
بالعمرة الحل بل الجعرانه
أدنى إلى مكة مما وليه
ميل عن المدينة الشريفه
ومات ذات عرق أهل كل علموا
أوعن نسك ومكان السكنى
وبدؤه أولى وباب الدار
عين مكثر ولن يحمما
إن كان فى المسألتين أبعدا
بنيية وإن لتفصيل فقد
مفصلا عين عن أى شا
أحرم بالعمرة ثم أدخللا
وإن يكن سؤاله ذا عسره
يجعل قرانا ومن الحج برى
فالسعى والحلق والإحرام حكى
من غير مكى وصام للعدم
إن كان محرما فقد أحرمت

فليتحلل مثل من قد أحصرا
قبل شروع حجه تطوعا
من مؤن الحاضر دون مكسب
من بعد ما حج الأنام أئما
من قبل أن يرجع أهل الوطن
أو مرض قد أيسا أو هرم
وليس أجر ولميت من أحب
مكلفا حرا وإن لم يجب
وضيقت إنابة إن وجبا
من غير أن يجبره من حكما
ووقته للحج شوال إلى
لعمرة وهو لهدى للأبد
مكانه مكة بالحج لمن
ولتمتع ودع مكانه
أفضل فالتنعيم فالحدبييه
وبكلا هذين ذو الحليفه
قرن والجحفة أو يلملم
وحيث حاذى قبل إحداهن
من دونه لأهلها والمار
لكلهم أولى وللأجير ما
تعيينه وفى القضا أرض الأدا
لغيرهم من رحلتين وانعقد
نحو كإحرامك لا إن أنشا
بنيية وإن وجندت الأولا
حجا فذا إحرامه بالعمره
أو كان تفصيل فلم يذكر
ولا دم وإن يطف فيشكك
لكن بحج وبرى منه بدم
صوم تمتع ومهما قلت

تبعنت هذا وبحجتين
ومن عن المستأجرين فعله
والركن لا للعمرة أن يحضرا
فى ساعة بين زوال شمسه
ولكثير غلطوا لا النزر
ولو مع الرقاد دون الإغما
من أول الأسود حاذى الحجر
بينه محدث بلا استئناف
فى داخل المسجد كيف كانه
وست أذرع من الحجر معه
من غير أن يدخل فيه رجل
أو طائف له بمحرمين
أو الذى ما طاف لاثنين حمل
له كقصد النفس أو كليهما
بين الصفا والمروة الذهب
ثم ثلاث شعر رأس الرجل
وناذر الخلق يفى بالنذر
جاز حج قلت هذا أفهما
مفرعا على سوى المشهور
وهو على المشهور ركن فليح
ومن سعى بعد طواف القادم
تمتع الإنسان بالإحرام
وهو على مقدار قصر من حرم
يعد لميقات من القران
صورته إحرام شخص بكلا
قبل الطواف الحج لا العكس وفى
إن اعتمار عام حج يقع
والسنة الغسل لإحرام نوى
وللوقوف فى عشى عرفه

تلزم فردة كعمريتين
أو نفسه ومكثريه فهو له
من عرفات أى جزء خطرا
وصبح نحر باعتقاد نفسه
بين زوال نحرهم والفجر
ثم الطواف لهما سبعا ما
بكله مطهرا مستترا
والبيت عن يسراه فى الطواف
وخارج البيت وشاذروانه
قلت ونص الشافعى أجمعه
أو يده ولو يطوف حل
وذان محمولاه كالطفلين
يكفيهما وعند الإطلاق حصل
وبعد هذا السعى سبعا لهما
منه بمرة كذا الإياب
تزال أو تقصيرها كأتمل
وقبل طوف بعد رمى النحر
ألا يجوز الخلق من قبلهما
أى إنه استباحة المظهور
تقديمه عليهما على الأصح
جاز وإن يعد فغير آثم
بعمرة أشهر حج العام
ثم يحج عام هذه ولم
أفضل عندنا وهذا الثانى
هذين أو بعمرة وأدخلا
إفراده فضل عليهما وفى
وهو سوى القران والتمتع
ولدخول مكة بنذى طوى
ورمى تشريق وللمزدلفه

تيمما وقبله التطيب
ولبس أبيضى إزار وردا
والفرض يغنى ويلبسان
ومهبط وحادث ومسجد
يرفع صوتا وإيها دخلوا
وللقا البيت دعاء وردا

مكة لا للنسك والترجل
ثم مس اليماني يقبل
وعند زحمة بمس الأسود
غير النساء فى الثلاثة الأول
يقضى بالاضطباع حتى كملا
وباقى السبعة طاف الهينه
أبعد لا لسنة فيهمله
و ثم المسجد الحرام
مس ومن باب الصفا فيظهرها
ما شاء وللمرورة يمشى وسعى
إلى هذا الميلىن وليرتفع
من بعد ظهر سابع أو من نصب
من نسك وسيرنا إلى منى
إذ طلعت وخطبة مخففة
إذن يفرع جمعا ذا وتى
إلى الغروب وليفض وجمعا
وبات وليرحل بفجر ويقف
بالقوم كرمى حجر
للحج سبع رميات بحجر
للجمرة الأولى وليرمى قطع
وبعده الهدى هناك نحرا
ولطواف الركن بالعود مر

ولو بجيضم ولعجز ندبوا
وعممت المرأة بالخضب اليدا
له ونعلين وركعتان
سيرا ونية وكل مصعد
لا فى طواف قادم والرجل
على كداء والخروج من كدا

ويجر من بنسك من يدخل
لطائف وحجرا يقبل
فى كل مرة ووترا أكد
ثم يشار والدعاء ورمل
أى فى طواف بعده سعى ولا
سعى وركعتا الطواف دونه
وإن بقرب يتعذر رمله
ركعتاه من ورا المام
حيث يشا متى يشا والحجرا
وليرق قامة عليه ودعا
إذ بينه والميل ست أذرع
وليدع والإمام فردة خطب
بمكة ينبى بما أمانا
وبات فيها وليسر لعرفه
بعد الزوال ومع الثانية
و جمع تقديم يصلى ودعا
بالقوم فى وقت العشا بمزدلف
مشعره يدعو ومن محسر
ويعنى بعد طلوعها ابتدر
ونحو ياقوت والإثم امتنع
تلبية وعند كل كبرا
ويعنى يخلق ولتقصر

وبات فى ليلات تشريق هنا
بكل جمرة مع الترتيب
فى الرمى لا التكبير من عنه غلب
قبل خروج وقت رمى من رمى
واستدرك المتروك سابقا أدا
وفردة مد كفى حلق يذم
فأخر المبيت والرمى هدر
ورمى نحر وطواف ما خطر
ووقتها من نصف ليل النحر
وبالطواف للوداع قد أمر
لحائض وعاد لا إن وصلا
والمكث لا لشغل سير أبطلا

فصل فى بيان محظورات الإحرام

لبسا على الإناث والذكران
بلاصق لا خيمة وشبهها
يعد ساترا كطين لا بما
بما يحيط بشروج أو طعن
وغيره أو عقده كلبد
أو ساقه بمئزر وعقده
أو كان فيه تكة فى حجزه
ولا بهميان وسيف صحبا
كالحلق دون الوقت للتألم
لا فاقد نعلا إذا الخف خرق
لبس سراويل وتطيب قصد
يقصد منه الريح للإنسان
كالأكل مع طعم له أو ريح
فى نية لإحرام بعدما نزع
إحرامه لا الانتقال بعرق
قلت وشم الورد لا ما استحلبا

لمكة وتبعدها إلى منى
وبين ما زالت إلى الغروب
فيلزم سبعا كل يوم ولينب
لعلة لا يرتجى أن تعدما
والانعزال حيث أغمى فقدا
وترك كل وثلاث فيه دم
والثان من قبل غروبه نفر
وحللوا باثنين من حلق ذكر
لا الوطاء إلا بالثلاث تجرى
وبالفراغ حلها فى المعتمر
قاصد سير القصر من مكة لا
مقداره له وإن تطهر فلا

يحرم بالإحرام قفازان
وامرأة سترة بعض وجهها
ورجل أن يستر الرأس بما
أو خيط أو حمل وستره البدن
أو نسجه أو لصقه من جلد
ككيس لحية ولف يده
لا كإزار تحت خيط لزه
ولا ارتداء بقميص أو قبا
ولا الحاجة ولكن بدم
وهو على الحائق إن كرها حلق
أسفل كعب أو إزارا فعمد
بما كريحان وزعفران
والدهن ذى البنفسج المطروح
ولبس ما طيب قبل أن شرع
ونقل طيب بدن مما سبق
والنوم فى أرض وفرش طيبا

وبطاء دفع قادر ألقى الهوا
ونور أشجار وزهر البدو
عن نصه كالريح إذ يعبق له
فى كيس أو قارورة إن سدت
وجهل طيب ما يمس لا العبق
لا دهن رأس أصلع وما يطن
ولا الخضاب وإبانة الظفر والشعر
ولا إذا شيئاً له شعر قطع
قلت كما من حاجبيه طالا
بالنفس أو مشط ولم نكره له
وقلت وجوزوا له بما لا
والوطاء والمقدمات الناقضة
وعمد وطاء لا إن الحظر جهل
شئ من الحرام بالإحرام
ويوجب الإتمام دون الرده
كالحكم فى تحلل المحضر
وللأجير الأجر والقضاء
وترك صوم وصلاة باعتدا
ومن صبى صح أو من قن
ولو مع الإفساد أيضاً للمره
ثم الشياه السبع فالطعاما
بعده الأمداد والعمرة مع
فوتا وإفساداً كأن طاف لحق
ثم وطى وصحة كوقفته
والسعى ثم وطئه وحرما
تعرض منه ، إلى برى
أو الذى فى أصله مأكول
فرع حمار الوحش من أهلى
ملك امرئ وغيره لا أثرا

عليه لا فاكهة ولا دوا
والبان والدهن له فى المروى
لا عينه بمسه أو حملته
وفأرة المسك التى ما قدت
ودهن رأس ولحى وإن حلق
من رأس مشجوج سائر البدن
لا ما داخل الجفن يضر
أو ظفر فالشعر والظفر تبع
ولا دم إن شك الانسلا لا
ولو بخطمى وسدر غسله
يجعل فيه الطيب الاكحالا
قلت العناق باشتهاء عارضه
ولو برق وصبى من قبل خل
يفسد كالردة عن إسلام
والانقلاب للأجير عنده
والفوت لا بالصرف عن مستأجر
ضيقة تضيق وقته ابتداء
وبالقضا يحصل ما له الأدا
وعمده يوجب إحدى البدن
أو كان قد قارن ثم البقره
بقيمة الأول فالصياما
قرانه تبقى لحجه تبع
قدومه ثم سعى ثم حلق
فرمى يوم نحسه وطوفته
لحرم ، ومن يحل الحرما
يؤكل ذى توحش جنسى
أو ذو توحش له تمثيل
وفرع شاة مثلاً من ظبى
لأنس أو توحش فيه طرا

ولا يصح ملكه عن قصد
عن ملكه فالزم الإرسال
والدفع عن نفس، ومال ذالكا
ولو يجهل منه أو نسيان
كالسهم جاز فى المرور الحرما
وبانحلال ربطه لا متقنا
وحفر محرم وحل فى الحرم
فى اليد لا للطب أو مما اختطف
فى الحرم فى الحل والعكس كذا
عدلان أى كل فقيه متببه
أو خطأ قلتوحيث اختلفا
قيل بتخيير وقيل بالأشد
والمرض المثل والأنثى للذكر
لا باختلاف الجنس فى التعيب
جنى عليها فأتت بميت
بقيمة المثل من الأنعام
مثلية فيه بحيث أتلغا
يذبح حاملا ولكن قوما
يوما وفى الكسر رعا الإتماما
والأرنب العناق قاربت سنه
للوحش الأمثال لها الأبقار
والظبى عنز والحمام شاة
قوم كطير الماء ، والعصفور
من النعام المنعتين أبطلا
وميتة مذبوح فليحرم
ما لم يصد له أو المحرم دل
صيد عصى ولا جزا إن أكلا
وقلعه لا لاحتياج حرم
إن صغرت شاة وإلا بقره

وجزئه وبيضه عن عمد
ويبرث المحرم ذا وزالا
لا لجراد عمت المسالكا
وضمنوا بالقتل والإزمان
أو للطوى ورميه فى الحل ما
وبعث كلب دربه تعينا
وإن تبدى الصيد من بعد العدم
بئرا ولو فى الملك فى ذى والتلف
أو صال كالفرخ لما قد أخذنا
بمثله من نعم يحكم به
حتى اللذان لا اضطرار تلفا
فى المثل عدلان وعدلان فقد
والجزء للجزء كما عن ذى الصغر
لا العكس والمعيب للمعيب
ويضمن النقص من الأم التى
أو يضمن المذكور بالطعام
بمكة وقيمة الذى انتفى
وقابل الحامل بالمثل وما
أو إنه لكل مد صاما
كالضبع كبش والنعام بدنه
وبقر الوحش، أو الحمار
وكاليرابيع هنا الجفرات
ما فوقه، أو تحت من طيور
لو محرمان قارنان مثلا
يتحد الجزاء ولو فى الحرم
ومن سوى المحرم للمحرم حل
وإن أعان الحل أو دل على
وقطع نبت وهو رطب حرمى
لا مؤذيا وأذخرا فى الشجرة

يكره نقله لا لمساء زمزم
فى بعض ما يصرف بيت المال
كتلك فى الحرمة والجزا نفى
النوع والوقت فى الاستمتاع قد
وجائز لسيد وبعيل
فيه وللأصلين من مسنونه
وقوفه وكعبة الله بأن
للمحصرين أو عطاء مال
كذا بذبح حيث الحصر
وكالهديا ثم بالطعام
تقف على صيامه التحللا
صوم متى شاء، وحيث راما
أطول من معهود درب أو صبر
يمرض أن يشرطه إذ ذاك فذا
بكل ما لعمره من عمل
من حج ذا تمتع إذ يحرم
وجائز تقديمه إن اعتمر
لا حاضر المسجد من لا بعدا
وترك الإحرام من الميقات
والرمى والطواف ممن ودعا
تلك إذا خالف فى المأمور
كالحكم فيهما إذا لم يحرم
ولا نخط بحرام ياتى
نسبة ما تفاوتتا به فقط
ما بين يوم النحر والإحرام
وفرقت القضا على مقداره
مفسد نسك شاة أو فليذلا
لستة تمسكنوا أو صامما
بين الثلاث ودم التقدير

قلت الأحجار وترب الحرم
قال للإمام ولو بلا استبدال
وحرم الهادى ووج الطائف
وقد تداخل الجزا إن اتحد
إلا إذا كفر بين الفعل
منع الذى أحرم لا مأذونه
وليتحلل والذى أحصر عن
يحتاج فى الدفع إلى قتال
بنية وحلقه والحرم
كما عراه من دم الحرام
لا بالصيام بدلا عنه فلا
بل لازم للفاقد الطعاما
وليس يقضى محصر وإن عبر
يرجو زواله ففات وإذا
ومن يفته الحج فليحلل
وليقتض حج بدم وتلزم
بحجه ولا قبل هذا واستقر
وفى قرانه ولو قد أفسدا
عن حرم قصرا وفى الفوات
إلا على من قبل نسك رجعا
شاة مضح وعلى الأجير
بخطنا تفاوتتا مع الدم
لمن له أكثرى من الميقات
وحسبت مسافة أى ويحط
ثم ليصم ثلاثة الأيام
وسبعة يصومها فى داره
وفى الحرام وهو لا صيد ولا
ثلاثة من أصع طعاما
ثلاثة هذا دم التخيير

مخصوصة بذبحه أرض الحرم
ثم أفضلها لذبح ما قد بينا
وعشر عيد النحر معلومات
قلت وبالنية صرف اللحم
فى العمرة المروة والحج منى
وما لتشريق فمعدودات

باب البيع

وإنما ينعقد البيع إذا
كبت ملكت شريكك اشتر
وبقبول وكذا إن باعنا
والعكس لا من وارث المخاطب
كبالكلام الأجنبى قبلت
بمعنى وهكذا نعم إن جاوبا
وبكناية جعلته لكنا
مع بكذا كالأمر بالتسلم
وبهدى من يشتري له السنن
بعته من بعد كالموصى بها
دون الذى استأجرها والمسترجع
ووارث وذى ارتهان وأمر
ولو وفيمن دبرا
ولامتناع بيع والقاضى قبض
فى نافع شرعا ولو قد أوجرا
وللبناء فوق سقف وغرم
لا كاهوا فردا وحبطين بر
ومسكن بلا ممر طاهر
مقدور تسليم كحوت والجم
فلا يصح بيع بعض عينا
وجان الأرش يحمل عنقه
والغصب والآبق لا إن قدرا
للجهل والعجز يليه من عقد
بيع الفضولى كذا شراه
قد علما مع عينه ممره
لم يك ضمينا بإيجاب وذا
ولو بيان شئت على المشتهر
من نفسه لطفله متاعا
موافق معنى وفصله أبى
وكتملكك اشترت ابتعت
شخصا بيعت واشترت خاطبا
وخذه أو أدخلته فى ملككنا
منه ولفظ هبة لا سلم
ومصحف ومسلم لا يحكم من
له على خلف ومستوهبا
بالعيب أو إقالة والمودع
بأن يزيل الملك عنه من كفر
وأمر فرع بالفراق أمرا
له إن اشتراه فالهدى عرض
كالحق فى الممر أو للماجرى
بالهد للفرقة فى الكل القيم
وسبع ليس يصيد كالنمر
أو طهره بالغسل لا التكاثر
فى الضيق لا حمام برج خارج
من ناقص بفصله مثل الإناء
كمعسر أولده أو أعتقه
فى قبض دين المشتري وخيرا
ولو بظن فقدتها حتى يرد
بعين ما يملكه سواء
كبيع صاع صيره

والقدر ذمة كمالو باعا
بدكة من تحتها يجهل
به ومع من هو ذو امتناع
بدرهم أن يتوافق العدد
أو ما يخصه من ألف يقسم
لا قبله فى غالب تغيرا
أجر نفسه أو اشترى فلو
فى مثله بقوله يخير

باب الربا

مع الحلول وتقابض لادن
بجنسه بالعلم أى بالمائله
والوزن فى موزونه وتقضى
قلت كمنقول التساو
فبيعه بالوزن دون العادة
لا الكيل بالكيل ولا مكايله
فى الصورتين حيث باتنا سوا
تفرقا ولم يكل ولا وزن
حال كماله كسمن ولبن
مع النوى وماء رمان عصر
محض وحل عنب ورطب
جف بدون العظم والحب كذا
بوزنه واللب من هذا وذا
وما بنار لا لتمييز عرض
دون نصاب الزكوات كالعناب
فى صفقة لمعدم وواجد
أو أصله فغير جنس سمه
وحد ودر الضأن والمعزى كذا
جنسان كالبطيخ والهندي
فى طرفيه ولو الضمن حوى

لا صيرة مجهولة الصيعان إلا صاعا
صيرته بعشرة ويبطل
وجاهلا خير وكل صاع
وبعتها بعشرة كل أحد
لا إن تبع عييد جمع بثمن
على المبيع وسواه نظرا
أو بعضه إن دل أو صوان أو
بان بما لا يغلب التغير

وفى طعامين وجوهري ثمن
مجلسه قبل تخايرا وله
بالكيل فى مكيل عهد المصطفى
عادة أرض العقد إذ لا نقلا
الأجر ما على التمر له زيادة
جزاف صيرة بأخرى باطله
والنقد بالنقد بوزن كهوا
أو صيرة بالكيل من كبرى وإن
بعد تقابض فى الاثنين إذن
ومحض مخض والزبيب والتمر
وعناب ورطب وقصب
وسائر الثمار واللحم إذا
والجوز واللوز كذا
ودهنه لكل حال غير ما قلنا قرض
كسلم أما العرايا فى الرطب
فى يابس فرخصة لا الزائد
وما يخالف لسواه فى اسمه
وسكرا والقطر والطريرز ذا
وزيت زيتون مع الفجلى
وعند جمع العقد جنسا ربوى

جنس أو النوع إذا الخلط انتفى
إن باع دارا بنضار فأنجلا
بئر بها ماء بدار مثلها
بفرقة الأم وأم الأم لو
من قبل تمييز بنحو سبع
والعتق والواحد فى الرهنه
بقيمة الكل وقيمة الرهن
أولى من الأم كذا عن شيخنا
يوجبه وإن أزيل بطلا
كذا ولا معلوم كفيل بالثمن
وبتعذر وعيب خيرا
هلك وتخير ثلاث وأقل
لعاقده وأذن وأجنبى
حسب وموت الأجنبى نقله
يشترط أن يبرأ فعن
والعتق لا غدا على الصحيح
وللذى باع به المطالبه
ايلادها لكن له إن يطا
بقتله ويبيعه لا تثبته
ككونها حاملا أو ذات لبن
من دون حمل أو لها وحملها
مع قبض مشتر فكالغصب فرد
ما لم يجب شرط خيار وأجل
ويحرم التسعير فى كل زمن
ليبعه الضعفى إذا السعر علا
حاجته تعم بازدياد
ما سعره لكن لغبن خيرا
من غير تخيير وسوم السلعة
والبيع والشرا على الجميع
عقدين خلف الحكم فيهما وقع

فى طرف لافيهما واختلفا
فى أحد النوعين بالآخر لا
معدنه فيها ولا دارا لها
أو باعه بالحيوان اللحم أو
لم تك أم وأب والفرع
كهبة والقسم لا الوصيه
صحت وبيعا ويوزع الثمن
قلت وقولى قيمة الرهن هنا
أو معه شرط هو مقصود ولا
لا شرط إشهاد وحكم المرتهن
وأجل ورهن غير المشتري
لا إن تعيب بعد قبض أو حصل
بيدا من العقد وإلابهام أبى
وليقتصر على الذى يشرط له
لمن العقد ويستثنون أن
عيب بطن فى ذى روح
والوقف والتدبير والمكاتبه
ويجبر القاضى وليس مجزئا
والكسب واستخدامه وقيمته
كالعتق تكفيرا ووصف يطلبن
لا بيع حامل بحر أو لها
أو ما بضرعها وحيثما فسد
والوطف منه شبهة ويحتمل
وإن يزداد مثنى وفى الثمن
وحكر قوت اشتراه فى الغلا
ويبع حاضر متاع بآدى
ومشترى مال غريب ما درى
ورفعه فى ثمن للخدعة
بعد قرار ثمن المبيع
وصح بالقسط إذا عقد جمع

أو الحلال والحرام يجمع
أو كان في البعض انفساخ كتلف
كنسبة الثلث من المحابأة
مشترياً فيبعه ما قيمته
في نصف ما باع بنصف الثمن
وما يساوى مائتين بمائه
وفيهما في الثلث أن كل العوض
والعقد عدده بأن عدد من
مثلاً يبيع هذى الدار

فصل في الخيار

نحو كتابة ويبيع يدفع
قابل أفراد بعقد كالسقف
في مرضه وخيروا للتجزئة
ثلاثة بواحد ثبتته
إن كان لا مالا سواه يقتنى
صحته في الثلثين مجزئه
أتلف والبعض بنسبة يفض
قد عقد العقد وتفصيل الثمن
بدرهم وتلك بالدينار

خيرهما في المحض من تعاوض
لنفسه يبقى لطفل لا له
ويبيع عبد نفسه والشفعة
كالخلع والنكاح والإعواض
وبالخيار منهما تنهاهى
لا الموت والجنون والذى شرط
أو شرط القبض بمجلس كفى
والملك بالربيع والازدياد
وبيعه وحل وطئها لمن
أبداه شيخى إذ جماع المشتري
من قبل الاستبراء والاستبراء ما
كيف وفي الشامل نقل يجزم
والمهر في وطء سواه وانتفى
بعثق مشتري وباستيلاده
وينفذ العتق وإيلاد الأما
ووطؤه في زمن التخيير
ورهنه وهبة منه إذا
وكونه مزوجاً أو مؤجراً
أو بائع إجازة من صاحبه
لا العرض للبيع ولا إن أذنا

كبيعه مع طفله وما رضى
لا كالكتابات ولا الحوالة
وكل وارد على المنفعة
عن ذين والشركة والقراض
أو فرقة الأبدان لا إكراها
لا حيث يعتقد لمشتري فقط
صرف ومطعومين أو في السلف
وينفذ العتق والإيلاد
خير قلت فيه إشكال حسن
إن كان قد خصص بالتخير
يكون إلا بعد ملك لزمنا
بأن وطء المشتري محرم
حد وفيما هما قد وقفنا
وبوجوب المهر في فساده
من بائع حيث الخيار لهما
وبيعه المبيع كالتحرير
أقبض فيهما ولو من فرع ذا
فسخ وقد صحح حيث خيراً
إن خيراً أو خصص الخيار به
فيه ولا إنكاره ذا الزمننا

إجازة تمنع مهرا فيها
ينسب لا سكوته عليه
ثم يقل أعتقت ذين
إن خص البائع بالتخيير
ما قلته تعينت هي لا هو
لم يخف فالأنثى مكان الذكر
فى نفسه كالخط والتجعد
فبان بالخلاف فى الجميع
أو النصارى فحراما بان
كعكسه قلت خلافه الأصح
وفى المصرة يخبرونا
مأكولة مجلوبها ذو تلف
وحبس أمواه الرحى والقنى
للشعر الترفيح والتجعيد
خطا وما بنفسه تحفلا
جوهرة بالغ فيها بالثمن
من كل عيب كان قبل أن قبض
يغلب فى جنس المبيع عدمه
أو زال قبل الفسخ لم يخير
ومستحاضة وذات تمتمه
والسحر والتزويج أنثى أو ذكر
أبخر من معدته وأبقا
فإن أجازته استحق الأرشا
وبعد قبضه بسبق السبب
وافترعت وحز كف مثلا
حرز فإن يجهله عاد بالثمن
فحصه العقد وبعضا بالرضى
له الذى فى أخذ شفعة ذكر
والصبغ والحمل به العقد اقترن
بنفسه فرده وإن نقص

وإذنه بسوطء مشترتها
وقيمة الفرع الذى إليه
ومن يبع قنته بقن
عنى تعين المملوك للتحرير
أو مشترتها إن يجز وفى سوى
قلت ولو أعتق ذين المشتري
وفقد وصف شرطاً أن يقصد
والكفر والإسلام فى المبيع
وكونها دين اليهود دانة
وكونها بكرا فضده وضح
أو فحلا أو خصيا أو مختونا
فرد إن شاء بصاع التمر فى
أو ما تراضيا برد اللبن
وصبغة الوجنة والتسويد
لا لطح ثوب بمداد خيلا
ولا بغين كالزجاج حيث ظن
وخيره بمفوت غرض
ينقص عينا أو لمن يقومه
لكن إذا كان بفعل المشتري
ككونها معتدة ومحرمة
والبول فى الفراش إلا فى الصغر
أو قاذفا للمحصنات سارقا
خنتى مخنثا خصيا أعشى
إن كان عيب المبيع الأجنبى
يضمن بائع كما لو قتلا
بالكفر والنكاح والإخراج عن
لا الموت لو من قبل قبض مرضا
يرد حال العلم قلت واغتفر
بزائد متصل مثل السممن
والنعل إن نزع يعب حتى خلص

بما به معرفة المذكور
قلت فإن لم يبق بعد أن كسر
فنصفه أن يسترد الثمن
ولو وطئها ثيبا واستخدما
وبادر الإشهاد حتى يردا
والانتفاع حال علم يذر
قلت ودون اللبس في الدرب اطلع
والسرج والإكاف إن يكن له
ولم يجوز إن تركا الرد على
إن علم المنع ومن يئأس عن
أعتق أو أولد أو تعيبا
فيستحق أرشه من الثمن
زال بلا أرش لنقصان الصفه
من مثل او من قيمة وتعتبر
عقد إلى قبض وبالأرش عنى
نسبة نقصان أقل قيمتى
فى حال كونه مع العيب إلى
تمثيل ما ذكرته بعبد
ويوم قبض زاد فى التقويم
قوم يوم العقد تسعين وفى
وعكسه فانسب ثمانين إلى
فينقص الخمس فيسترد من
وبعد أخذ أرش عيب قدما
وقبله بعد قضاء القاضى
وإن بجنسه ربوى بيعا
وبالتراضى فى سوى والقول فى
كما أجاب وإقالة تقع
جائزة لو تلف المبيع
لكن مع النقص والازياد

كالغرز فى الحامض لا التقوير
ذا قيمة أصلا كفى البيض المذر
نعم فساد بيعه تبينا
وعاد أو أنهى إلى من حكما
إليه إن أمكن ثم أشهدا
دون الركوب حيث قود يعسر
فراح ييغى رده وما نزع
دون اللجام والعذار حله
مال بل الرد بهذا بطلا
رد وليس منه تقصير كأن
خلاف ما لو باعه أو وهبا
بعينه ولو يعود بعد أن
أو بدل لما عرتته متلفه
أقل ما يكون من يوم صدر
جزء يكون من جميع الثمن
ذلك يوم عقده والقبض أى
أقل قيمته لو عنه خلا
بمائة قوم يوم العقد
عشرين معها بل سوى سليم
حالة قبض بثمانين وفى
قيمته التى ذكرنا أولا
قد اشترى من بائع خمس الثمن
ليس يرد إن جديد عدما
بالأرش لم يمنع كالتراضى
رد بأرش حادث جميعا
حدوثه لبائع وليحلف
فسخ فما تجددت بها الشفع
سواء البعض أو الجميع
فى ثمن توصف بالفساد

فصل فى بيان القبض للمبيع وبيان حكمه قبل قبضه

قلت ومن متاعه أخلاه
بيت لبائع إلى ثمان أذن
لا للضمان لو لغير ظهرا
وفر أو مؤجلا كان الثمن
بالوزن والكيل وذرع وعدد
دام كتجديد ودونه ضمن
كان اشترى وزنا وفى العكس كذا
كالبيع والنكاح وهو أعلى
فى غير عرضين بدا من باعا
أفلس أو يغيب قصرًا مال ذا
عليه فى المال إلى أن وفرا
لا لبائع لثمن قد أجله
أو أتلف البائع أو حررا
قد باع ينفسخ وإن أبراه
فيه لمشتر ككسب وولد
من باع كالكنز الذى العبد وجد
أو من وصايا ولا أجرة له
إن يتلفنه الأجنبى المشتري
والأعجمى وسوى المميز
والعتق والإيلاد والتزويج صح
والرهن والإيجار والمكاتبه
بسبب العقد كما يعين
وعوض البضع ودين السلم

القبض فى العقار أن خلاه
والقبض فى المنقول بالنقل ومن
ووضع بائع لديه المشتري
ويستبد المشتري بالقبض إن
مقدرًا حيث بتقدير عقد
جدد للثانى وفى المكيال إن
ولا يبيعه ولو كال إذا
وطرفيه والى تولى
وبالجميع قبض جزء شاعا
فالمشترى يجبر حالاً وإذا
كان له الفسخ وإلا حجرا
وكل من خاف القوات الحبس له
وقبل قبضه إن الهلك طرا
فى يسره باقى عبد جزاه
عن الضمان المشتري وما يزد
والبيض والدر أمانة بيد
وكالذى من الهبات قبله
من بائع مستعمل وخير
والمشترى المتلف مثل المحرز
من أتلفا بأمره فهو اجترح
لا يبيعه ولو لذا ولا الهبه
والقرض والإشراك فيما يضمن
من ثمن وعوض عن السلم

وذا بغير نوعه لا يبدل
ودين أثمان وغير العوض
فى مجلس العقد لمطعومين
قلت ولا بد أن يُعَيَّنَا

فحنطة سمرا وبيضا يبطل
كالقرض بع ممن عليه واقبض
هذا بذأ بيع وللنقدين
هناك فى المجلس لا العقد هنا

فصل فى موجب الألفاظ المطلقة

وَلَيْتَكَ الْعَقْدَ كَبِيعَ جَدَا
وَيَلْحَقُ الْحَطَّ وَحَطَّ الْكُلِّ
أَشْرَكَتَ فِيمَا ابْتَعْتَهُ بِيَعِ فِى
بَعْتِ بِمَاقَامِ عَلَى مِثْلِهِ
وَالْمَوْنَ التِّى عَلَيْهِ فَلْيَزِدْ
وَأَجْرَ فَعَلِهِ وَبَيْنَهُ وَمَعَ
وَزَادَ وَاحِدًا لِكُلِّ عَشْرِهِ
دَعِ وَاحِدًا مِنْ كُلِّ عَشْرٍ وَاحِدٍ
وَحَادِثِ الْعَيْبِ وَكُونِهِ جَنَى
وَبَائِعٍ إِنْ كَانَ فِرْعًا طِفْلًا
وَحَيْثُ لَا يَصْدُقُ فِى الْإِخْبَارِ
لَكِنْ لِقَطْعِ مَا يَقْدِرُ احْطَطْ
وَفِى نَقِصَتْ أَنْ يَصْدُقَ اتْتَفَى
وَسُمِعَتْ حَجَّتَهُ إِنْ ذَكَرَا
وَالْأَرْضَ وَالْعُرْصَةَ بِالْإِسْكَانِ
وَبَقْعَةَ وَقَرْيَةَ وَدَسْكَرَهُ
تَنَاوَلَ الْأَشْجَارَ وَالْبِنَاءَ
وَدَائِمًا نَبَاتَهُ إِنْ يُنْذَرُ
وَخُبَيْرِ الْجَاهِلِ لَا إِنْ جَعَلَهُ
وَقَصَرَ الْوَقْتَ وَبَقَاهُ بِلَا
وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ نَقْلَهُ الْحَجَرَ
وَأَجْرَ وَقْتِ النِّقْلِ بَعْدَ الْقَبْضِ
وَخُبَيْرِ الْجَاهِلِ لِلتُّضْرَرِ
مَا لَمْ يَضُرَّهُ إِذَا يَخْلَى

بالثمن الذى جرا فى الابتدا
قبل التولى يبطل التولى
شروطه وحكمه فى النصف
ولكن المبيع فيه كله
غير التى استبقاؤه بها قصد
بربح ده يزد كما قلنا وقع
ومع بحط الكلمة المفسره
والخبر الصادق فى الكل اعتمد
أو اشتراه آجلاً أو غَبْنًا
أو اشترى بالدين يد را المطللا
حط تفاوت بلا خيار
بأسوا الأمرين دون الأغبط
صحته وإن يُكذَّب حلفا
مخيل صدق ككتاب، زورا
وساحة والباغ كالبستان
تشابه القصر لأهل المقدره
وأصل بقل نحو هندباء
لا الزرع والبذر ونحو الجزر
له أو التفريغ منه كفله
أجر وصح قبضه مشتغلا
إن دفنت وأن يسوى الحفر
مع جهل مشتر بحال الأرض
بالنقل إن لم يُلغِ نقل الحجر
والعبد ثوبًا والدواب النعلا

ومثبتاً قصد البقاء مكننا
بشروط إثبات ومفتاح غلق
والشجر الرطب من الأغصان
ولا الذى من الثمار قد ظهر
فى الباغ والجنس وعقد عقدا
ثم لكل منهما أن يسقيا
وإن يضر ترك الثمار بالشجر
إمالة ساق وإما قاطع
والبقل فى الأرضين عنها فردا
يصلح دون الأصل أو ما يغلبن
فإن يقع أبطله قلت اتبع
بأنه كما اختلاطه ندر
إن لم يهب جديده للمشتري
وصرفوا من بعدها مشتريه
قبل وبعد لا أن القطع شرط
فليفسخ أو يتعيب خير

فصل فى بيان تصرف العبيد

تجارة ولازم وإن أبى
منه ونفعها ولا ما كسبه
وعبده يأذن فيما عينا
بينه أو كونه بلا خفا
فى الحجر هو وإن نفاه السيد
وعارف الإذن له أن يمنع
بالإذن يشهدان كالتوكيل
ذو دينها كعامل المضاربه
ورجعا لا العبد بالكمال
ومال الاتجار دون الرقبه
مودعه والمهر أو إنفاقه
أقل أجر مثله وما لزم

والدار أرضاً وغيَراً وبنوا
كالسقف والرف وباب وحلق
وحجر الرخى مع فوقانى
والعرق والأوراق لا أرض الشجر
وغيره يتبعه متحدا
كالحكم فى صلاحه وبقيا
والفسخ للتشاح إن سقى أضر
لمصها رطوبة فالبايع
وبيع زرع حبه ما اشتدا
وبيع بطيخ وثمر قبل أن
فيه اختلاطه بشرط إن قطع
فيه الوجيز ثم شرحه ذكر
ولندور الاختلاط خير
والمشترى يضمنه بالتخليه
وليسق من باع وبالعرف ضبط
ولو بتركه هلاك الثمر

بالإذن لا سكوته للمسرق
نوفاً ووقتا نص لا فى الرقبه
ولا مع السيد أو من أذنا
لا فى اتجار دون إذن وكفى
أو سمعه السيد والمعتمد
والحجر بالعتق وبيع وقعا
تسليمه حتى ذوا تعديل
ثم ولو صار عتيقاً طالبه
وكالوكيل مع رب المال
وأد مما قبل حجر كسبه
كفى ضمان العبد أو محاقه
لكن إن استخدم سيد غرم

يملك ودون الإذن خلعه انتظم
له به أو هبة واستثنيا
إنفاقه فى فوره، كللصبي
وهو لسيد وما الرد نرى
ضمانه حيث عن الإذن خلا

فصل فى بيان التحالف

فى وصف عقد عوض واعترفا
بينه أو لهما ثنتان
نفيًا فإثباتًا وبالندب اتصف
منازع من واحد قد نكلا
وبائع وزوجها فى المهر
يفسخه أو من أراد منهما
أبدالها وفى سواها ما وجد
عن ملكه وهو بزائد نجما
لفرقه والرهن والمكاتب
أجرة مثل ولعقدين تقع
ومدعى الصحيح دون الفاسد
ما رد مقبوضا لفرق ما خفى

باب السلم

والعين فى منفعة شرط السلم
ولو مع القبض فإن يفسخ يرد
وكون ما أسلم فيه ديننا
تعيينه إياهما لا باغا
ولو بقطر ما بشرط النقل
باكورة تحصيله ذو عسر
إن غاب من عليه لو لنقله
فإن يجره ثم يندم خيرا
بيضا وفوقه بوزن ، أما
كفت مسك مع عد اللبن

وهو وإن ملكه السيد لم
وصح أن يقبل ما قد أوصيا
البعض للسيد مهما يجب
وجزاء بعض لا لطفل إن سرى
كالصيد لا النكاح والشرا ولا

إن وارث أو عاقدان اختلفا
بصحة العقد ويفقدان
فى يمين كل واحد حلف
ترتيب ذا واقض لحالف على
ندبًا بدا مكاتب بالمكسر
لا مسلم ثم الذى قد حكما
لا فى دم والبضع والعنق فرد
بقيمة الناقص يوم خرجا
منفصل بقيمة للهارب
ليس لها وموجرا يرد مع
لنفيه يمين كل واحد
يحلف والبائع والمسلم فى

وقبض رأس المال حيث العقد ثم
وإن أحال مسلم به فسد
ولو مكان العقد صار عينا
وقرية كبرى وقطر ساغا
مقدور تسليم لى المحل
ليعه ولم يجر فى قدر
وخير المسلم فى محله
مؤنة وبانقطاع قد طرا
معلوم قدر فى كبير جرما
مالا يكال عادة فلْيُزَن

ووزن أو كيل ولا يغير
كالجوز مستوى القشور والعدد
تعيينه المكيال والعقد بطل
كالمهرجان وكنيروز وما
وفى إلى شهر ربيع أو إلى
جزء من الأول أما الشهر
إلى ثلاثين وما يطلق صرف
أغراضهم فيها اختلافًا ظاهرًا
بذكرة جنسا ونوعا، واقتصر
لجثة الطير ولوننا فليبن
فى حيوان غيره والقدا
لا سمننا ولا ملاحه ولا
واللحم راضع خصى معتلف
والعظم بالعرف وطول الشقه
وناعم الملمس والعناقه
وموضع النسج وفى المقصور
قلت وفى البرود والطرور
بلغه يعرفها عدلان
منضبطا صفاته وإن خلط
على الأصح وكذا العتابى
والتمر والمخيض عن ماء خلا
فيما وجوده يعز ، كالأمه
معينا أين أدا ما أجله
أو كان ذا مؤنة تؤدى
لا شرطه الأجود أو شرط الردى
ثم إذا أجود منه أدى
ولا بغير وقته والموضع
وجاز قرض ما أجزنا سلمه
لمقرض منه ، بإيجاب وذا

فى القبض لا بدين فيما يصغر
والذرع فى نحو الثياب وفسد
بفقد الاعتقاد، معلوم الأجل
كالفصح إن لا من ذويه علما
أوليه لا فيه حل أولا
فهو الهلالى وتم الكسر
إلى الحلول وصفات تختلف
قلت بوجه لم يدعه نادرا
بالنوع إن أغنى وصغر وكبر
وكونه أنثى وضدها وسن
فيمن أرق أمة أو عبدا
تكلثما أو دعجا أو كحلا
أو غيرها فحذا وجنبا وكتف
وعرضها وغلظا ودقه
والضد والرقه والصفاقه
جاز وخام مطلق المذكور
لا القز فيه الدود والملبوس
كالحكم فى صفاته وذان
كالخز والشهد وجبن وأقط
ونخل ما جف من الأعناب
لا فى رعوس وأكارع ولا
والفرع واللالئ المستعظمه
إن كان لم يصلح مكان العقد له
وجاز شرط جيد أو أردا
قلت الردى نوعه لم يرد
فواجب قبوله، لا الأردا
كفى الأدا بالعدر من ممتنع
لا غير لا إن حل غشيان الأمه
كمثل أقرضت وأسلفت خذا

هذا يمثل خذته واصرفنه
أو قال ملكك إياه على
وملك ما استقرضه بالقبض
وهو من الرد عليه مكننا
أما الأدا في الوصف والوقت وفي
نعم لظافر. بمسـتقرضه
قيمة أرض القرض يوم رؤيته
ويفسد القرض بشرط يجلب
كرد ما صح ورد الجليد
أو زائد في القدر أو بعد مضي
كوقت نهب، قلت إن كان ملى
أو شَرَطَ الرهن بدين غير ذا
وإن يكن من غير شرط أقرضا
أجود أو أكثر لم يحرم ولا
ولو جرى شرط بأن يردا
أو بعد يومين وماله غرض
فالشروط دون القرض ذو انتقاض
وكافلاً والرهن والإشهادا

باب الرهن

فيما تريد ببديل عنه
أن أسـتزد بدلا إن قبلا
ثم الرجوع جائز في القرض
ورد مثل صورة تعينا
مكانه فهو كما في السلف
في موضع غير مكان قرضه
إن لحقت مؤنة في نقلته
نفعا إلى المقرض هذا المذهب
في القرض عن مكسر وعن ردى
شهر وفيه غرض للمقرض
ورده لا في المكان الأول
قلت وإن أهدى إليه أخذا
فرد في قطر سواء أو قضى
يكره بل يندب في تين كـيلاً
مكسراً عن ضده أو أردا
أو أنه يقرض غير ما اقترض
وشروطه الإقرار عند القاضي
به فالاثنان جميعاً جادا

صحة رهن العين بالإيجاب من
أو التماس والسولى رهنا
حيث يساوى مشتراه الثمنا
أو لوفاء لازمه أو مصلحا
غلاته ، أو لحلول دينه
قلت ولم يجوز لهم أن يرهنوا
وارتهنوا إن أقرضوا للخوف أو
أو غبطة أو دينه تعذرا
وَرَهْنُ بعض العين مثل الكل
غير معلق بوصف عتقه

بالغسل والموقوف والمدبر
صفات دين جنس دين قدره
إلا بنقص القدر لا ليجمعلا
وعكسه وهى ضمان الدين
إن يَقْبُضْنَ مرتهن ممنوع
جناية فمهدر كالتلف
ضَمِنَ رَاهِنَهُ بفكته والمرتهن
حلولة ثم ليراجع وليبيع
يرجع مالك على من قدرهن
كقبضه ورهنه إن امثل
يايى الجفاف والفساد علما
يباع إذ ذاك ويرهن الثمن
طرا فساد غيره مما رهن
أو أصله لزومه نحو الثمن
مكاتب والجعل ما لم يكملا
لا الدين فوق الدين بالرهين
والقرض لكن طرفاه أحررا
ظن عليه الدين والرهن بظن
والحمل فى رهنية الأم دخل
فى عرصه ولا كغصن البان
رهننا فقبل القبض فسخ لو وقع
عبد ولا جناية ممن رهن
لا يقبض الخمر إذن ولزما
للدين والتوكيل للمرتهن
سوى مكاتب ومن فى يده
إليه كالبيع والاتهاب
والمستعير والذى قد غصبه
قلت هنا يجاء باعتراض
من شرطها النقد فذى مناقضه

ولا مكاتب وما لم يطهر
وإن له استعار واشترط ذكره
وذا ارتهان إن يخالف بطلا
رهننا لواحد فمن شخصين
فى رقة المرهون والرجوع
وإن جنى فى يده فبيع فى
ويأمر المعير وهو من
برد رهن أو طلاب الدين مع
إن لم يؤد رهن وبالثمن
وارهن بدينى من فلان ذا جعل
وإنما يجوزون رهن ما
قبل حلول دينه مع شرط أن
مكانه هكذا يفعل إن
بثابت ، من كل دين يلزم
فى زمن الخيار لا نجم على
والرهن فوق الرهن زد بدين
ويَمَزج الرهن ببيع من يرى
وألغى الأداء والرهن بأن
صحة شرطه ببيع ذى خلل
لا غير معنى اللفظ كالمباني
فى رهنه أما تصرف منع
لا موت عاقد ولا الإباق من
ولا تخمر العصير إنما
بقبض ذى التكليف كالتعين
فيه لغير رهن وعبده
فبمضى مدة الذهب
وشرطه إذن جديد كالهبة
يبرأ بالإيداع لا القراض
إذ لا يعار النقد والمقارضه

أن المراد فاسد الإعارة
بزينة النقد المعار صححا
إجارة ولا بأن توكل
فالبيع والتزويج والرهن امتنع
بعد المحل من سواه والهبة
فى الرق والكتابة الصحيحة
لا الفصد والحجم وختن لم يضر
أيسر بالقيمة فى يومئذ
هنا بيوم حبلت مقومه
لم يك إلا بعد أن يفك
كوطء مملوكة غير تشته
كل بإذن صاحب الدين إذا
ويرجع الأذن قبله كأن
وعاد قبل قبضه عن إذنه
فى الإذن قلت بعد أن يبيعا
إذن وههنا هو الذى ارتهن
والقبض عن رهن ودعوى أخرى
وقدر مرهون ومرهون له
فهو من المعدود فيما كرهه
وشرطه عارية المرهون إن
من بعده وقبله نستأمنه
ضمانا او فقد ضمان أبدا
ينزعه فى وقته وأشهدا
له طلاب بيعه مقدما
عن بيعه وعن أدا ما وجبا
فوطؤه زنا ولا يختلف
فشبهة توجب مهر المثل
إن رد دون إذن واحد ضمن
تحويله منه لكل واحد

واعتذروا عن هذه العبارة
والعذر عندى أنه لو صرحا
ولا برهن وتزوج ولا
ولا بالابرا وهو باق ما نزع
والوطء والإجارة المستصحبه
وسفر به كبا المنكوحه
كذا انتفاع ضرر والقطع الخطر
وجاز إعتاق وإيلاد الذى
قلت اختيار غيره أن الأمه
ومن مقل حيث وصف تلكا
ويغرم المعسر إذ تموت به
خلاف حل وزنا ونفذا
لم يشرط التعجيل أو رهن الثمن
بإذن ذا فى هبة ورهنه
وحلفوا من جحد الرجوعا
وجاحدا للبيع قبل العود عن
والرهن والقبض ولو أقرا
وعوده عن إذن قبض قبله
قلت وهذا فى القضاء ذكره
واليد مع أمانة للمرتهن
شهر مضى أو بيعه تضمنه
وكالصحيح كل عقد فسادا
ولا نفع لا يجمع اليدا
لا ذو اشتها بعدالة كما
بثمن إن حل أجبر إن أبى
فإن أصر بعه لا التصرف
بإذنه أما بظن الحل
وقيمة الفرع ومن قد ائتمن
له وبالفسق ولو بالزائد

وهو لراهن وكيل مطلقا
يهرب والسقى على الذى رهن
لا إن نفى مرتهن وما اتصل
وذلك الموجود حال الرهن
من غيره إلى المقرر ردا
جميع دين وبفسخ المرتهن
والعفو للسيد بالمجان
يرهنه بديل مقتول رهن
ارتهننا عبدين أو دَيْنَيْنِ
كان القتيل بالكثير قد رهن
تعدد فى دائن أو ما عقد
له أو الإرث بلا رهنه
بع لك أو لى بعه واستوف الثمن
يفسد ما لصاحب الدين ترك
قد رهننا بمائة عبدهما
فاجعل بنصف الدين رهنًا حقه
مكذب بالرهن أيضًا قُبلا
لا رهن منه، بل شريكه رهن
يدعيا ألفًا على إنسان
رهنًا به فإن يصدق فردا
مُصَدَّقٌ ثم له أن يشهدا
حاهما الشركة ليست ترتضى

باب التفليس

والخصم أو للطفل والمجنون
بالدين إن حل كمنع السفر
قلت ومن يطلبه ليس يقتصر
وذاك فى المالى لا فى الذمة
إذ هم من الزحام آمنونا
تعامل يلحق لا بعين

وباع مرهونًا بإذن سبقا
ومؤن الرهن كأجر ردّ مَنْ
وبجناية على الرهن البديل
من زائد رَهْنٌ كحمل البطن
وإن نفاها راهن وأدى
والرهن ينفك بأن يبرأ من
والبيع والهلك وَقَتْلُ الجانى
والاقتصاص وله الأرش لأن
لغرض مثل اختلاف اثنين
فى الحل والتأجيل أو فى القدر إن
وإنما ينفك بعض إن وجد
أو من عليه أو من العاربه
وقول راهن لمن قد ارتهن
عنه إلى نفسك أو لى ثم لك
لو ادعى عليهم ما أنهما
واقبضا فواحد صدَّقَه
ثم الذى صدق أن يشهد على
وحيث كل منهما يزعم أن
يقبل إن يشهد ، وإن شخصان
وأنه أقبض هذا العبد
فنصف هذا العبد مرهون لدى
لغير من صدق بل إن اقتضى

بطلب من مفلس مدين
وللسفيه لا لمن لم يحضر
وزاد عن مقدار ماله حجر
عليه من تصرف مفوت
ولو بما حل ولو مغبوننا
كالحجر من إقراره بدين

ورده المغيب لا إن اغتبط فأرشه له لعيب حادث لمفلس عن حلف مردود لم يحلف الخصم كما أن ليس له ومال مفلس بقاض بيعا لا مفرطا سرعته بحضرتة فإن يشأ فليبع المتاعا ولو يجبس قال فى التثمة يبدأ منه بالأهم فالأهم ولوسوى جنس رضوا لا سلما وعاد بالحصنة يقضى حقا ما باعه القاضى فبالجميع وينفق القاضى عليه وعلى من عرسه والفرع والأصل إلى إن كان ذا كسب يفى وقوتهم ليوم قسمة قد لا هو وينفق بقاض ووجب بغير إهمال إلى عسر ثبت أو باليمين حيث لا يعهد له مع باحثين فحضا واجتهدا ويضرب الموسر بالمعانده لصاحب المفلس فى الخالص من بعلمه العود إلى متاعه ولا بأن يبيعه أو حررا بالفلس استيفاؤه لا الهرب من عوض الدين الذى حل ولو مع الذى زاد بغير فصل والولد اجتن إذ العقد صدر وإن رأى البائع الامتناعا

لا بخيار وإن الرد سقط وبنكول مفلس أو وارث عليه أو مع واحد شهيد دعوى وما يوصى له أن يقبله ومال مديون لوى سريعا قلت وقال غيره بخيرته أو عزر المانع حتى باعا عليه تعويل قضاة الأمة ونسبة الدين الذى حل قسم بغير حجة انحصار الغرما من بعد بان لا إن استحقا ولم يفرم ثمن المبيع ممونه أقل كفى هؤلاء بيع وقسم وكسوا بالعرف لا دست ثياب لائقا وسكنى ويؤجر الوقف وأم الولد حبس المدينين ولو أما وأب بشاهدين مع يمين طلبت مال وإن كان غريبا جعله ثم إذا الإعسار ظنا شهدا قلت إذا لم يجد حبس فائده تعاوض لا ما يجز يقترن حالا بنحو الفسخ لا جماعه قدر سوى المقبوض إن تعذرا وموته ولا إذا الأدا أبى بعد ولو تقديمه به ارتضوا كثر ما أبرت والحمل وليعطه قيمة غير فى البشر عن بذله القيمة فليباعا

وخصه بقيمة الأم إذا
لا حيث حق لازم به ارتبط
زيتا بمثل أو بدونه بلا
أو أجنبى أو بذى أفراد
فاضرب له بالجزء من أثمان
من قيمة الكل والاعتبار فى
من يوم عقده وقبض ولما
وإن بقى عبد من اثنين اتزن
فصاحب المفلس إن شا أخذنا
وفى الكرى ينقله من مهلكه
وزرعه بقى بأجر قدما
وقدمت مصالح للحجر
وإن بنى من اكرى أو غرسا
فى القلع يقلع أو يقولوا لا رجع
وغرم النقص وللخلف فعل
والثوب إن يصبغه أو محترما
والحبس للقصار والأجر هدر
فقصره بالأجر رهن حيثما

باب الحجر

أو حُلْم أو حيض أو حمل المره
وفى عجلت بالدوا حلف وذُرُ
أهلا مميز بسلم أعربا
واسثنى التدبير والوصية
فى أمر دنياه ودين فى الأصح
ثم الوصى ثم حاكم البلد
توب وفى الشفعة أو أن يهمل
إن كان ذا فقر بمعروف أكل
من قدر إنفاق وأجر بالأقل
حتم بقدر مُنْفَق والتزكيه

وذاك باستكمال خمس عشره
وَنَبَت عانة لطفل من كفر
من الهدى وغيره وجنبا
ثم تصرفاته المالىة
وكل إقرار به حتى صلح
وليتصرف غبطة أب فجد
ولم يعودا بإفاقة ولا
لا العتق والقصاص والطلاق بل
وقيل يستبد من غير بدل
وحفظ أموالهم والتنميته

مصلحة ما لم يرد له الشرا
وعائد التبذير لا فى الأطمعه
خلاف عود فسق من لا بذرا
فليله الحاكم لا أب وجد
ذو الحكم بل للأب أو أبيه

باب الصلح

ما يدعى من بعد إقرار هو
فيه وفى منفعة إيجار
أبراً ولكن هبة فى العين
خصومه لا أن يعنى ينطق
دين حلول وصحيح بطلا
معه وبالإنكار عندنا فقط
قال أقر باطنا ووكلن
ذا مبطل من قادر أن انتزع
غرساً ودكة ولو فى واسع
ومحماً ورأسه إن رجا
ملك لكل واحد من أهله
والجار إذ لا باب ليس أهله
ويعرش الغصن وباب يفتح
ما بين رأس سكة وبابه
ما بين رأس سكة والمستجد
أدنى إلى الرأس وسد الأولا
ولا لمن لاصق مع مسماره
شريكه بالإذن حتى رجعا
بعضا عمارة ولا أن يتركا
فى المختص بالأساس
إلزام بان ترك الانتفاع
يشاء يحمل ومتى شاهد ما
عليه أخشاب فإن شاء وضع

والبيع والشرا لهم حيث يرى
وعنهم استأجر مع تبرمه
والخير فالقاضى عليه حجرا
وطارئ التبذير بعد أن رشد
وطارئ الجنون لا يليه

والصلح عما يدعى على سوى
فى العين بيع يثبت الخيار
وهو ببعض المدعى فى الدين
وألغى الصلح إذا لم تسبق
ومن مؤجل وذى كسر على
والخط مع هذا وعكس دون حط
لا إن جرى مع أجنبى عنه إن
فى الصلح عنه وله فى العين مع
لا يتصرف أحد فى الشارع
وما يضر ذا مرور نصبا
وغير نافذ لسد سفله
من أول الدرب إلى باب له
فيحدث الرفرف والجناح
بإذن من هذا الذى قلنا به
لا إذن شخص باب داره وجد
وليس يستأذن فى باب على
وفاتح فى داره من داره
أو للضيا أو كوة وانتفعا
ولم يجز إلزام بعض الشركا
بآلته قلت وبعض الناس يراه
لا غيره وما لذى امتناع
فإنه خالص ملكه فما
وحيث كان لشريك امتنع

معا ولا يلزمه أن يغطيها
عنه لكى يمنع أن ينقضه
وصدق الواحد من هذين
فيه ولو تملكنا بسبب
ما بين ملكين لرب ذا وذا
ذين بالاتصال فى الرصوف
بناؤه بعد بناء المتصل
ومعقد القمط به وشبهه
وممسك اللجام والمعانق
وعرصة للخان أو للدار
حيث بدلهما مرقاه

باب الحوالة

رضى المحيل والذى أحاله
على الصحيح وثبوت الدين
لزومه على الذى يحيله
أى فى حوالة عليه لا به
ديناهما كأجل وكسر
تساوى الدينين فيما فصلا
ذمة من عليه يحتال فلا
مفلساً أو تدرع الإنكارا
حرا إذا أحال من يبيع
ويحلف المحتال مهما يجحد
يرده تنفسخ الحوالة
إذا أحال المشتري لا الشارى

باب الضمان

وعن صريع مفلس وموسع
واعكسه والتأجيل لا الحلولا
يملكه كدرك إن الثمن
وعيب ما يبيع ونقص الصنجة

أو ينقض المعاد كيما بينيا
عن المعاد بدلا أو يقبضه
لو ادعى ملكا على شخصين
وصالح الشفعة للمكذب
واليد فى الجدار والسقف اللذا
وللذى اختص بناؤه فى
قلت بمعنى أنه لا يجرى
لا بالجدوع وبنحو وجهه
واليد للراكب دون السائق
واليد فى الاس لذى الجدار
لصاحب الأسفل لا سواء

مشترط لصحة الحوالة
لم يشترط رضى سوى هذين
وأن يكون لازما أو أصله
عليه لا كالنجم فى الكتابه
إن استوى فى صفة وقدر
وخذ هذين وأن لا يجهلا
وحولت حقا لمحتال إلى
رجعى له إن كان أو قد صارا
وانفسخت إن ثبت المبيع
غريمه بثمن المستبعد
وحيث بالعيب أو الإقاله
أو بتحالف أو الخيار

صح ضمان الأهل للتبرع
وضامن وعاجل تأجيلا
اثبت بحق ثابت يعرف من
وفر والفساد والرداءة

ونفقات الغد فى قول حُكى
فى غير إبل دية معلوم
فرد إلى العشرة تسعة ضمن
بيدن إن رضى المكفول
وبالذى بدونه لا يبقى
العبد لو كوتب للنجوم
والعين أن نوجب لرد مؤنه
سلم حيث الشرط إذ لا حائل
وبحضور منه للكفيل
أو تلف العين فلا شىء وجب
وموضع المكفول إن يُعرف فسح
بلفظ الالتزام نحو ما على
كذا تحملت أو التزمته
فلان أو أنا بذال المال وإن
أو ضامن كذا جميل وقبيل
ذا المال لا يفهم غير وعد
كشرطه الخيار والتعليق له
بشرط معلوم حضور أجلا
أبرا الأصيل برى الذى ضمن
ولا كذا الآخر والمقل
حق بأن يبرئه أو يأخذا
تخليصه المضمونه إن طولب به
فلا ولا اعتقاله لو يعتقل
ودافع للدين فى الدفع أذن
كان الأدا بالإذن بالأقل من
والدين فى صلح جرى إن أشهدا
معه وإن فسق الشهيد انكشفا
أو صدق المؤدى المضمون له
مريض موت دين تسعين ضمن

ويشمل الكل ضمان الدرك
لازم أو من أصله اللزوم
كما فى الإبراء وكالإقرار من
وصح عند الأكثر التكفيل
كل امرئ حضوره استحقا
إلا بحق هو للقيوم
ككافل ولو تلتها بينه
ورثت عنه ويرأ كافل
أو أطلقا فموضع التكفيل
وإن يمى ذا أو تخفى أو هرب
ومفسد شرط اللزوم فى الأصح
وقتا مضى وعاد ثم اعتقلا
زيد تكفلت به ضمانته
كذا تقلدت كفلت بيدن
أحضر ذا الشخص زعيم أو كفيل
أحضر ذا الشخص أو أودى
وشرط إبراء الأصيل أبطله
وشرط تأقبت كفى الإبراء لا
وطولبا وبخلاف العكس إن
وهو على من قد قضى يحل
لضامن بالإذن إن طالب ذا
من إرث أصل حقه كطلبه
أما بأن يعطيه ما قد كفل
ثم يعود من بإذنه ضمن
لا ضامن بغير إذنه وإن
قيمة ما أداه فى يوم الأدا
من سترأ أو واحداً ليحلفا
أو بحضور من مدين أوصله
والقول للمنكر إشهادا وإن

فيأخذ الثالثين من إرث العليل
وربعه من إرث أصل أخذنا
ورثة الكفيل نصف ماضن
أو حاز كلما الأصيل خلفه
أى فيهما معا وهذا أسهل

باب الشركة

ممن له التوكيل والتوكيل
أما اشتركتنا وحده فما كفى
تمييزه وإن تفاوت وقع
إذا وكل منهما وكيل
بقدر مال ذا وذا بالقيمه
على الآخر أجر ما عمل له
أم لا وفي خسرت لا فى قسما
وفى عزلت عزل معزول قد
لغيره فأجر مثل نالا

باب الوكالة

عقودها والفسخ كالإقاله
ولو بغية وإن عفو فرض
إثم وإثبات حدود ذى العلا
تجعل به مقراً الموكل
إيلاؤه وكللم اللعان
أراد فى الإعتاق والتطليق
لم أعن من كل الوجوه كشرا
أو نوعه وثماناً كذا هنا
وما به ذا باع للوكيل
لم يجز تعيين وما يملك من
كل قليل وكثير مبهما
من متمكن من المباشره
تأذن به وكالوكيل إن أذن

ومثله له ونصف للأصيل
ورجعت وراثه نصف ذا
أو للأصيل ثلثه يأخذ من
وبينهم إرث الأصيل نصفه
وثلث ما خلفه من يكفل

صحة شركة العنان تحصل
بالإذن من كل بأن يصرفنا
فى مال شركة لدى العقد امتنع
فى القدر أو قدرهما مجهول
والربح والخسر اعتبر تقسيمه
ومفسد شرط تفاوت وكل له
وصدق إن اشتراه لهما
وانعزلا بفسخها من مفرد
ومن يبيع الربح باع مالا

فى قابل النيابة الوكاله
وقبض حق وعقاب وقبض
وملك ما يباح والخصام لا
ولا شهادة وإقرار ولا
ولا يمين ومن الأيمان
كالنذر والظهار والتعليق
يعلم من وجه يقل الغررا
عبد إذا نوعا وبنفا عينا
وقدر ميرا لذى التوكيل
وبخصومات خصومه وإن
عتق وتطليق وبيع دون ما
كمن بفعل ما يشاء أثره
كغير من يجبر فى النكاح أن

يعجز كالقاضي ينيب عنه
ولم تجز ببيع أو إعتاق ما
لمتكن كمثل له
قبول تزويج وفعل السلف
هدية، وإذنه من دخلا
ووجدت ينفذوا تصرفه
فسادها إن علق التصرفا
فى العزل أو كرره تكرارا
فالعزل إن كرر ما كفى له
أداره فإنما تأثير ذا
فيه التصرفات بالتوكيل
لفظ وكالة لعزله تلا
أن تبطل العقود قبل العقد
حل وما سومح من نقد البلد
ونفسه ولو مع الإذن له
ولينفسخ مهما يزد فى المجلس
بجالة الجواز كان أولى
من قبل ما أمكنه أن يوجبا
واتبع العرف لا طلاق الأجل
جهله فلموكل ورد
كالمشترى عين بعين اشترى
عنه، وإن رضى وكيل ومنع
إثبات حق واعكس فى الأعراف
والسوق، والجنس وقدر عينوا
والقدر مع مصلحة لها بدل
شأتين ساوت كل المقدرا
يشهد له فى تلك لا إن عزلا
ولا يقرب وبصلح عن دم
لا إن على الخنزير كالعكس جعل

وبقرينة كقدر عنه
ونحو بيع وشراء من ذى عما
سوف يصير ملك من وكله
كالعبد والفاسق والسفيه فى
توكيلهم للطفل فى أن يوصلا
إن أوجبت وإن يعلق بصفه
ويفسد الجعل المسمى وانتفى
وإن يُدِر وكالة أدارا
وإن يدُر بكلمة الوكالة
وقال شيخى العزل إذا
فى كل ما يثبت للتوكيل
الدائر السابق لفظ العزل لا
لأنه فى لاحق يؤدى
وثن المثل فى الإطلاق اعتمد
وباعه أبعاضه لا طفله
وشرطه الخيار فالمنع اعكس
قلت ولو أبدل هذا القولا
واستثن لو بدا لمن قد رغبا
وقل له قبض ثم سلم حيث حل
وإن معيبا اشترى والعيب قد
لا إن رضى موكل فقرا
ورده موكل حيث وقع
وليس يستوفى الذى وكل فى
وإن يعين مشتر وزمن
وحيث لا نهى الحلول والأجل
كفى شرا شاة بقدر فاشترى
وبخصوصة فلا يبرى ولا
ولم يخض ولا يصالح واعمم
على مدام صح عفو إن فعل

واشتره بالعين فاشتره فى
 وأمره فى البيع لو لم يتبع
 لا كالنكاح سمياه بطلا
 لذى توكل وإن سماه
 وهو بعزل واحد ينعزل
 أو زال أهلية شخص أو عرض
 وكيل التوكيل لا إذا وقع
 ولا إذا البيع بالقباض اقترن
 وفى الأدا من قوله لا يعتمد
 لا مودع بتركه والبينه
 ولو مع التصديق لا الحواله
 قبض الوكيل لم تفده البينه
 وبعده تسمع ذات الرد
 فى تلف لكن مع التضمين

باب الإقرار

فى ذمتى عندى كذا معى
 لموسر بحظه وهل لك
 ذلك من إقراره الصريح
 عبدى ذا لا حيث عن عبدى عرى
 وبعنى إن قال صالحنى عنه مثلا
 صدقت ، أبرئنى أجل وأمهلا
 به مقرر لا مقرر عربا
 به وزن واستوف ، أو خذ واعتبر
 يفهم الاستهزاء فليس ملزما
 معين ما يتوقع الطلب
 عندى كذا ومسجد وقن
 هذى لما لكيهما الحق وجب
 أعتقت ذا العبد فداء منه
 باع وقف ولاءه أما الثمن

وفسدت بفاسد التصرف
 ذمته وانعكس عنه لا يقع
 أو فى الشرا بالعين أو موكلا
 خالف فى الذمة فى شراه
 وحكم عقد بالوكيل يشكل
 وجحده بعلمها بلا غرض
 إغماؤه أو زال ملك أو دفع
 منه تعد وليضمن لا الثمن
 وعاد لو عليه بالعيب يرد
 يقول أشهد والوكيل ضمنه
 يطلب أن تقام للوكاله
 والإرث أن يذعن وأن يثبت هنه
 للهلك أو للرد قبل الجحد
 والقول قوله مع اليمين

وأخذ مكلفا أقر كعلى
 وقوله أعتقت منه شرككا
 عرس فقال لا فى المرجوح
 وقوله نعم لمن قال اشترى
 الشىء الذى ادعيت لا
 وفى أما عليك لى نعم بلى
 قضيته أديته وانيا
 عن صلة ولا أظن وأقر
 قلت وإن ضم إلى الصريح ما
 لأهل الاستحقاق لم يقل كذب
 معه كأن قال لذا المجتن
 ودابة بأن يقول بسبب
 شرى من كان قال عنه
 ولم يخير مشتره بيع من

وبالذى يمكنه الإنشاء نفذ
بخالف الأئمة الثلاثة
ولو من النساء بالأنكحة
بالدين إن أطلقه ولم يبن
فنافذ أداءه من حاصل
رقيقه المأذون بعد أن حجر
تعامل يُعزَى إلى وقت أذِنَ
عندى كذا من جهة المعاملة
لموجب تعلقا بالرقبة
سيده ولتتبع إن كملا
بالعين لا إقرار ضد السقم
بمبهم يجبس إن أصرا
ما لعلى وعلسى ألف
أن لكل منهما ألفين
لكل ألف مع نصف ألف
للآخر الألف وثلثه لهما
كان لكل ألف إلا ربعه
مثلا وكسر رتبة وأكثر
على الذى عينه وليكن
ما دونه فيما بالاستثناء خص
معينا المقصر والكسران
وثلثا ما للذى قد وليه
كذكره ثلاثة وأعلسى
ونصف ماله أو إلا نصفها
لها اتفاق القدر والقدر فقط
مخرج كسر آخر اضرب واحذف
ما قد أبنا لك ما تحصلا
فى عدد الآخر من هذين
ثم نزيد مثل كل كسر

فمن تراث العبد إن مات أخذ
ومن مريض ولذى وارثه
لا إن يُقلُ وهبته فى صحتى
لا غير مجبر ولا عبد أذِنَ
خلاف ما لو قال عن تعامل
فى يده وكسبه وإن أقر
عليه سيد بدين قال من
أو الرقيق دون إذن قال له
أو ذا وذا بالقرض أو ما نسبه
كقوله أتلفت لم ينفذ على
ولا جناية لمال قدّم
ولا مورث وإن أقر
ولك ألف درهم ونصف
ونصف مالك اقتضى فى ذين
والثلث إن يذكر مكان النصف
وفى لكل ألف إلا نصف ما
والنصف إن يستثن ثلثا موضعه
تزيد ما من فوق كسر ذكرا
بعدد الكسر من العين
بعدد الكسر لعطف ونقص
هذا إذا يتفق القدران
فإن يقل لكل ألف عنديه
أعط ثلاثة ألوفا كلا
وقوله إن لهذا ألفا
وها له طريقة أخرى شرط
مخرج واحد من الكسرين فى
من حاصل من ضربنا هذا على
من ضرب عد أحد الكسرين
والحاصل احفظ بعد هذا الأمر

سميه عليه عند العطف
والحاصل انسبه إلى المحفوظ
وبعد إذا قسمه على محفوظنا
في نسبة وخارج من قسمته
ما لعلى وعلى ألف
الحاصل المحفوظ خمسة هنا
من حاصل من ضرب مخرج في
ثلاثة الأحماس إذ تحسبه
من ألفه ثلاثة الأحماس
أربعة نسبه في البحث
أربعة الأحماس أى من ألف
أتى بنصف ثم ثلث عطفها
يكون تسعة إذا نسبتها
وتلوها أربع أحماس لها
ألف مع الأربع من أحماسه
ثلاثا ثمانيا إذا نسبتها
لها وأحماس ثلاث تتلو
ألف وأحماس ثلاثة تلى
ما لعلى، ولذا عندى أنا
لزيد شىء فيكون لعلى
منها انقصن من ألف زيد فليكن
خمسون مع نقصان نصف ثمن شىء
ونصف ثمن الشىء مع خمسين
خمسون معها عدلت بسبعه
ونصف ثمن عادل في وزنه
من المئات ضعفها للثاني
بجبة ونجس يقتنى
لا رد تسليم ولا عياده
أو من كذا أكثر باليسير

من حاصل من ضرب مخرج في
وانقص في الاستثناء كالمحفوظ
أو اضرب الحاصل فيما عينا
كل من القدر له بنسبته
ففي لزيد ألف إلا نصف
يتلوه إلا ثلث ما لزيدنا
وحاصل من بعد نقص النصف
آخر نصف ستة تنسبه
فحق زيد باقتضا القياس
وحاصل من بعد نقص الثلث
أربع أحماس فنان وفي
وقائل إن لكل ألفا
فحاصل من بعد نصف زدنا
هذى إلى الخمسة كانت مثلها
فكان للأول في قياسه
وليك بعد أن تزداد الستة
لخمسة محفوظة فمثل
فللذى يذكر بعد الأول
وفي لزيد ألف إلا ثمنا
ألفان إلا نصف ما للأول
ألفان إلا نصف شىء الثمن
ذا مائتين ثم بعد المائتين
لأول سبع من المئين
معادلاً شيئاً فسبعمائيه
أثمان شىء وبنصف ثمنه
خمسين فالأول ذو ثمان
كذا وشىء فيهما قبلنا
غصبتيه ينجس أراده
مال ومع عظيم أو كبير

ودرهم ولو بصغر ملتبس
دينارا اثنتان مع سبعينا
لا بالفلوس حيث عرف أو يصل
به ورهنه وأرش جرره
بالملك واستثناؤه أن يتصل
من غير أن يجمع ذو التفرق
كفي الطلاق وسوى جنسيه
وذا الذي استثنى ومات الباقي
قلت ويستثنى مَبَّيْنِ الأجل
سلمه وباليمين عندما
وما فهمت وهو في وديعتي
من بعده لا قبله بحلفه
في ذمتي ويُبلغ لفظ مقتضى
وقتي وَمَنْ يشهد كذا لن يقبلا
أو قضيت أو هي عن حمر ثمن
يقول في ميراث والدي لذا
شخص على أبيه بالدين أقر
في الكيس مع خلوه عن ذا وذى
ينقص عن الألف فلن يتمما
ظرفًا ومظروفًا لما به أقر
بالأم كالثمار بالأشجار
قلت وفي عليه فص ما شمل
له أو مائة فى مالى
علقه ولو أتى ختامًا
ألف كما بالفاء كان العطف
أو تحته ألف فألفا دَعَّةُ
ألف وألف فكألف قبله
ودرهم بسل درهمان اثنتان
مكان درهمين ذا وذين

وأم فرع فى الأصح لا نجس
خمسى شعير قلت خمسينا
لكن بناقص ومغشوش قبل
فى العبد ألف باشرتت عشره
وهو له عارية وما جعل
بالقصد أولا ولم يستغرق
أو يخرجن عنه ولو من نفيه
إن لم يفسره بذى استغراق
وفى على بمؤجل وصَل
أو قال من ثمن عبد ثم ما
يقول لقلت خلاف لغتى
متصلا ورده وتلفه
وليمين الخصم فى دينا وفى
فى ذاله وكان فى ملكى إلى
وفى على مائة لا تلزمن
أو من ضمان فيه يشرط وإذا
ألف فإنه بنص المختصر
ومائة فى الكيس والألف الذى
يلزم بل فى هذه الصورة ما
وليس باللازم كلما ذكر
والحمل لا يدخل فى الإقرار
والفص فى عندى خاتم دخل
وليس باللازم فى المقال مالى
فى أو تراثى من أبى ولا ما
وإن يقل له على ألف
أو بل وألف فوقه أو معه
لو قال ألف ثم ألف أوله
أو بعده ألف فذا ألفان
وأوجبوا بذكر دينارين

ودرهم ودرهم يلتزم
بثالث يلزمه درهمان
رفعاً ونصباً وبوقف وبجر
فكيف كان درهم لا يزيد
والواو ناصباً فإن الحكم
عد كذا قلت وفي هذا نظر
لا إن حساباً أو معية قصد
وفي الطلاق مثل هذا الحكم
لا حيث للتمييز جاء الدرهم
إقراره بدرهم ونصف
هذا لزيد ولعمرو وغرما
إن قبض الأول منه برياً
ومطلق منه وبالضاف لا ما بوصفين
منه ولو بكل شاهداً
والقبض والزنا كل فعل

فصل في بيان الإقرار بالنسب

نسبة ميت وحي قد جهل
لمنكر ذلك لما كمالا
من أمته غير زوجتين
علوقها كالحكم لو
قطعا إذا عين أو من ورثا
عتقا وللواحد ممن ولدت
ويدخل القرعة لا ليسترق
غير بقول وارث حاز النسب
يجحد نسبة الذي له اعترف
أنكر بعضهم فسراً أخذاً
بحصه المقر مع خلاف

وفي له دراهم أو درهم
ثلاثة وأن يؤكد ثلثاني
ولو بكذا درهم الشخص أقر
مكرراً لفظ كذا أو مفرد
إلا إذا كرره بثمنا
أن يلزمه للذي له أقر
وواحد في ألف درهم أحد
أو يقصد الحساب دون فهم
والألف في ألف ودرهم مبهم
ولا يكون مبهماً نصف في
وذا لزيد بل لعمرو سلماً
غصب هذا منك وهو لا بنياً
والاعترافات بتاريخين وبمقدارين
ولا أوصاف يجعلان واحداً
خلاف الإنشاء وخلاف القتل

أثبت بإقرار مكلف رجل
يمكن إن صدقه أو مات لا
ومع الإيلاد لفرد ابنين
ولا فراشين بالاستيلاء أو
بعد التملك العلوق حدثا
فقائف فقرعة وما عدت
أصغر من معين عتق
والإرث لم يوقف وثابت نسب
ولو بسبق جحده أو اتصف
ولم يرث أن يحجبته وإذا
مما حوى الصادق في اعتراف

باب العارية

متى يعر من لتبرع صلح
عينا لنفع لم تكن تستهلك
وهو قوى ومباح يعلم
أو انتفع ما شئت لا المعار
ممن سوى المحرم قلت ولتجز
ولا يصح الصيد ممن أحرما
وكرهت من ولد ليخدا
كرهن حسنا من القليل
بلفظه من طرف وفعل
منك لكي تعيرني إجاره
لبدن ومؤون الرد كفى
إلا بالاستعمال خذها مطلقا
إلا على قاض بها أشغاله
بنفعه وليتفنع مأذونه
من نوعه لا إن نهى للبنا
لا بالغراس للبناء وامتنع
كحائط للجذع فوقه يضع
والدفن باندراسه إن وريا
لا أن يعين مدة فأخرا
فالقلع مجاناً كما للأبنيه
بالأجر أو نقص بأرش أو ملك
تكليفه تفريغها وإن رجع
ومستعيرها له سقى الشجر
وقل لكل بيع ما تملك لك
إن ادعى الغصب أو الإجاره

أهل تبرعاته عليه صح
بسبب استيفاء نفع يملك
جنسا كزرعها ولو أذى بهم
منه ولا النقد ولا الجوارى
شوها ومن لا تشتهى من العجز
وفى هلاكه الجزا وقوما
وأن يعير من كفور مسلما
تقاه الإيجاب والقبول
من طرف وفى أعرت إبلى
تفسد واغسل ثوبى استعاره
سوم وقيمة ليوم التلف
منه وإن أركبه تصدقا
وممن استأجر و الموصى له
ومثله فى الضرر أو ما دونه
والغرس بالزرع ولا عكس هنا
العكس أيضا ومتى شاء رجع
بالأجر إن أبقى وأرش إن قلع
وما لزرع فبأجر بقيا
أو حمل السيل حبوبا بذرا
والغرس أن يشترط وإلا التبقية
بقيمة فإن أبها قيل لك
قبل فراغ فالدخول ما امتنع
والرم ثم قالع سوى الحفر
ممن تشا والقول قول من ملك
وراكب وزارع إعاره

وعكسهن قلت فى الأولى إذا
من الزمان ماله أجزر لا
لم تلتف العين ولم يمض لذا
يكون معنى للنزاع أصلا

باب الغصب

ومن على مال سواه استولى
بغير حق كركوب عارى
وكجلوس الفرش أو إن دخلا
أضعف والقوى فيه يضمن
سلمه بمثله إن تلفا
والمثل إن يفقد يجب أقصى القيم
يرد واحد كأن يرغب فى
لا كإياقه وذا الهزيمه
وحيث صار منه مثلى بما
من يوم غضبه إلى أن تلفا
ضمانه إن عاد لا إن ذكرا
يضمن بالأكثر من نقص ومن
إن غرم عن عبد جنى ما أخذا
كفتحته عن غير عاقل فلم
يسقط للبل بما تقطرا
سواه فهو ضامن لا إن سقط
أو دل من يسرق شيئا فسرق
يجسه فهلكت ماشيته
تضمن بالتفويت بل غيرهما
صاد لغاصب وما العبيد
أو أرش نقص أو ضمان فرقته
لا عينه والعكس بالإيقاد
ولا الملاهى والصليب والصنم
أو خمر ذمى ورد ذى وذى
زاد وضمنه ولو بفعله
بالإذن إذ لا غرض أو حظرا

مكاتبا أو أم فرع أولا
والنقل والإزعاج فى العقار
بقصده استيلاءه فالنصف لا
ما القدر حاصر له ويمكن
وذاك كالعصير صار قرقفا
من يوم غضبه إلى الفقد ولم
قيمته فى غير أرض التلف
يَحْبِسُهُ لَيْسْتَرِدَ الْقِيَمَةَ
طولب والغير بالأقصى قوما
من نقد أرض تلف وما انتفى
وقاطع من عبد المقدرا
مقدر وثانيا يضمن
وفرد خف فيه نصف ذا وذا
يلبث وفتح زق مال محترم
أو ذاب بالشمس وحيث أسعرا
بالريح أو قد فتح الحرز فقط
أو ضاع شىء عنده أو دون حق
والبضع والحر معا منفعته
فبالفوات لا من الكلب وما
كذا ولا يسقط أجرا صيد
والزيت والعصير نقص قيمته
لا سمننا جدا وبالكساد
بالكسر لا الحرق وخمرا تحترم
لا ورد ما يغضبه مع الذى
ورد ترب الأرض أو كمثلته
فى صورة الطم وسوى الحفرا

وخرق الثوب بأرشف النقص رد
سفينة هذا إذا لم يخف
كما به يخط جرح محترم
لا حيثما يرتد والظرف كسر
لا أن بفعل مالك الظرف حصل
تغريم أرشف النقص كالبذر زرع
وخمرة تخللت وإن صبغ
صبغ وبين ذا وذا ما فضلا
ثوب خلاف العكس والصبغ قلع
نقص قلع وتملكا نفوا
وإن سرت جناية كأن عمل
لم يتميز فهلاك فيهما
أخذه منه ولا يرجع إن
يأخذه من مالك أو أخذنا
بالجزء والكل ومهر يدفع
فهى له كأرشف نقص ما بنا
ضيفا برئ وبقصاص وجبا
زوجه بها الذى قد ظلمه
أعتقه نيابة ونفنا
دفعنا له من عالم أوجاهل
بالرهن منه قلت حيث جهلا

باب الشفعة

ثبتت لا علو بلا قرار
مثل الممران يطق فى الشارع
يفتح أو آخر للشريك
وكالولى لا الوصى فمنع
ممن على ملكه ملكه طرا
عن نجم من كوتب ثم رقا
إن خدمت شهرا مثالا ولده

ودون إذن الجدار لم يعد
وساجة أدرج فى البناء وفى
محترما ليس بمال من ظلم
وخاف هلكه وإن مات البشر
قصد خلاصه وأرشفه حمل
ولو تخلل العصير رد مع
والبيض إذ فرخ والجلد دبغ
ولو بمغصوب فنقصه على
والزموه بيع صبغ إن يبيع
والزرع والغراس والبناء ولو
ولم يجب قبوله إذا بذل
هريسة منه وخلطه بما
لا خلط بر بشعير وضمن
يعلمه أو يعد ضامنا إذا
مقابلا كالمشترى لا يرجع
لولد الحر هنا
وهو بأكل مالك ما غصبا
كذا بأن أولد مالك أمه
أو باتهابه بقبض أو إذا
من غير غرم لا بقتل الصائل
ولا بإيداع وإيجار ولا

وشفعة فى ثابت العقار
محتمل القسمة بالتوايع
فتح ممر أو إلى المملوك
كوارث المريض إن غبنا يبيع
فيما الوصى باع لا فيما اشترى
بعوض لا عوض تلقى
وما به أوصى للمستولده

بمحصة الملك وإن تقررا
والعفو فى البعض الجميع يسقط
أخذ الجميع كشرىك حاضر
أو يأخذ الثلث الذى قد خصه
من قبل للأول كالزوائد
أول دون مشترى المبيع
قلت وأيا منهما شاء يذر
يصير منقولا كمنقوض قد طرا
أو كملكك شقص هذى البقعة
بذمة الشفيع أو له قضى
يبدله لمشترىه سلما
كالعبد مما يقتضى تقويمها
أو حصة منه إذا ما العقد ضم
بمفرد العقد كسبل أذهبها
بائن الاستحقاق والمزيف
زمان تخيير وبالعيب فقط
لقيمة وما سوى البيع نقض
ردا بعيب وخيار إن وقع
يمنع إن كان الخيار لهما
ولم يساعده عليه شيخنا
يرجع بالإفلاس لا عيب الثمن
كردة والقول قول المشتري
وشركة وجهله إن قدرا
علما بقدر ثمن لم يسمع
يدفع إليه ثمنا وأخذنا
منه يقر فى يد الشفيع
وفاسق فليتندر بالطلب
شفيع أو فى الجنس منه يكذب
أو مشتر بعادة تراعا

والشركا حتى شريك اشترى
بعد وشقص العقد لا يقسط
وحيث يعفو واحد للآخر
فالثان إن يحضر يشاطر شقصه
لا فى الذى يحصل من فوائد
وعهدة الثانى على شفيع
ثم ليقاسم ذين ثالث حضر
ويملك الشقص بما بعد الشرا
بلفظه أخذته بالشفعة
بشرط كون مشترى الشقص رضى
خلاف إشهاد أو المثل لما
أو قيمة ليوم عقد فيما
كالبضع والمتعة والنجم ودم
نقصا مع المنقول أو تعييا
ولم نخيره لتفريق وفى
أبدله ويلحق الشفيع حط
دون تفاوت بعيب فى العوض
فإن بيع يأخذ بما شا ومنع
للمشترى منفردا قلت وما
ومقتضى إطلاقه المنع هنا
وغيره ويمنع البائع إن
والزوج فى الفرقة بالتشطر
فى ثمن وقدره وفى الشرا
وسقطت وإن شفيع يدعى
وإن أقر بائع ببيع ذا
وفى قبضت ثمن المبيع
وهو متى أنبأه راو لا صبى
لا أن يؤجل ثمن أو يغيب
أو زاد أو فى قدر ما قد باعا

نفلا وأكلا كاشتغال بهما
بركة وبحث من تشفعا
ابتعته بالرخص ثم أشهدا
بمنة أو مغرم ثقيل
لا منة وعكسه الحاوى نقل
أو يهب البعض أو الجميعا
شفعته بالجهل أو قاسم من
عفوا وكالعارية الذى بنا

باب القراض

فاشترط الإيجاب والقبولا
خذ والتجر فيه كذا عاملت
معين بالضرب لا نحو الحللى
مطلق توقيت كعام مثلا
ومع شخص واحتراف التاجر
له وشرط الربح ذا تشريك
ذا لا ثمار التساقى نثبتته
قال لك النصف خلاف عكسه
سدس فصححه ونصفين اجعل
أو مفسد قارننه تصرفا
لم يشترط الكل لمن يملك ذا
بغير نقد وشرا فريعه
على الأصح لا إذا قال اشتر
وينسلخ جاز وكى يكونا
أو دون إذن فاسد وهو فقط
تصرفا فى ذمة وأخذا
بينهما الأصلح إن تنازعا
سافر ضمنه ويضمن الثمن
باع بسعر بلد تقدمما
قلت وإن نص على البحر ركب

ولو بنائب ولو متمما
وقتهما وبالسلام ودعا
عن ثمن الشقص وليس جيدا
والترك للمقدور لا توكيل
قلت هنا المغرم خص بالثقل
يبتل حقه كأن يبيعا
ولو يجهل لا إذا صالح عن
وكله وزرعه بقى هنا

عقد القراض يشبه التوكيلا
إيجابه قارضت أو ضاربت
فى محض نقد قدره لم يجهل
فى يد عامل للتجار لا
أو أقت البيع ولا فى نادر
وعمل المالك لا المملوك
بينهما إن علمت جزئيته
كبيننا أو ساكتا عن نفسه
قلت ولو قال لك النصف ولى
ومع فساده لشرط انتفى
ويستحق أجرة المثل إذا
وهو كمن وكل لا فى بيعه
وزوجه كالعبد قال اتجر
وإن يقارض غيره مأذونا
شريكه ببعض ماله شرط
يملك ربحه كفاصب إذا
ثان من العامل أجرا ورعى
فى الرد بالعيب ودون الإذن إن
وإن أعاد ويصح بيع ما
أو خس نقض ونصيبه يجب

والكيل والوزن وأجر لنقل
ونفقات نفسه والنشر
ونحوه والأجر إن يستأجر
بقسمة المال كذا إن يهلك
كولد وقبل قسم يورث
نقص بفوات العين من بعد الشرا
ما كان إن يفسخ على من عملا
ربح يبيع من زبون حصلا
بلفظه فى النقد لا فى العرض
والربح ما بينهما نصفان
لكل شخص بثلاث يفتى
تقررت ربحا وخسرا إن وجد
عشرين واستزد عشرين احتسب
مال ثمانين يصب من عملا
خسران عشرين وعشرين اربح
فرأس مال خمسة سبعون
بينهما سوية جعلنا
خسر وقدر ربحه والتلف
وقدر أصله ونية الشرا
ألفان مالى ثم قال الشخص لك
فللجحد ربع ألف يصفو
حاصلة فجعلوا للنفاى
أشبه ما يأخذ ناف ما تلف
فيه افسخ العقد إذا تخالفا
كذا وقال بعده غلطت
لغو وبعد إن يقل خسرت
عند احتمال صدق هذه الكلمه

باب المساقاة

نخلا وكرما غرسا ورؤيا

والمال أجر حمل الثقل
وإن يباشره فليس أجر
وعليه هو الطى وحمل العنبر
وبعد رفع العقد ربحا يملك
ذو المال لازائد عين تحدث
ويجبر النقص به ولو طرا
ورد قدر رأس ماله إلى
وحيث يرضى مالك به ولا
وقرر الوارث حيث يقضى
فمائة وربحها ثنتان
قرر وارث فصرن ستا
وحصة العامل فيما يستزد
فرأس مال مائة ثم كسب
بسدسه ربحا فإن عاد إلى
من ذاك درهم وثلثاه ومع
ثم أفاد فإذا ثمانون
وحمسة زادت على ما قلنا
والقول للعامل فى الرد وفى
عدم الربح ونهى ذكرا
قارض شخصين وقال من ملك
ما قلته والثان قال ألف
وإن تجدد ثلاثة الآلاف
خمسمائة وثلثها للمعترف
وقدر مشروط إذا تخالفا
بأجر عامل وفى ربحت
حسابه أو قال كذبت
نقبله قلت قال فى التتمه

وإنما يصح أن يساقيا

أو لا إذا الخارج لم يؤبر
وعسر الأفراد لو قد عملا
ولا تخابر فهو بالنص امتنع
الريع فيه غالبا ولو إلى
ومع شرط عمل المملوك
بأجرة من مالك فليخطرا
لا قوله استأجرت مع قبلت
مالكه يشترط التفاوتا
عرف وذى لازمة ويعمل
له كحفظ وجداد لا نهر
واتبع لردم موضع يسير
قاض عليه واكثرى فالصاحب
تبرعا كأجنيى عملا
كالشجر استحق عند جهله
تبرعا وإن يمت فالوارث
تركه وهو أمين وإن يخن
بل عاملا إن حفظه به انتفى

باب الإجارة

أكريت أو أجزرت أو نحوهما
منفعة الشيء خلاف بعثكا
أو علمت فى ذمة الذى اكثرى
لعمل إن كان من بعد العمل
موصوفة بالقبض والحلول
ولا عليها وبها الحوالة
إجارة عينية كالكاف
امرأة وخالص من منفعه
وحصلت لمكتر وعلمت
وزينة بالنقد ورقا أو ذهب
وصيد كلب ولزوع الحب

وعينا بعد خروج الثمر
وأن يزارع الذى تخللا
واتحد العامل العقد تبع
إن أقتت بزمن تحصلا
آخر أعوام ومع شريك
ونفقات ذا وحيث استأجرا
بقوله ساقيت أو عاملت
وعرفا أشجار نوعين متى
وعملا بجملة يفصل
مكررا وكما احتاج الثمر
وسهمه يملك بالظهور
عرفا ويستقرض لو ذا هارب
ينفق مشهدا وإلا جعللا
أو يفسخ العقد بأجر مثله
ولو عن العامل أبدا ثالث
أتم بل لا جبر مهما لم تكن
يستأجر القاضى عليه مشرفا

صحة الإيجار بإيجاب كما
ونحو ملكتك أو أجزرتكا
وبقبوله بأجرة ترى
لا بالعمارة ولا جزء المحل
ومطلق الأجر على التعجيل
فلا تجز عنها له استبداله
كذلك الإبراء منها لا فى
مع لفظة استأجرت فى أن ترضعه
مقدورة التسليم شرعا قومت
وبطلت فى كلمة بلا تعب
وبالطعام وحراس الكلب

ماء وما يعتاد من غيث كفى
فى عينها إلا من الذى اكترى
وهيأ الأجير للخروج
ونصفه ثمان ولو من يؤجر
ودون إذن الزوج من منكوحة
منها أجز ولم تجز للقرب
ومن لتفريق الزكاة رامة
ولجهاز المييت والأذان
أن يكترى للغزو أهل الذمه
إما بوقت مثل سكنى جمعه
أو بمحل عمل لا ذين
والطول والعرض وموضع البناء
لو فوق سقف كانت البنية
راكبها برؤية أو يصف
الضيق والوسع ووزنا أو نظر
وعندنا معالقا يفصل
الجنس والنوع وسيرا والسرى
عرف ومحمولا رأى أو علما
وإيجارها لزجاج وصفها تعينا
ومن بر دونه فعرفا
ذى صلبة أو رخوة مثالا
والدلو والعمق عيانا أو وصف
وما كفت لسقى الأرض مطلقا
دارا وسنداسا وبالوعة ما
يعد له ويعمر الذى انهدم
وبرة حلقة أنف ويجب
ويجب الإكاف والخطام
إعانة المحتاج والحمل رفع
وفى استقاء دلوه وحبله

ومطلقا إن يتوقع وانتفى
ولزمان قابل حيث جرى
أو بعد الرحيل فى الحجيج
أو لركوب نصف درب بشر
ولم تجز لقلع سن صحت
لكن له ولو لإرضاع صبي
كالحكم والتدريس والإمامه
يجوز كالتعليم للقرآن
وقد أجير لإمام الأمه
وعين المؤجر قدر المنفعه
ولو بطول مع بقاء العين
وعينا مرتضعا والمسكنا
بالارتفاعات وبالكيفية
أو اكترى لعمل ويعرف
ضحما نحيفا والحمل ذكر
وقدر مطعم لأكل يحمل
ولير ما يركبه أو ذكرا
وسيرها ومنزلا إن عدما
مقداره أو بيديه امتحنا
لألف من مع ما قد ظرفا
لفقد ضبط أو لحرث قالا
ولاستقاء موضع البئر عرف
وعدد الدلاء أو وقت استقا
ويلزم المؤجر أن يسلم
نخالية بدا ومفتاحا ولم
بغير كره كانتزاع ما غصب
تفره بالفتح والجزام
كذا عليه إذ بذمة تقع
ومحملا والخط والظرف له

مستأجر ومحمل وما تلا
حضانة وعكسه ووزعوا
وبدل المأكول إلا إن وقع
شرط وليس العقد يقتضيه
ومنه فى ذمته بعابه
إن نام ليلا ومن الأعلى يدع
ويرتدى به ولا يأتزر
كحافظ الحمام والأجير
إمكان الاستيفاء منه واستقر
مأجور أم لا أو هو الحر هنا
وقالو استعمله فيه أمن
بر بها من الشعير واعكسن
بالبر لا بالعكس للمذكور
يضمنه وأجر مثل مهما
يزرع مكان البر فيها الذرنا
ما بين أجر مثل زرعه الذره
أرضا بزرعها وقلع حالا
جهل به أو كان معه قسط ذا
أجر لما بدون شرط عملا
يخطه ثم اختلفا فيما أذن
عنت أرشادون أجر ثابت
معين الأجير والظهير وفى
ما فسدت بنحو ماء أو قذى
ومدة الإيجار كانا قدرا
عاقدها لا الأولون بطننا
عبد وما للعبد من تخيير
فى مال بيت المال حتى تنقضى
وكالإباق وانقطاع الشرب
إن يفسد الزرع ويفقد خلا

والصبغ والذرور والجبر على
والخيط والرضاع ليس يتبع
لو لهما استأجر والدر انقطع
شرط بالألا لا يقال فيه
يبدل مستوف وما استوفى به
وتلف المذكور واللبس نزع
قيلولة أو خلوة لا يعذر
وهو أمين ضامن التقصير
وإن مضت مدته وإن عير
أجر وإن لم ينتفع تعينا
وبانهدام السقف فوقه ضمن
أو اعتدى كمبدل خمسين من
ومبدل أقفزة الشعير
وأجر زائد مع المسمى
أبدل زرعاً بغراس ومتى
فالمذهب المنصوص أن نخيره
وبين ما سمي وأرش نالا
واجعل لمكر حمل الزائد ذا
كالحكم فى الجراد إن زاد ولا
لا داخل الحمام والقباء إن
فيحلف المالك والتفاوت
وبانهدام داره وتلف
حج إذا أحرم والأرض إذا
أو حبس العين سوى من اكترى
انفسخت بالقسط لا إن يفنى
ولا بلوغ الماء ولا تحريير
ولم يعد ونفقاته افرض
والنقص خيره به كالغصب
لا إن يسادر بتدارك ولا

تقدير مدة ولا إن حصلا
والمستعير لم يجز أن تدعى
والمكثري مثلهما والأحسن
منفعة بحق ملك التحق

باب الجعالة

أهل إجارة يجعل علما
هو الذى استحقه إن كمله
جاز ونقص لنقصان العمل
غير الذى عين من قد عينا
إن زاده كرده من أبعدا
ولو لغير كان ذا حصول
من جانبين فبفسخ الملتزم
الجعل فيها نحو خمرا أو جهل
إن له أجرة مثل ما عمل
معين وسعيه فليحلف

باب احياء الموات

عمرانه من قبلنا أو أعلما
أحياء صار ملكه بمعدن
للكفر فالكافر أو من أسلما
علق فى زريعة الدواب
من مسكن أو جمع ترب الأرض
ولا احتياج رتبة الماء معه
فى رأى شيخى ومنى كعرفه
لا ولا حرمة كالكنادى
من مرفق مثل المناخ للقري
وموضع الترداد للدولاب
له ونحو بركة للجيب
أو ينقص الماء للقناة والمر
ومطرح الرماد والتراب

فى أرضه أو حبس المكري بلا
لعاقد عذر وقل للمودع
به على الغاصب والمرتهن
خلافه إن نحن قسناه فحق

صحت جعالة بأن يلتزما
مقبوض أو لا سامع النداء له
وقبل أن يفرغ نقص ما جعل
كالرد من أقرب أو إن عاونا
إلا له ويمنع التزيدا
لعمل معلوم أو مجهول
وبالجواز سمت ما لم يتم
من مالك وغيره أو إن جعل
أو كان غصبا فأصح ما نقل
وحيثما أنكر شرطه وفى

موات الإسلام وإن تقدمما
أو أقطع الإمام أى مؤمن
جوهره العلاج بيديه وما
لا إن رعاه بحوطه وباب
مع غرس باغ مع سقف البعض
ونحوه كالشوك حول المزرعة
لا عرفات قلت والمزدلفه
والموضع المعمور فى الأيادى
أو موضع الركض وكما يرى
وموضع النازح والدولاب
إن استقى بهن والمصعب
وموضع يخشى انهيار لو حفر
قلت الذى فى صوب فتح الباب

ومطرح الثلج حريم الدار
وغيرها يجعل للحداثة
إن أحكمت جدرانها إحكاما
يرعى كفور أو مواتا أعلما
صار أحق دون طول واشتغل
حمى لنحو نعم التصديق
بالنون إذ ذاك حى الشفيق
ولمعامل بلا تضيق
ولو بتطويل العكوف من سبق
لطالب القرآن والعلوم
أو فارق الموضوع والألف انفصل
سبق امرئ فى ربط التصوف
من معدن إلى قضائه الوطر
كعبيه من أحيا الموات أولا
إذ لا يفى بالكل من منه قطع
واثنان إن تساوقا يشتركا
يحفرها للرفق حتى الرحلة
على المواشى لا الزروع مافضل
بحسب الأعمال أو ما غرموا

باب الوقف

بقوله وقفت أو حبست صح
لفظ تصدقت، وقال فى الأثر
أو بانتفاء هبة موصوفه
لكنما حرمت أو أبدت
بها وللتملك فى المعين
معين ينتقل يستفاد به
عتاقه بصفه ويعتق
ويبطل الوقف كفى التدبير
مستأجر وأم فرعه على

وكل ما للماء من مجارى
وليتصرف مالك بالعادة
ومدبغا إن شاء أو حماما
وحيثما يستول مسلم لما
أو أقطع الإمام قدرا احتمل
ولا يبيع وللإمام أطلق
وجاز نقض ما سوى النقيع
منفعة الشارع للطروق
وللجلوس مستريحا وأحق
وفى بيوت الله للتعليم
حتى يخلى حرفة أو انتقل
وللصلاة تلك لا غير وفى
ولو لشغل غاب بل فيما ظهر
فليستق من جار بنفسه إلى
فى غير واف وليسرح ومنع
ومحرز منه بظرف ملكا
وإن يضق يقرع وفى البئر التى
وفى التى يملك حافر بذل
وشركة القنائة ما بينهم

ووقف شخص لتبرع صلح
وهكذا سبلته كأن ذكر
صدقة حراما أو موقوفه
أو بيعها ومسجدا جعلت
كذا تصدقت إذا عمت كنى
فى كل ما يملك منه الرقبه
لا بفواته كمن يعلق
عند وجود وصفه المذكور
لا نفسه ولا مكاتب ولا

أهل للملك ذاك لا البهيمه
وذى ارتداد ومحارب كما
ديونه أو من ثمار تطلع
وجاز أن يأخذ منه لو وقف
ونفس عبد وبإطلاق على
بشرط نفى رد بطن ثانی
منجزا ولم يميز مؤقتا
يشاء أو خياره ولا على
ووسط وآخر إن انقطع
كالوقف إذ لا تعرف
وبعد هذين على ضد الغنى
واتبعه فى لا تؤجروا
لعادل كاف عليه يجعله
يصرفه مصرفه وأحذا
وجاز أن يعزله واستبدلا
تولية منه وتلك تثبت
والواو للتشريك فيها معنى
من بعد بطن قلت جل الفقها
لا الرافعى وبثم رتبا
ومثله الأول والأعلى يجب
ومثله ذرية والولد
ولا الذى ينفى ولا الجنينا
ختشاهم لا أحد الصنفين بل
ومن علا يفسد أو قد صححا
ومع واحد له فى القائل
أو لبنى الفقراء لوصف
وهو بعوده يعود والصفه
بعض على بعض ووصف قد وقع
والوقف عقد لازم فيطرح

ونفسه ومات الطفل فى المشيمه
يشترط أن تقضى بريع وثما
يأكل أو يوقفه ينتفع
للفقراء ثم بالفقر اتصف
مالكه ومن يعين قبلا
وحيث عمت عدم العصيان
ولا بشرط البيع أو عود متى
من يوجدون لانقطاع أولا
فهو إلى أقرب واقف رجوع
وما على زيد وعمرو يوقف
فللذى لم يفن حظ من فنى
والتسوية وفى الذكور فضلوا والتولية
يعمر يكرى والنماء يحصله
مشروطه والبعض أن يرسم فذا
سواه إلا حيث شرطا جعللا
لحاكم إن كان عنها يسكت
ولو بما تناسلوا أو بطننا
بثم بطننا بعد بطن شبيها
كذلك فالأقرب بعد الأقربا
تناول الحافد نسل وعقب
خثنى وواضحين لا من ينفد
وجاز فى البنات والبنينا
على الموالى مع وجود من سفل
ولهما وجهان كل رجحا
وقفا على بناتى الأرامل
إن فات فاستحقاق هذين انفوا
إن قدمت فى الجمل المنعطفه
بعد والاستثنا إلى الكل رجوع
تصرف فى غرض الوقف قدح

وشرط واقف وملك البارى
وينفق الذى عليه وقفا
قلت وإن بنى على الأقوال
وريعه يملك كالتتاج
وزوج القاضى بإذنه ولا
وسوهم إذ شرط وقف بدرس
وبدل الموقوف حيث يتلف
وبالجفاف صارت الأشجار
ونحت حصر مسجد وخشبه
إلا بإحراق وداره التى
بيعت لما يصلح لا للمسجد

الوقف والمسجد كالأحرار
لفقد شرط ثم كسبه انتفى
فى الملك فالأصح بيت المال
وبدل للبضع لا الإيلاج
جبر وذا إن يتزوج بطلا
قلت توقف لصلح أقيس
خذ مثلا أو شقفا به ويوقف
له إذا لم يمكن الإيجار
وجذعه الكسير لا نفع به
تهدمت أو بانهدام دلت
قلت وحفظ النقض خوفا جيد

باب الهبة

الهبة التملك من غير عوض
فى صلبها لتقييد بالثواب
كمثل أعمرت جعلتها لك
ولوتلا إن مت قبلى عادا
إن مت أو وهبت منك عمرك
الموت قبلى عاد لى وإن حضر
جعلت رقبى لك أو أرقبت
أو قال بعث منك ذا بلا ثمن
أو أحر القبول فيما صحا
قلت وما نبه جل الكتب
ممن عليه فقد أبرأ عنقه
والنقل للإكرام والتلطف
ويملك الموهوب بالقبض وقد
من ذين قبله وبالمتصل
ولو بأسقط الرجوع ورجع
أرضا ولو زوج أو دبر أو
وانفك رهن وكتابة وما

ولو من الأعلى ويبيع إن عرض
وإنما تصح بالإيجاب
عمرك أو ما عشت أو حياتكا
لى أو لمن ميراثى استفادا
هذا على أنك مهما حضر
قبلك موتى فعليك ذا استقر
لا منك عمرى عمر ذا وهبت
ولا بتعليق وتأقيت الزمن
بيعا ونحو حبتين قمحا
لهذه ودينه أن يهب
وللثواب فى المعاد صدقه
هدية بالبعث والقبض اكتفى
خير وارث إذا مات أحد
من زائد يرجع أصل ما يلى
ولو تخلل العصور أو زرع
أكرى وللبياع ذا الحكم رأوا
يرجع حيث ملكه عاد كما

وفى البنا والغرس ما مر ثبت
إلى أو نقضت ما وهبت
والوطاء والإيلاد مع خلاف

لو فرخ البيض أو البذر نبت
بقولسه رجعت أو رددت
لا البيع والإعتاق والإتلاف

باب اللقطة واللقيط

ما ضاع بالغفلة عنه أو سقط
لا العبد ذى التمييز لا فى نهب
كندب الإشهاد به ولا يجب
للحفظ لم يلزمه تعريف إذن
فى المهلكات من صغير السبع
أو حازه خيانة فى الحال ثم
وما يقل أن يعرف قدرا
عليه وليصل لغيره سنه
يجريه ثم كل يوم مره
قلت وإن لم تتصل فليجرب
دون العراقيين والرويانى
كان إذا الملقوط فى الصحرا وجد
أمانة وإن خيانة قصد
إن باعه بحاكم إن يكن
كالشاة فى الصحراء أو يجفف
بالكلب بعد العام بل من عاصى
يشرف فى تعريفه ويلحظه
ثم ليعرفه للاستملاك له
وجه وبالتقصير من ولى
بتلف والأخذ من عبد على
الأخذ منه موجب الإسقاط
فى يد عبد ثقة وإلا
وعين الرد مع الزائد له
مع أرش عيب كان فيما بعد
وجاز حيث ظن صدق اللهجة

مكاتب والحر أو بعضا لقط
كنبش غير جاهلى الضرب
وعند أمن من خيانة ندب
معرفا شيئا لحفظه ومن
ولتملك سوى الممتنع
وأمة حلت له وبالحرم
إن كان مثل حبتين برا
بذكر أوصاف وأوجب مؤنه
فى كل يوم طرفيه ذكره
فكل أسبوع فكل شهر
وجهان واختار الإمام الثانى
فى بلد اللقط وأبما بلد
وذاك ما لم يملكه يعد
من بعد أن يأخذه كالثمن
وجاز أكل لفساد يعرف
إن كان ممكنا ولاختصاص
ينقله القاضى لعدل يحفظه
ومن صغير السولى نقله
حيث للاستقراض للصبى
يضمن والصبى بالإتلاف لا
رقبة العبد وكالتقاط
كأن أقر سيد أى خلا
فهو تعد مثل مالو أهمله
وإن جرى تملك يرد
وزائد متصل بالحجة

والمثل فى المثلى رد إن هلك
فرض بإشهاد وحضنه كذا
حر ومن مكاتب وعبد
منه وللکافر لقط الكافر
له عدالة على من استتر
قرى ومن ذين إلى البلدة لا
وماله يحفظ باستقلاله
وتحتنه لا ما دنا إليه
خطا وبالحاكم منه ينفق
من مال بيت المال ثم استقرضا
يوجد حيث أحد منا سكن
إن عدم الحجة بعد الحكم
سباته بدون أصل مسلم
يعد أصليا من الكفار
بالکفر وهو بالغ مرتدا
حر به يقتل حر مسلم
قالوا يديه وبقدفه يحد
فى بيت مال وله الإرث هنا
بحجة ثم بقائف علم
بعرض مولود علمنا نسبه
أربعة فى رابع يوافقى
فيه لعلم قائف بالحال
بالحيض والشرط نكاح الأول
ثم لثان فإليه ما انتقل
وفى نزاع حضنه حكم اليد
باللقط أو بالجحد لا إن حصلا
أو حجة مع سبب الملك كقد
وقول ذاله فقط لا يثبت
للغير بالرق وإن غير نفى

بوصفه وقيمة يوم ملك
ولقط غير بالغ إن نبذا
لمسلم عدل بشرط الرشد
بإذن سيد كلقط صادر
قدم بسبق فغنى ومن ظهر
فقرعة والنقل من بدو إلى
عكس ومن كل إلى مثاله
كالدار فيها والذى عليه
ولا الدفين تحته وإن لقوا
ثم مع الإشهاد ثم من قضى
عليه واللقيط مسلم بأن
ولو مع استلحاق شخص ذمى
كالطفل فى الأصول أو فيمن هم
ثم بكفر تابع للدار
وتابع السابى وأصل عدا
وهو إذ الدعوى برق تعدم
إلا ببالع ولم يسلم فقد
والقطع بالقطع وأرش ما جنا
واستلحق اللقيط شخصان حكم
أهل الشهادات جميعا جريبه
وأنه أصاب فى أصناف
أب أو ام قلت مع إشكال
كواطأى طهر وكالتخلل
بصحة وإن لواحد جعل
ثم اتسابه بميل الخلد
وهو بدعوى ذى يد برق لا
دعواه فى الصبا وبالغا جحد
ورثه أو ولدته أمته
أو باعتراف بالغ ما اعترفا

ولا بحريته واستثن ما
غيرا ففي المرأة مستمره
سيدها له الأقل مما
وفرعها من قبل أن تقرا
إن طلقت وقل له الرجعة لك
ولينفسخ نكاحه ثم حمل
من الذى فى يده وكسبه
وفاضل المال لمن أقر له
واقصص من هذا بقتل عمد

باب الفرائض

يخرج من تركة الميت حق
والعبد يجنى والمبيع مات من
تجهيزة والدفن بالمعروف
وإنه كالرهن بالدين وإن
دين برد العيب أو تردى
يفسخ وفى وجه فى قوى ثانى
ثم الوصايا نفذت من ثلث
من مستحق النصف زوج بنت
لابوين أو أب وكلا
عصب والبنت وبنت ابن ذهب
والجد لا واحدة من ذى وذى
لكن هذا فى حساب ذين
قلت إلى أكدر تعزى ولو فرض
وعصب ابن الابن بنت ابن ولو
ومستحق الثلثين من رقت
والربع الزوج بفرع ذكر
والثمن الزوجة والزوجات
والثلث الأم والاثنتان فما
عصبة للأبوين بعده

بالعين كالزكاة والرهن اعتلق
كان اشتراه مفلسا ثم مؤن
ثم ديونا لزمته توفى
تصرف الوارث ثم يستبن
فى بئر عدوان ولم يؤدى
تصرف الوارث كالضمان
باقية ثم ما بقى للورث
وبنت لابن وكذا الأخت
أخ يساوى رتبة وإدلا
أخت لأصلين وأختا بنت أب
فالنصف مع زوج وأم قل خذى
فالجد مع أخت كأثنين
أخ الأخت فيها لرفض
أسفل منها حيث فرضها نفوا
عن فرده من ذات نصف سبقت
وغيره وزوجة وأكثر
مع فرع من تدركه الوفاة
من ولدها زاد وشرك معهما
الزوج والأم وإلا الجده

أم وقصدهم بهذا اللفظ الأدب
بذكر أدلت بينت حسب أو
والأخت للأب وإن كثرتنا
وجدة فصاعدا لا مدليه
والجهة الفردة كالثنتين
وجد الادلاء بأنتى يسلب
حيث على فرد تزيد قوة
وما بقى بعد الفروض إن وجد
فالأب فالجد له إن علا
جد وأولاد أب فى الأعرف
منهم على الجد يرحى خيره
أجد إذا صاحب فرض فقدا
قسما وهذان مع الضعف سوا
فى القسم والسلس وثلث الباقي
وولد الأب له ما يفضل
ثم أخ من الأصلين
لأبوين من إذ لا أم
فابن له فعم جد فى العصب
بعوض أو نفسه منه اشترى
عصبته لو معتق
بربه فى دين من قد عتقا
الذى أعتق من قد أعتقا
أو معتق الأصل كأم وأب
من دونه وجهة الذى ولد
ولاء غيره ويسـتقر
ذكر كل من أصول تسبق
يشترى الأب غير ثمن
نصفا وربعا منهما نعطيهما
بأخت الأم وأم ذكرت

وثلث الباقي بزوجين وأب
والسلس قربى من بنات الابن لو
بفردة منهن منها أدنى
مع التى للأب والأم هيه
بالذكر الواسط أنثيين
وولدا لأم وبالفروع الأب
والأم أيضا كمع الأخوة
والعصابات حائز إن ينفرد
الابن بعده ابنه واستفلا
ولد الأب ولا ترتيب فى
وعادد الوارث منهم غيره
وحاز من قسم وثلث أجودا
قلت فمع أقل من ضعف حوى
لكن بذى الفرض يجوز الراقى
ثم إلى النصف لأخت تكمل
وأعط أختين إلى الثلثين
فالنقص أم ثم بنوهما كذا فالعم
ثم بنوهما كذا فعم أب
فابن له فمعتق ولو جرى
ثم الذى بنفسه للمعتق
الشخص ألقى حمامة يوم العتيق لحقا
والأخ وابن الأخ جدا سبقا ثم
ثم أولو تعصيه ورتب
إن مس من آبائه الرق أحد
تقدمت وهذه تجرر
ومعتق الأقرب ثم معتق
فلاينة مفردة إذ بابن
ومن عتيقه ومن أخيها
ولاينة مفردة قد اشترت

من أختها وثلاثه للأجنبي
ثم ذور الفروض لا الزوجان
وهو كمن يدلى به فيما قسم
وليست ذا فريضة مكتوبة
واجعل خؤولة كما الأمومه
ومن علا نزل كما ضبطنا
بعد إلى الوارث دون الميت
بأنه الوارث للذى توى
قدرت وارثا على المشبه
بعضا فهذا فى مشبه وجب
به وأما ولد الأم فلا
واحجب بقربى الأم بعدى لأب
كذاك بالبتين لا إن عصبت
وبأنه وحاجب له الأب
ولد الأصلين أم وأب
ما كانتا للأب والأم وذا
وولد الأم ويجد
أخوة بكثرة كما ذكر
وولدى أم وثلاث بولد
أو الأب مع ذين والمعادده
والأم مع أخ عن الأم انفسخ
والأم مع أخ من الوالد له
والبنت وابن ابن وبنت عم
حرمانها بالأخ عن نصيبها
والأخ والأخت إذا الأم خلعت
أختا لأصلين وأختا قد دلت
عن سدسها بالأخ عندي وقعت
بالحجب نقصانا وحرمانا ترد
فوارد خامسة وسادسه

بالأجنى الأب ثلاثا النشب
ثم لبيت المال ذى الإحسان
بنسبة الفروض ثم ذو الرحم
كل قريب ليس ذا عصبوبة
واجعل خؤولة كما الأمومه
وترفع السافل بطننا بطننا
مقدما أسبق كل جهة
وافرض مشبها به فى الاستوا
واقسم نصيبا لمشبه به
كإرثه منه وإن بعض حجب
وكل من أدلى بغير عطلا
وكل جدة فبالأم احجب
وبنت الابن فبالابن حجبت
وولد الأصل بالابن يحجب
وولد للأب بالمعصب
والأخت من أب بأختين إذا
إذ ما لها من أخوة ساووا أحد
والإرث شرط الحجب إلا فى صور
وأبوين ثن بالأم وجد
منها ومن لوالد ووالده
رابعة قلت وخمسها بأخ
سدس بزواج وبأخت مكمله
سبع بزواج وأب وأم
لذا أو الأخت ففى تعصيبها
ثامنة زوج وأخت كملت
تاسعة أم وفرعها تلت
هى وأخوها بأب إذ منعت
فهذه الخمس عليه أن يرد
وإن أراد حجب نقص لايسه

لأم أم فى اختيار المذهب
مع ولد الأم الذى به انزوى
شخص كزوج معتق أو ابن عم
فإن يكن هذا مع ابن عم
بينت الابن فتقدمما نفوا
وفى الولا بالنص قدم وافرق
ترجحت قوتها لا بهما
أخت لأم وطئت أو بالتي
أو بالتي أقل فى التحجب
وعند حجه كثير الحجب أم
مخالف العهد ولا من قتلا
يورث والمرتد قل لا إرث لك
كذلك زنديق ومن رقى ولو
من الزنا ليس من الأم ولا
امنع توارثا لجهل من سبق
بموته لا قبله قسمنا
ومن إلى الذى يقيف يفتقر
قلت وقيل منتهاه أربعه
أشكال والأسوأ فى الكل خذ
إن كان الوارث من لا فرض له
إن جمعا ومخرج الفرض عدد
وأصلها المخرج الأعلى إن فى
والأصل إن لم يفنى ما قد حصل
بالجزء قد تساويا بمخرجه
لكن أجزاء الفروض إن تزد
مدخل نقص نسبة عليها
ست وضعفها وضعف الضعف
وضعفها ثلاث عولات علا
كزوجة وأبوين وابنتين

فسلس بالأب مع أم الأب
واجعل أخا للأب والجد سوا
والفرض بالإرث وبالعصيب ضم
وكابن عم وولد لأم
وفرضه ممتنع بالبنت أو
واستويا فيما عن النصف بقى
ومن فريضتين ورثه بما
إما بأن يحجب مثل باينة
ما حجت كالبنت أخت لأب
قلت كأخت لأبيها أم أم
مخالف الإسلام لم يرث ولا
وحر بعض وجميع ما ملك
وعنه هل يورث ما خلا نفوا
كوتب والمنفى أو من حصلا
أخوة الأم وفى نحو الفرق
ومال مفقود إذا حكمننا
وقبل قف نصيبه كمن أسر
والحمل والصحيح لا ضبط معه
ويوقف المشكوك فى الخنثى الذى
وعدد الرءوس أصل المسألة
وذكر كأثنين فليعد
واحد ذلك مهما يكن
أو ما بقى فى ثلث باق بالأقل
من ضرب ذا فى وفق ذا ويتجه
وفيه كلا للتساوى بأحد
أعلت أجزاء مخرج إليها
وفى الأصول العول داخل فى
فسته عالت لعشرة ولا
بالوتر والثالث عال بالثمين

له سهامه إلى وفق ذكر
ما بين صنفين فلتماثل
تداخلا وإن توافقا أخذ
فى وفق صنف آخر من ذين
من ضرب ذا أجمع فى ذا أجمعا
وبين صنف ثالث ورع العمل
فاضربه فى مسألة فإن تعل
فكل صنف حظه من أصلها
والرد إن خالط من فى المسألة
فادفع إليه فرضه من مخرجه
على سهام من برد اتسم
لو لم يكن رد وإن لم يقسم
أو وفقها فى المخرج المقدم
فأصلهما ما للسهام من عدد
رءوسهم إذ صنفهم يتحد
اثنين فى أربعة وتحسب
فلتضرب الخمسة فى ثمانى
لأربع ثلاثة للبنات
حالاتهم زاد عليهم بأحد
بالفرض حيث معهم من هو له
أو يتوافقان أو تداخلا
حزبين ثم قابل المحصلا
فإنها تصح مما بلغها
حاصل ضرب سهم هذا من أضر
أو وفقه حيث توافق ظهر
نسبة ما يخصه مما ارتفع
خصك من تركة أو وفق ذى
وقسمه عليه أو وفق ذكر
أو وفقه عليه أو وفق له

ورد عدد كل صنف ينكسر
واتركه إذ لا وفق ثم قابل
خذ أحد المثليين والأكثر إذ
حاصل ضرب أحد الصنفين
وإن تباينا فخذ ما ارتفعا
ثم لتقابل بين كل ما حصل
وبين ذا ورابع وما كمل
فاضربه فى مسألة مع عولها
يضرب فى المضروب فيها فهو له
شخص عليه الرد ليس يتجه
وهو لها أصل إن الباقي انقسم
عنيت من مخرج هذى الأسهم
فأصلها حاصل ضرب الأسهم
وإن عدت من عليه لا يرد
قلت المراد بالسهم عدد
زوج وست من بنات تضرب
عرس وأم معهما بنتان
أم وبنت رجعت من ست
قلت وأما فى الخنثى فعدد
فصحح لكل حال مسأله
والأمر فى اثنين إذا تماثلا
أو يتباينان كالنكسر على
بثالث كذا إلى أن تفرغا
ثم لكل واحد مما استقر
مسألة خصته فى غير الأضر
واقسم لكل وارث مما يدع
أو قل لك الحاصل من ضرب الذى
من بعد أن تبسطها إذ تنكسر
أو حاصل من قسم الإرث كله

وبعضهم إن مات قبل قسمه
أو بعضهم وفيهما هم عصبه
فرض كمثل الزوج وابنى غير ذا
بنى سواها فللابن الموت عن
عالت كأن ماتت عن اختين هما
فنكح الأخت التى لأصل
عن ولدى أم وأخت كملت
لأختها فقبضت عن سرح يفرض
كما مضى تصحيح كل مسألة
سهام حظه عليها إن ظهر
توافق بينهما فى الأوله
يضرب فى المضروب فيها فهو له
يأخذه لكنه مضروب
أو وفقه ولم نطل بالأمثله

* * *

وضرب خارج به فى سهمه
ومن بقوا هم وارثوا ما استوعبه
وغير وارث لثان كان ذا
فهلك ابن أو عن العرس وعن
أو هو ذو فرض فى الأولى قدر ما
لأبوين وأب وبعـل
فقبضت عن بقى أو نقلت
وزجها وأمها ثم نكحت
لم يكن وإلا حق له
وضربه مسألة الذى كسر
تباين أو وفقها إن عن له
قلت فكل من له من أوله
ومن الأخرى له نصيب
فيما يخص ثانيًا من أوله

باب الوصايا

لجهة عمت وليست معصيه
للملك حين مات كالعبد كامل
ثم الوصى ثم حاكم صرف
للدين أو محارب أو وارث
يموت كالزائد عن ثلث إذن
صحح منه بيعها وما غبن
بكل مقصود لنقل يقبل
إبهامه كالحمل قبل إن حصل
من نحو طبل اللهو للمباح
والكلب للصيد وزرع ونعم
بفرض قيمة وكله أقر
تفويته مملوك مال أو يدا
أضافه لموته أو فى مرض
من ثلثه بعد قضا دين يجب
أتلف والذى دفعناه نفذا
كالقبض للموهوب والتدبير
مخير التكفير والكتابه
وكسراية لبعض بعضه
ولا قبوله إذا أوصى به
قبل القبول كالتحابى عوضا
تبرعا لسوارث وأولا
فزائد المهر احتسب من ثلث
ولم يرثها الزوج قلت استشكلت
من قيمة ومن نجوم إن حصل
مريضا أو بالوضع الايصاء وقع

الحر ذو التكليف أهل التوصيه
أو فلموجود معين أهل
ودابة يشترط صرفا فى العلف
ومسجد وقاتل وناكث
لكن بشرط أن يجيزوا بعد أن
ولو بمعين قدر حظه وإن
وهى بقدر الحظ لغو مهممل
لا حد قذف وقصاص واحتمل
وبمنافع وذى صلاح
والزبل والخمرة حيث تحترم
إن كان للموصى وثلثه اعتبر
من مالك ممولاً وإن بدا
بغير الاستحقاق من غير عوض
موت مضافاً أو منجزا حسب
يغرم من يوهب ما زاد إذا
حيث دفين الميت ذو ظهور
وزائد العتق الذى أوصى به
وكشرا بعض بقدر قبضه
لا إرثه البعض ولا اتهابه
أو وارث المريض هذا إن قضى
وفى نكاح التحابى جعلاً
إن ماتت الزوجة أو لم ترث
لا حيث عن مهور مثل نزلت
لا أجر نفس وقراض والأقل
كتابة فى صحة ثم وضع

مهما يعر كقيمة إن بيعا
قبل حلوله ولا التفاتا
وأولا منجزا فأولا
وإن بعثك ثلث كل قطعاً
قبل دخول يد وارث وإن
وإن على حى فثلاثه عتق
حر فلا قرعة والأول حر
وليتسلط بعد أن تسلطاً
ومنعه من زائد عليه
وذات جنب ورعاف ثج
سل وكالإسهال ذى التواتر
من أسروه وقتال التحم
وللقصاص واضطراب اليم
أو بان طاعون كحمى أطلقت
والصدق دون جرب وربع
وليغتمد فى مشكل طبييين
صحته ويظهر البطلان إن لم يكن
مات فجأة بأوصيت كذا
ويكناية كقد عينت
وكونه بعد إذ الموصى فى
مات بعد كالرقيق قبله وإن
سيده بعثقه لا يعتبر
قبول ما قيل اصرفوا فى العلف
ملكاً وحكمه كعتق ابن ولا
لو ثبتت نسبته أو حكماً
ولا الذى عتاقه من ثلث
عوداً للهو وقسى و بنا
إن كان للمباح ليس يصلح
كالرافعى ما اقتضاه النظر

أو عتقه وأجرة جميعاً
بشمن مؤجل وماتاً
فى كونه عن قيمة له علا
قدم ثم فى العتاق أقرعاً
ولتجر قرعة على الميت من
تخرج عليه فكلاً الحيين رق
لو قال إن أعتقت سعدا فبكر
وما سوى العتق ففيه قسطاً
وارث من أوصى على مثليه
فى المرض المخوف كالقولنج
وأول من فالج وآخر
وكالمخوف أسر سفاكين دم
كذلك تقديم امرئ للرحم
أو عسرت مشيمة أو طلقت
والورد والغب وشبه النزع
ووجع الضرس وحمى يومين
أهلى شهادة فإن صح تبين
ذا خوف فمات لا إذا
أعطوا ومن مالى له جعلت
والكتب والقبول من معين
أو السوارث لـه إن
له أوصى به فلو أمر
قبوله كمالك الدابة فى
وقف بموته على أن يقبلاً
توريث أن يقبله وارث كما
بقول معتقى أخ من إرث
أعطوا من أعودى عوداً واقتنى
فهى بعود اللهو أى تطرح
وقال شيخى قول من يخير

طبل مباح إن حواه نزلا
لا من قسيى وهى ذات عدم
وللحمار والمراد الأهللى
أنثى وقالوا شامل وأولوا
يشمل أنثى مثل أعطوا جملا
لفظ الرقيق للجميع قد شمل
عكس وأن يجمعهما ينصف
بائنين أما لو أتت بميت
يقول إن كان غلاما حمل ذى
فى بطنها فللغلام بانا
يفتى بطلان هنا وبأحد
وبعده لقيمة ينتقل
أما الأرقاء فثلاثة هنا
ثلى إلى العتق اصرفوا فامثل
من كل جنب أربعون دارا
وحافظوا كل القرآن القرا
والفقه والحديث لا التعبير
وللرقاب للمكاتبين
يجوز إعطا خالد ما نورا
إن قال للرياح نصف بطلا
على الأصح نصفه للفقرا
ووارثا والخذ والذى كفر
قبيلة لا الأبوان والولد
من عربى بخلاف ذى الرحم
وأقرب الأقارب الفروع
ثم جدودة تلى فى القوه
وهذه هذه عدليه
وبالمنافع التلى للعين
العقر من جارية والتهب

خالف طبلا من طبولى فعلى
والقوس للتى لرمى الأسهم
ودابة لفرس وبغل
ونصفه البعير ليس يشمل
والكلب والحمار والثور فلا
والشاة غير السنخل والعناق بل
ويشمل الفقير مسكينا كفى
كقوله حملها وأتت
وحى الكل حى والذى
أعطوا لتوحيد وفى إن كانا
وخير الوارث فى اثنين وقد
رقاقه وتلفوا فتبطل
وحيث يبقى واحد تعينا
والبعض لم يشتر لا إن يقل
لو قال جيرانى فإن الجارا
ولم يرد من كل جنب عشرا
والعلماء هم أولو التفسير
ولسبيل الله للغازين
وقوله لخالد والفقرا
خالد والريح أو جبريل لا
وفى لخالد والله نرى
أقارب الإنسان يشمل الذكر
والولد من أقرب جد أن يعد
ولا من الأم إذا الإيصافهم
أقاربى وإرثه ممنوع
ثم الأصول بعده الأخوه
ثم عمومة كذا الختولوه
أقرب قدم وأخا الأصلين
موصى له يملك ما العبد كسب

أجره أو سفرا رام بهذا
وبيعه لسوارث إن أقتنا
كالشاة أوصى بالذى تنتجه
مثلا وإن يبع لأرش يبطل
ويستمر حقه إن فديا
ونقصها إن كان قد أقتنه
وحجه المفروض كالزكاة
من أصله فإن تك العبارة
ثم من أصل ماله يتمم
من قال حجوا واجبى من ثلثى
ومائة أجرة تلك الحججه
وثلث باق مائة لكن نزل
خمسون إلا سلس شىء منه
مما أبنت مائة قد عدلا
عادلة وشيئا ستيئا
النصف منها مع ستين لحج
أداه لا الإعتاق أجنبى
ميتا ولكن صدقات ودعا
بثله فهو الذى قد بقيا
أو سهم أو ثلث سوى شىء لفظ
وبنصيب ابن له ومثله
وزد عليها واحدا وادفعه له
ثلاث أمثال وزد عليه
وبنصيب أحد السوارث
وجزاء ما من بعده قد بقيا
عنيت من مسألة الوصيه
كالصنف ثم كالسهم الباقي
بعد زيادة النصيب إن ذكر
وثلث باق ونصيب ابن أحد

وفرعها كهى ولا منع إذا
وإن تلف فما الضمان ثبتا
والقيد فى الموصى له نخرجه
والاقتصاص واشترى بالبدل
حق الذى له بنفع أوصيا
واحتسبوا من ثلث قيمته
والحج أن يطلق من الميقات
والدين والمنذور والكفاره
من ثلث فللوصايا يزحم
خللا ثلاثمائة من إرث
وكان وصى لامرئ بمائه
فشىء الذى به الأجر كمل
ثلث شىء ولحج عنه
وهو مع الشىء الذى قد كمل
فخمسة إلا سداسى للخمسينا
فثلث الباقي ثمانون خرج
والحج أو تكفيره المالى
والصوم والصلاة ما إن نفعنا
لو استحق ثلثا ما أوصيا
ولو بجزء أو نصيب أو بحظ
فاحمل على ممول أقله
فصححن لولاه تلك المسألة
بالضعف زد مثليه فى ضعفيه
أربعة الأمثال للثلاث
أقله ولو بجزء أوصيا
تجعل مثل الأسهم البقيه
ومخرجا لجزء باق جاريا
وذات وارث كصنف تعتبر
أوصى أبو ابنين بربع ما وجد

للباق بل مسألة للورثه
فضربت ثلاثة فى اربعه
نصيبه فنصفها ثم الثلث
بنصيب ابن ابو ابنين جعل
وما تبقى ذو وفاق متجه
اثنين فى ثلاثة أو احسب
فردا فثلثه فنصفه قد
من نفسها بنسبة الوصية
أو زد على المسألة الجزء الذى
زد ثلثا والنصف للثلث تبع
وبنصيب ابن وسدس الباقي
خمس على ثلاثة لم تلق
فخمسة بان النصيب البتة
ثلاثة من بعدها عشرونا
ثلثا على نسبة تلك الأسهم
نسبة نقص الثلث عن كل معا
لهم بتقديرين إن قد سمحا
والأكثر اقسام أو قسمت المثلا
فى ذا على تقديرى التفقه
لكل من أجاز صار ثابتا
ذا خمس حالات وحيث ذكرا
ثلاثة ونصف باقى الثلث
فثلثا المال نصيبا ابنتين
قسم بقى لابن بقى فقد وقع
سبع فقسمين يزيد البحث
وربع باق بعدها يستثنى
ثلاث أرباع نصيب نضعه
وصية تبسط أرباعا على
أربعة حاز فالإيصاء بأحد

أوله من أربع دع ثلثه
ثلاثة حيث النصيب تبعه
أو زد على مسألة الذى ورث
أوصى بثلث وبربع ما فضل
مسألة لثلث من مخرجه
لمخرج الربع بنصف فاضرب
مسألة الإرث من اثنين زد
أو زد على المسألة الإرثية
من فاضل مسألة التى لذى
من فوق أجزاء الوصايا للربع
أبو ثلاثة أولى استحقاق
المال ست ونصيب فبقى
فاضرب إذن ثلاثة فى ستة
زده على الحاصل كى يكونا
إن رد زائد على الثلث اقسام
لو قد أجزى أو نقصت أجمعا
إن ردت الوارث شيئا صححا
بكل ما أوصى به وأن لا
أو أقسم مضروب ذا أو وفقه
فبين حاصلين ما تفاوتتا
لمن له أجاز وليجعل ورا
نصيب فرد من بنين ورث
فالثلث النصيب مع قسمين
يتبعها أربعة الأقسام مع
كل نصيب خمسة فالثلث
أوصى أبوهم بنصيب لابن
باق ثلاث أنصبا ربعه
منه بقى ربع نصيب جعل
ثلاثة وعشرة كل ولد

وكسب فرد مائة ولم يقل
 قرعته يعتق وبالكسب نجح
 تخرج لغير كاسب يعتق من
 شيء بمثله من الكسب التحق
 شيئين عادل لمثلئ ما خلص
 فإن جبرت ثم قابلت حصل
 ثنتين مع أربعة أشياء
 فربع عبد ربع كسب تبعه
 بموته بما ينافي مطلقا
 كذا لو ارثى ومشبهاته
 فيه وكالإيجاب فيما رهنا
 فى مدة أوصى بها يبقى كذا
 أو نسج الغزل أو الحب طحن
 للحشو والأخشاب بابا وليكن
 وبيناء العرصة أو بغرس تى
 بر أو الأجود بالصيرة إن
 بما لذا أوصيت ضد ما إذا
 ونقله ويبيع مال ملكه
 زوجها وشركوا بالثانية

فصل فى الوصية

ديونه إيضاء حر كلفا
 فيه على الطفل ومن تجننا
 أقت أو إشارة تفهم لو
 إن كان ماليا مباحا واصرف
 حر جميعا مسلم إن حصلا
 عدلا لذى الموت فالغ الماضيا
 وأم أطفال بهذا أولى
 وقبلا تعاوننا ووجبا
 يبدل والثانى استقل إن شرط

أعتق أعبدًا ثلاثة وكل
 وارثه أجزته إن خرجا
 وإن لغير خرجت أعد فإن
 ذا ثلثه وإن له تخرج عتق
 مئى ثلاث إرثه وقد نقص
 فمئتين مع شيئين عدل
 عدل ثلاثمائة سواء
 ومائة تعدل أشيا أربعة
 يرجع عن تبرع قد علقا
 وفعل أقوى ومقدماته
 والعرض للبيع كما لو أذنا
 ووطء منزل وإيجار إذا
 لو قطع الثوب قميصا أو عجن
 أو جعل الخبز فتيتا والقطن
 كذا انهدام الدار لا فى العرصة
 وخلطه برا بما عين من
 وصى ببعضها وأوصيت لذا
 أنكروا أو تمر ذا تركه
 موص بثلث ماله والجاريه

صح لتنفيذ الوصايا ووفيا
 ومن ولى ووصى أذنا
 لا فى حياة جده علق أو
 لسانه أمسك بالتصرف
 مطلقه لحفظه المال إلى
 من مسلم وأن يكون كافيا
 واعتبر الحال بصيرا أو لا
 أوصى إلى اثنين ولو مرتبا
 ذا فى وكالة وإن فرد فرط

حيث ذاك وإن يختلسف
فليله القاضى وفرد قبلا
زيد وهذا دون زيد قبله
وصدق الوصى هل خان وفى
لا موت والد ورد المال

باب الوديعة

فى حفظه هذان أو فى المصرف
منفرد لا فى ضممت ذا إلى
فمع أمين أو فلا انفراد له
مقدار خرج قلت ما لم يسرف
قلت كذا القيم للأطفال

أودعت توكيل بحفظ المال
لا إن طرا نحو جلا أهل البلد
ذا المال أو وكيله فالقاضيا
بغير إيصاء مميز إلى
أو نقل المودع بالنهى بلا
حرز أقل أو بنقله هلك
بالإثم أو بنشر صوف ما اعتنى
أو أخذ العين له أو انتفع
أو بدل المأخوذ بالباقي خلط
والكل إن أتلف بعضا اتصل
كالنوم فوجه بنهى وسرق
أو عين الربط بكم فصحب
أو داخلا يربطه فضاع أو
أو ضيعت بأن يدل المودع
فى غير حرز المثل أو ينساها
لكن قراره على من يظلم
وكفرت أو دون إتمام غرض
مالكها للرد أو مع ذا جحد
قلت وذا الصحيح لا ما قاله
ومنكر اللزوم فى الرد اقبل
فلم يرد المال مع تمكنه
وضامن أخذها من السفية
وضمننا إن أتلفا الوديعا

فيضمن المودع بالترحال
بالمال لم يودعه فيه ووجد
فالعدل كالمات لا مفاجيا
عدل وإن أوصى فلم يوجد فلا
خيفة غارة ونار أو إلى
أو علفها بغير نهيه ترك
كلبسه للددود إن تعينا
لا إن نواه كركوب ما امتنع
فكله أو عينه فذا فقط
بالعمد أو بخلفه الهلك حصل
فى الير من جنب رقادا يستحق
بكفه وضاع منه لا غضب
من خارج فطر والعكس نفوا
مصادرا أو سارقا أو يضع
كالحكم لو سلمها إكراها
وليخفها عنه ومينا يقسم
ماطل فى تخلية إن اعترض
ثم استمع بينة له برد
مناقضا فى آخر الوكاله
أو قال ردها على الوكيل لى
كالحكم فى ثوب هوى فى مسكنه
والطفل لا إن كان للحسبة فيه
لا القرض والموهوب والمبيعا

قلت ومما قال شيخى ينبغى
وما بقصد الخل من جريال
فى نحو جلد ميتة لم يدبغ
تجويزنا إيداعه كالمال

باب قسم الفى والغنيمة

خمس الذى يحصل من كفارهم
وثن إن بيع أحماسا قسم
كسد ثغر ولكل من نسب
وذكر كأثيين يحتسب
ولفقير القوم والعديل
والمبقى بعد خمس كامل
بقدر ما يحتاج والزوجات
كذا إلى أن تنكح النساء
قدم بنى هاشم والمطلب
فالعرب الأسن فالأسبق فى
متى أراد وكتابا محصيا
سمى لكل فرقة عريفا
إن أيسا ومن يمت والمال قد
وما من الأحماس هذى الأربعة
أو بعضه يصرف باستصلاح
وما بإيجاف الخيول يحصل
فى الحرب مثل إن فقاً أو قلعا
أو أسره لا غافل وإن رمى
يصحب من جنيبة أمامه
ومن ثياب ولبام وأخذ
لا نفسه وبدل عنه إذا
وبعده الخمس كما مر بسط
لمتعاطى خطر ولو أحد
أو الذى يؤخذ بعده وما
فى شاهد الحرب له وإن مرض
بعد انقضاء حربه أو خرجا

والريع بعد الوقف من عقارهم
فللمصالح الأهم فالأهم
لهاشم ولأخيه المطلب
ولصفير معسر بغير أب
ولختامهم بنى السبيل
وكان للنبي للمقاتل
والولد والعبد وبالمات
ويستقل بعده الأبناء
ندبا فأقرب الورى إلى النبي
إسلامه وهجرة وليصرف
فليتخذ يثبت فيه الأقويا
وليمج من قد جن والضعيفا
جمع يعط وارث قسط الأمد
يفضل فى المرتزقين وزعه
فى الثغر والكراع والسلاح
لمسلم أزال منع مقبل
عينيه أو لطرفيه قطعاً
من حصن أو صف إلى الكافر ما
زينة ومركب ولأمه
سرجا وما للنفقات يتخذ
أرق أو فادى وما استحقب ذا
وما الأمير باجتهاده شرط
يكون من مال المصالح المعد
يبقى مع العقار أيضا قسما
أو ناله فى الحرب جرح أو قبض
من صفة حيث تحيزا رجاً

تموت فى أثناءه لا نفسه
أسلم أو محترف وتاجر
خذل وليخرج وللعبد وذى
يأذن له الإمام سهم وليهن
رأى الإمام قدر هذا جعللا
ملك إذا لم يك فاقد القوى
يعطى ويعطى من سواه واحدا
جيش الإمام راصد النصريه
وحيث لا يمكن قسم أقرعوا

باب قسم الصدقات

يقع ماله وكسب حلا
تفقهها من حاجه بموقع
من حاجة بموقع وما كفى
بالختم من قريبه يكفى المؤن
وحلفا ندبنا للاتهام
وإن يشا من بيت مال جعله
لفقه أبواب الزكاة واعى
قاض ووالى بلد وإن علا
فى الدين نية وقوله كفى
يرجى اهتدا أمثاله بالبينه
لمانع الزكاة والأعداى
وقدره إلى الإمام جعللا
كتابة لعجزهم وضوح
صرف ولو قبل حلوله فإن
أتلّف قبل عتقه ما أخذنا
وإن غنى ولو بنقد كثيرا
وإن بدت توبته إن أعدما
وأعطيا قدر وفا دينهما
صدقه أو استفاض فى البلد

لفئة بالقرب أو فرسه
ولأسير عائد وكافر
ولأجير مع قتال لا الذى
صبيا وللمرأة والذمى إن
عن غيره يعرف بالرضخ إلى
ولركوب فرس ولو سوى
ثلاثة من أسهم لا زائدا
شارك فى غنيمه السريه
بالقرب والكلاب عدا وزعوا

إن الزكاة للفقير ممن لا
إن كان لائقا به لم يمنع
الثان مسكين يقع ما وصفا
لا من يأنفاق من الزوج ومن
بقول ذين كافيا لعام
الثالث العامل فيها الأجر له
كحاسب وقاسم وساعى
أهل شهادة وكالكاتب لا
رابعها مؤلف قد ضعفا
كذا شريف يعطاء أعلنه
ومتألف على الجهاد
إن كان من تجهيز جيش أسهلا
الخامس الرقاب هم صحيحو
إليه أو سيده إذا أذن
يرق أو أعتق يغرم لا إذا
السادس الغارم إصلاحا يرى
وغارم لنفسه لا مأثما
وللضمان حيث عسر عمما
بشاهدين أو يكون الخصم قد

تطوع بالغزو من لا يأخذ
وفرسا ملك أو أعيرا
ابن السبيل وهو المسافر
مقصده أو أرض مال هو له
ولا نصيبين لوصفى مستحق
لمن بقوا والنقل غير جيد
بعامل وبناتنة هيا
آحاد صنف إن مُزكَّ يصرف
غرم سوى أقل ما تمولا
فى فطرة والمال فيما زكى
يسقط وفى الإيصاء والمنذور
فى بلد والنقل منه يلزم
من معهم يوجد ثم يحتم
عند الوجوب فإن استقروا
وحكم كل حلة فى البر
تميز بالماء والمراعى
أنعام فىء بصغار عرف
أولى وفى قريبه والجار
له ممون ما استجبت منه ذى
أصحها نعم إن الضيق احتمل

باب النكاح

والوتر والضحي ولزلقى هيه
وأن يخير النساء فيه
له على الزوج وأن يجييه
ورفعه المنكر والمصايره
كذا قضاء دين ميت أعسرا
وفرضها والفرض لا ما قبلها
لهم وتصويت عليه على
وباسمه ونزعه للأمته

سابع الأصناف سبيل الله ذو
فيما ولو لم يك ذا فقيرا
والنفقات والسلاح الآخر
لا عاصيا مع عسره ما أوصله
لا كافر منهم وممسوس برق
وسهم مفقود ولو فى بلد
واستوعبوا وجاز أن يكتفيا
من كل صنف وله التفضيل فى
وإن على شخصين يقتصر فلا
والنقل من موضع رب الملك
لا يسقط الفرض وفى التكفير
كذا إذا الأصناف جمعا عدموا
أهل الخيام المستحق منهم
نقل لأدنى بلد ذا الأمر
يصرف إلى من دون قدر القصر
كقريه بشرط الانقطاع
والصدقات سم بالله وفى
وصدقات النفل فى الإسرار
وشهر صوم والمدين والذى
وأوجه فى كل ما عن ذا فضل

خص النبى بوجوب الأضحيه
ونفل ليل وسواك فيه
كذا طلاق امرأة مرغوبه
والمصايرة من هو فى الصلاه
من غير قيد لعدو كثيرا
وحرمة الصدقتين نفلها
على قرابتيه والموالى
وأن ينادى من وراء حجرته

مستكثرا وخائبات الأعين
 بالله منه ونكاح الأمة
 لغيره قيل وثوم وبصل
 يسمى عمدا ولو هذا الزمن
 وأخذ الصفي من مغنما
 وخمس خمس فيئه والغنم
 تخفيفا أو كرامة محققه
 وحاكما لفرعه الزاكي وله
 إطعام ذى الحاجة وليذله ذا
 زوج من شاء ولم يأذنه
 ما فوق أربع وتسع فى الأصح
 وقبل أن يأتى بالتحلل
 إحرام فى التلخيص هذا نقلا
 قسما كذا صححه الاصطخرى
 حامد ثم البغوى يجب
 وضوء من سواه من غير وضو
 منامه بالعين دون قلبه
 كمثل ما يبصر من تلقائه
 وأن أمة له خير الأمم
 وشرعه ناسخ كل ما شرع
 ومنه يستشفى بيول ودم
 أول من باب الجنان يقرع

فصل فى العقد للنكاح ومقدماته

أن ينكح الولود ذات النسب
 وجهها وكفيها وإن لم يؤمرا
 ومن على الرؤية ليس يقدر
 بخطبة وخطبة للخطبة
 وغيره محرم للذكر
 لا لاحتياج كالعلاج يحظر

إلى الملاقاة وبذل المنن
 وحبس من تقله للعائذة
 وللكتيبة والتى دخل
 قلت وأن يكنى أبا القاسم من
 وبإباحة الوصال صائما
 أى الذى يختار قبل القسم
 وجعل الميراث عنه صدقه
 وأن يكون شاهدا وقابله
 وبالحمى لنفسه وبأخذا
 وإنه ممن يشا ومنه
 وبالنكاح هبة وإن نكح
 ودون مهر وشهود وولى
 قلت وأن يدخل مكة ولا
 وكونه بين النساء لا يجرى
 قال العراقيون والشيخ أبو
 وأن يصلى بعد نوم ينقض
 وبعض ما أكرمه الله به
 وأنه يبصر من ورائه
 وأنه للأنبياء قد ختم
 وأنها على الخطا لا تجتمع
 وأنه سيد ولد آدم
 أول شافع ومن يشفع

يندب للمحتاج ذى التأهب
 والدين بكرا بعدت وأن يرى
 إذا ارتضاها وهى أيضا تنظر
 يبعث من يأتى له بالصفة
 ومن نساء مس شىء شعر
 وإن أبين وكذلك النظر

تهتكاً فى سوءة فحلله لها وطفل لا مراهق ومن بالأمن لا من سره لركبه ما بلغت فى السن حد الشهوة والمتولى من سوى المميزه فى سوءة لكن كراهة رأوا محرمة واحتيط فيمن أشكلا تصريحاً لمنع لا لرب العدة يحرم بل ذى بعد ذى إن علما تجبر والسلطان فى التى تجن من مخاطب : وصحة النكاح تزوج أنكح وقبلت بعد تى لفظ تزوجت وزوج ورووا كان بمعنى هذه مترجماً محمد يندب إن تخللاً تنس حضور سامعين قبلا ولو بمستورى عدالة مضى يعرفه بعض الصاحيين أو يبين بسيد وفسق هذا ما نقل كافرة لا كافر لمسلمة وأنابل حالا وولى أن ينكحه لا العبد والسيد ليس يقهر عتق لها جميعاً حال المرض ثم يجد عن أب ويجبر تزويج من جنت لتوق فهمه من جن فردة يزوجان أن معيبة وأمة من عقلا وإن طراً بعد البلوغ رجحه مجنوننة تحتاج ثم العصب

ولا لما ليس بعد الكشف له ولا لمسوح ومحرم وقن أمرد والإماء بغير إربه كالنساء ومن رجال والتى لا فرجها قلت الحسين جوزة ولا مع النكاح والملك ولو قلت ولا يغمز ولا يقبلا وكالجواب خطبة المعتدة ولسوى الرجعية التعريض ما أجاب من يجبرها أو غير من نطقاً وجاز الذكر للقباح بقول زوجت وأنكحت ابنتى نكاحها تزويجها نكحت أو فى ذى خلافاً مثل أنكح وبما والحمد والصلاة بعده على بشرط تنجيز وإطلاق ولا أى فى نكاح لأشهادة الرضى لا الدين أو حرية فالفسق أن بحجة أو بتذكر بطلل للسيد المسلم تزويج أمة وبولى سيد بالمصلحه والنطق من سيدة ويجبر وبولى والد وإن عرض وبهما إذ بعضها يحزر لفقده وطء قبل ولزمه لا طفلة ولا من الطفل ومن يحتج وأربعاً وغير الكفاء لا وزوجاً مجنوننة بالمصلحه ثم الإمام بعد شورى الأقرب

أعتق كالمراة لكن الولي
إذن على ترقيب إرث نزلا
محل حكمه بإذن واكتفى
إجابة الملتمسات العقل
وخلف دين والصبا والرق
إغماؤه إلى البعيد نقلا
بالعضل لا المحير من معين
فقد المساوى أو فى الإحرام وقع
وكيل محرم وإن لم ينعزل
ولا احتياج السفية ينكح
وإن أبى السلطان والعكس جلى
ومهر من لاقت وما زاد هنا
وإن بدون الإذن ينكح راشده
زوج عبدا أمة له هما
بعتهما وتلك ثلث ونكح
ولقريش وإلى المطلب
عييا به الخيار ها هنا ثبت
وحررة كفوًا لغير من وصف
ونحو حسن ما به اعتبار
بالغير لا القاضى وبعض الأوليا
وبعده الأسن ثم يقرع
فى سابق اثنين وإرث عرس
ماتت والإنفاق على هذى نفوا
وتلك إن تحلف بأنى أجهل
يخلف بالبت وأن تقر ذى
وبنكولها ورد تغرم
تحرم من لا دخلت تحت ولد
كالبت ينفىها من المدخولة
وأم عم وأخ لا من نسب

لا الفرع دون سبب ومشكل
له بإذنه وحياتها بلا
وبعده السلطان للمراة فى
بالصمت فى البكر ويلزم الولي
وعتبه وسفه وفسق
كذلك الجنون لا العمى ولا
وأن يغيب مقدار قصر أو منى
مكافئ أو الولي الزوج مع
زوج سلطان وليس يستقل
والزوج فى وكالة يصرح
واحدة بشرط إذن من ولي
بما هو الأقل مما عينا
يلغو ومطلاق يسرى واحده
ولو مع الوطاء فلا مهر كما
كالحكم فى مريض موت قد سمح
وما نسبية ومن للعرب
أو هاشم تنسب أو من جنبت
وحرفة دنية ومن تعف
ولو بفضل خص واليسار
وجاز أن ذى والولى رضيا
وقدم الأفقه ثم الأورع
وصح من غير وقف للبس
إن مات واحد وإرث الزوج لو
وحيث لا يعلم سبق يبطل
سابق ذين فالنكاح للذى
لواحد فهى لغير تقسم
من نسب ومن رضاع للأبد
عمومة وولد الخؤولة
وغيرها لا ولد الزنا لأب

وأم أحفاد وجددة الولد
أو حرمت أصوله فصوله
أول فصل سائر الأصول
أصول زوجة وإن غشيتها
بالمالك أو بشبهة الواطئ كما
والمهر فى شبهتها دون التى
ومحرم الشخص بمعدودات
وجمع خمس ولعبد لا يحل
ولو به أختان صح فى الآخر
وجدت بين ذى وذى محرما
فإن تبين سابقة أو اشترى
أو بكتابة وتزويج تبسح
أنثى و بنت زوجها أو أمه
إن نكح السيد من لا تجمعا
أو لا وثنتين على الرقيق
بعتقه قلت وجدان الصفة
مع انتشار فى نكاح صح لا
وملكه وملكها وللذى
بدء ولو بعضا ولو كان الذى
به كأن يقول إن نكحتك
ثم النكاح بعد هذا يجرى
وبدؤه لأمة لو حره
ولو كتابية أو من بأقل
ولا التى غابت بعبدا والتى
ولو تسريا ومسلم ملك
دون الجوسية أو ذات الوثن
حر أو الحل وغير الحل
وحر بعض كالرقيق لو جمع
وأمة الكتاب دون مسلمه

و أخت أولاد من الرضاع قد
فصول أدنى من هم أصوله
وزوجة الأصول والفصول
فصولها أيضا ومن وطئها
فى عدة وفى انتساب فيهما
يزنى بها أو لمست كالزوجة
إن تشتبه صرن محرمات
جمع ثلاث وهو فى عقد بطل
وأنثيين أية تفرض ذكر
نكاحا أو وطأ بملك أو هما
أو بزوال الملك تحريم طرا
أخرى له ولا يلام من نكح
وخصصت مملوكة بالحرمة
ومن ثلاثا طلقت مجتمععا
فى الثانية لا ذى مع التعليق
شرط إلى إيلاج قدر الحشفه
شبهة ووطء ملك مثلا
كاتبه وفرعه للحر ذى
ينكحها علق سبق عتق ذى
بصححة فقبله أعتقتك
وأمتين حرما للحر
حصل أو له عليها قدره
من مهر مثل قنعت لا ذى أجل
غالت ورتقاء وبأمن العنت
ذات كتاب قل يجوز الوطء لك
وحررة وأمة أن يجمعن
يصح فى الأولى بمهر المثل
لحررة وأمة لما امتنع
لذى الكتاب قلنا محرمة

مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى يَعْلَمَنَّ
مَنْ قَبْلَ تَحْرِيفِ بَأَنْبِيَائِهَا
مَنْ قَبْلَ نَسْخِ لَا إِلَى التَّعْطِيلِ
وَقَرَرُوا هَذَا وَلَا مَتَّقِلْهُ
خَالَفَتْ الْأَصُولَ وَهِيَ مَهْدَرُهُ
وَرَدَّةٌ وَسَبْقُ إِسْلَامِ الْمَرْه
إِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتَ كِتَابٍ يَرْفَعُ
ثُمَّ نِكَاحُ الْكُفْرِ بِالصَّحَّةِ صَفِ
كَانَ مُؤَقَّتًا وَتَأْيِيدًا رَأَوْا
يُثْبِتُهَا كَذَا طَلَاقِ الْكَاْفِرِ
بِمَهْرٍ مِثْلَ قَسْطِ مَا لَمْ يَقْبِضْ
إِذَا فَرَضْنَاهُ مِنَ الْمَالِ
لَا قِيَمَةَ كَنْصَفِ زَقِّ خَمْرٍ
بِأَنْ نَفَى مَهْرَهَا يُؤَبَّدُ
وَحِرَّةٌ مِثْلًا تَطْلِيْقُهُ
نِكَاحِ إِحْدَى لَمْ تَكُنْ مَحْلَلَةً
أَوْ تَانِ ثَمَّ بِالثَّلَاثِ طَلَقًا
يَنْكَحُ بِمَا مَحْلَلٍ إِنْ دَخَلَ
بِهِ سِوَى الطَّارِئِ إِسْلَامِ أَحَدٍ
وَإِنْ طَرَا إِسْلَامٌ مِنْ هَذَا وَتَى
حَتْمٌ فَتَقَرَّرْنَا نِكَاحًا يَقْتَضِي
وَلَا الْحُكْمَ بِالْإِنْفَاقِ حَالِ الْمَفْسَدِ
وَلَوْ فِي الْإِحْرَامِ هَمَا قَدْ صَارَا
أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ لَهُ وَفَرَدَهُ
لِيَأْسَهُ عَنِ حِرَّةٍ تَخْلَفَتْ
تَعَيَّنَتْ وَالْأُمُّ بِالْبِنْتِ تَصَدُّ
أَوْ التَّى فِي عِدَّةٍ قَدْ أَسْلَمَتْ
أَوْ تَرْتَدُّ ثَمَّ تَسْلِمُ الْأُمُّ
مَعْتَقَةٌ مِنْ قَبْلِ إِسْلَامِ أَحَدٍ

وَإِنَّمَا حَلَّتْ مِنَ الْكُفْرِ مَنْ
قَدْ آمَنَ الْأَوَّلُ مِنْ آبَائِهَا
أَوْ التَّى تَعَزَى لِإِسْرَائِيلَ
وَوَثْنَى أَحَدِ الْأَصْلِيِّينَ لَهُ
وَحَرَمَتْ صَابِئَةَ وَسَامِرَةَ
وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهَا مَقْرَرَةً
وَالزَّوْجُ لَوْ قَبْلَ الدَّخُولِ يَقَعُ
وَبَعْدَهُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَفِ
وَلَوْ بَغْضَبٍ لَا لَذَمِيْنٍ أَوْ
وَلَوْ صَحِيْحًا أَفْسَدُوا الْمَصَاهِرَ
كَذَا الْمَسْمُومِ وَلِفَاسِدِ قَضِي
بِقِيْمَةِ قَلْتِ وَفِي الْمَثَلِيِّ
وَإِتِّحَادِ الْجِنْسِ اعْتَبِرَ بِالْقَدْرِ
لَا لِتَّى قَدْ فَوَضَتْ وَاعْتَقَدُوا
وَلَوْ طَلَّقَ الْأَخْتَيْنِ أَوْ رَقِيْقَهُ
ثُمَّ الْجَمِيْعَ أَسْلَمُوا فَلَيْسَ لَهُ
وَإِنْ جَمِيْعًا أَسْلَمُوا أَوْ سَبَقَا
فَخَيْرَةُ الْأَخْتَيْنِ وَالْحِرَّةُ لَا
قَرَّرَ لَا إِنْ قَارَنَ الَّذِي فَسَدَ
وَالْيَسْرُ أَوْ أَمِنَ الزَّانَا فِي الْأُمَّةِ
وَحَكْمُنَا بِالْحَقِّ إِنْ خَصِمَ رَضِيَ
تَقْرِيرُهُ لَوْ صَارَ كُلُّ مَهْتَدِي
وَلَا لِمَنْ قَدْ عَوَّهَدَا وَاخْتَارَا
وَعِدَّةُ الشَّبِيْهَةِ لَا فِي الرَّدِّ
مِنْ أَخْوَاتٍ وَإِمَاءٍ وَصَفَتْ
وَالْبِنْتُ لَا لِلدَّخْلِ بِالْأُمِّ قَدْ
وَحِرَّةٌ ذَاتُ كِتَابٍ قَدِمَتْ
إِنْ ثَمَّتِ الْحِرَّةُ وَهِيَ مُسَلَّمَةٌ
نِكَاحِ ذِي ادْفَعِ وَكِحِرَّةِ تَعَدُّ

وبعد ذين تدفع المؤخره
فهنا الحاوى من المتابعي
فالاعتبار فيه بالتيام
لا الغير والزوج فذى العتيقه
فحكما فى حق من سواها
والعبد ثنتين وبالحر التحق
أو قبل عتق صار ذا إيمان
ومعه إن أسلمت اثنتان
إن كانتا رقيقتين لا إذا
ثم طلاقه ولو معلقا
والفسخ إن فسر بالسراح
لا الوطاء والإيلاء والظهار
فى بعضهن واختيار اللاتى
له وللفراق عباد الصور
فإن يمى من قبله فكل
ووقف الإرث إلى الصلح ومع
على سوى الإرث كمن إحدى النسا
لا أن يطلق ثم يلبس من هيه
أو أربع من الكتايبات قد
تقدم تأخذ لا التأخر
وبالجدام والجنون والبرص
وعنة من قبل وطاء وقرن
بالعقد عمله ولا من بعد ما
وللولى بالذى عم إذا
وبعد وطاء المسمى إن طرا
بخلف شرط نسب وسلم
وولد من قبل علم ذو نسب
قيمته يوم ولادة متى
وبجناية فعشر قيمه

عن عتقها قلت وشيخى خيره
سهو الوجيز و الإمام الرافعى
من عتقت والزوج فى الإسلام
كانت زمان اجتمعاً رقيقه
وحقها حكم الإمام ضاهى
فيما إذا من قبل ما اهتدى عتق
ومعه ما أسلمت ثنتان
ثم يحرر تعينان
تأخر الحرة عن هذا وذا
لا أن يعلق اختياراً مطلقاً
تعينه هاتيك للنكاح
وجاز أن يحرر من يختار
قد اهتدى والكتايبات
واجب ليختار وعززه أصر
تعتد الأقصى قلت إذ لا حمل
تفاوت يجوز لا إذا وقع
طلق بالتعين ثم التبسا
إحدى الكتايبات والمهتديه
تخلفت والنفقات لأمد
وردة الأثنى خلاف الذكر
خير وبالجب ولو بها نقص
ورثت وإن طرا لا ما اقترن
زال وما من بعد موت علما
قارنه كمنع تزويج بنذا
من بعده كرده وخيرا
وضد رق لا بخلف الزعم
حر وللسيد حتى أصل أب
حيًا بلا بالخروج ميتا
من أمه لسيد مغرومه

في ذمة العبد كمهر المثل
قد غره لا بالمهر بل إن تك ذى
عليه والعاقد إلا السيدا
وتلك ثلث المال قبل ما استقضى
من قبل فسخها ولو قد طلقا
وإن تؤخره إليهما كفى
ومن تجن عقب الأهلية
بالعتق لا بالعيب أو على البدار
بعنة أو بعد رد تحلف
فإن لنفى عنة يحلف فلا
ترفع لقاض وبفسخ تستقل
في غير ذا النكاح لا إن ترضى
على الأصح غير مسقط لها
من قبل أن يجرى الابتاع
صور بما وغير مأتى واقعا
جماعها لا إن أتته بولد
ولا فى الإيلاء فقول المثلث
أو طلب ارتجاعها كالمودع
والمستحق إن يغرمه نفى
ومثل دار فى يد اثنين ادعى
بأنها بينهما نصفان
من ثالث والثان فى التشفع
كل تمتع له والعزل
لا الحل والتحليل والإحصان
والإذن نطقا وافتراش القنة
مهر وتعزير ويثبت النسب
وثبتت لأصله أميته
للابن من قبل أو الوالد رق
تثبت فيما الفرع منها ملكه

وذا وما ذكرته من قبل
وعاد إن يغرم بها على الذى
إن عتقت وأحصره فيمن عقدا
وعتق كل العرس لا عن ذى مرض
زوج برق مس لا إن عتقا
رجعيا أو إسلامه تخلفا
دون إجازة وللصبيبة
لا للولى وجهل عتق والخيار
إن حلفت عذر ولو يعترف
فسنة إن طلبته أمهلا
يطلب بالوطء وإن لم تعتزل
هذا ولو سافر واستقضى
قلت الرضى أثنائها وقبلها
كالحكم لو أسقط الاستشفاع
ولو بطلقتك ثم راجعا
لا إن يجده وصدق من جحد
ولم يلاعنها ولا ولا فى العنة
لا إن أتت لعذرة بأربع
فإنه مصدق فى التلف
رجوع مودع على من أودعا
ذا كلها فالقول قول الثانى
فمدعيها سهمه إن يبع
مفتقر لحجة والبعول
والدبر مثل القبل فى الإتيان
وفية الإيلاء ونفى العنة
وبجماع أمة الفرع وجب
وضد رق ولد لا قيمته
بالمالك بالقيمة لا إن تستحق
ولو وطى الجارية المشركه

ولتسر ليسر وحر الولد
وليهيئ فرعه مستمتعا
واستن شوها وتزويج أمه
إن شق صبر أو يخاف العنتا
ولو عجوز تحته أو رتقا
والمهر مهما يتعين تبعها
بالموت وانفساخه وبالطلاق
والعصبات قدمت فالأدنى
وبالنهار استخدم السيد من
وأخذها للزوج ليلا لا في
ومهرها لسيد فإن دخل
من قبله ومسقط من قبله
كوطاء أصل أمة زوجها
وإن تمت ولو بقتل الأجنبي
وأن يبعها سيد أو يعتق
نكاح هذه ومهر أصدقه
وحبسها في للمهر ليس لأحد
لمشترئها أن يطأ بعد الشرا
واشترط القبول في أعتقتك
ويلزم القيمة لا الوفا ولا
والمهر والاتفاق ليس يضمن
كالأب بالعقد وما يزيد من
وفي نكاح فاسد ووطيا
وإن يقل لعبد سافر معي
وزوجة تملك بعض البعل
وقبل وطاء مهرها يسقط لا
قلت فنصف مهر هذى أسقط
وبعد وطاء إن به اشترته صح
ملك مورث له ثم هلك

وبعضه في العسر في القول الأسد
أقربهم فوارث فوزعا
لأصله الحر الذي قد عدمه
بقوله بلا يمين ثبتا
أو طفلة إن احتاج يبقى
تعيينه وجدد المستمتعا
والخلع والعتق بعذر كالشقاق
وباستوا إن يضيق أقرعنا
زوجها والزوج لم ينفق إذن
غير ولو صاحبة احترام
سلمه ويسترد ما بذل
ردتها كقتلها وقتله
من ابنه من قبل إن أوجها
وحرة لنفسها فليجب
أو ولها أو وصى بمهرها بقى
لبائع ومعتق ومعتقه
ومهر مثل في نكاح قد فسد
وبائع إن قبله الوطاء جرى
لتنكحيني لا إذا الفتح حكى
يصدقها قيمتها ما جهلا
سيد عبد في نكاح يأذن
مهر على القدر الذي فيه أذن
في ذمة العبد وجد نفيا
أو أمة زوجها لم يمنع
منفسخ نكاحها كالكل
إن ملك الزوجة من لا دخلا
وليس شيء ساقطا إذا وطى
إن ضمن السيد لو نكح
مورث وبعضها إرثا ملك

من بعد وطاء فيكون المهر
ومحرمية ولا عذر ادعت
وبادعا الجنون والحجر لدى
أو الصبا أو عقده الوكيل في
والزوج مهما أجبرت فليحلف
قلت رأى تخليف هذى البغوى
وأن تمكنه وزوجت ولم
تركة وقبل وطاء شطر
راضية نطقا بها ما سمعت
عقد عهدنا ذاك أو ما عهدا
إحرام من وكل زوجا حلف
عند العراقيين والمصنف
والتولى وعن الجبل روى
ترض يكن مثل الرضى التمكين ثم
* * *

باب الصداق

بالعقل والبلوغ حبس النفس
تسليمه إن لم يكن مؤجلا
يوضع فالتسليم بالتمكين
منع سوى مبادر إن شاء رجع
طوق وتنظيف والاستحداد لا
تمهلها إلى الجهاز والسمن
مقرر وموت فرد منهما
يملك كمغصوب وخمرة ودم
بدون مهر مثلها ولا بن
بأم الابن أو بما شئت وقد
أو شرط الخيار فيما أصدقا
أن أعطى الولي ألفا مثلا
لامرأتين أو نساء بعوض
تعليمها القرآن تم افترقا
غير مساعد عليه ههنا
شرط الخيار فيه والسراح
وشرطها أن لا يطأها البعل
تُطلق كأن يزوج الحرة من
بضعا صداقا وليجب مهر العلق
صداق أو بالمهر ما تكلمنا
مهر فينفى مهرها أو أهمل
أو غير نقد ذلك المحل
فى يوم عقد ولها أن تطلبها
له وللتسليم قبل المس
وقد لغا إسقاط حق الفرض

كالثمن الصداق بل للعرس
ولو لغيرها الحبس إلى
وفى النزاع فلدى أمين
ومن يبادر يجبر الثانى ومع
لا هى بعد الوطاء وتمهل إلى
غير وأقصاه ثلاثة فلن
والمهر بالوطء ولو محرما
وموجب فساده بحيث لم
والحر أو يعقد دون الإذن
بزائد من مال الابن أو عقد
يجهله ولو بإذن سبقا
وإن للولى ألفا أو على
مثل نكاح واختلاع قد عرض
كذا تعذر كما لو أصدقا
قلت وشرطه الطلاق البائنا
مهر المثل مفسد النكاح
وشرط أن العرس لا تحل
ودون مأمور ومهر المثل إن
عبد له بالعبد أو أن يجعلن
وأن يزوج أمة من غير ما
أو قالت الرشيد زوجنى بلا
أو أنكحت بدون مهر المثل
فمهر مثل بدخول وجبا
من زوجها الفرض وحبس النفس
وليس فرض أجنبى يمضى

كذلك الإبراء قبله وجاز مع
بزائد عن مهر مثل لا
والاعتبار بقراءة الأب
وما به تفاوت الرغبة من
وما به تسامح العشير لا
فناقص قدر تفاوت وفي
بوقت وطء أرفع الحالات
والمهر ذو تعدد إن عدت
ونصف مهر واجب في التسميه
عاد إلى الزوج وإن أب دفع
قلت إن اختارت وإلا يعد
كأرش ما جنى على ما أمهره
يعد نكاحه بإذن السيد
طلاق عبد بعد مهر دفعا
أو نصفه لمشتز أو معتق
لمالك العرس أعتقها
لو مالك العرس لهذا أعتقا
من قبل وطء فعلى المعتق أو
أو نصفها للزوج أو من اشترى
كالخلع مطلقا كذا إيمانه
لابا لذى بسبب منها جرى
ذى زوجها فالكل قلت وهو
أيرجع المهر لعبد يشترى
بل مهرها الدين كما مر لغا
وخمرة تخللت في اثنين
ولو بعوده ولو أوصت بفك
بالاتفاق في نخيل ذى ثم
وترك سقى ورضاع لزما
وبدل الواجب يوم التلف

جهل بمهر المثل والذي وقع
على ممتنع وفرضه مؤجلا
قلت ومن ساوت لجهل النسب
نحو جمال وفصاحة وسن
من فردة فإن يكن مؤجلا
فاسدى النكاح والشرا اكتفى
عند اتحاد شبهة الوطآت
أو تعدد الشبهة ثم وجدت
في العقد أو فرض صحيح وليه
عن طفله والحمل ذو الفصل تبع
بالنصف من قيمة يوم المولد
غير وإن عبدا يبع أو حرره
ثم النكاح يفسخ أو يوجد
وقبل أن يظأ فكل رجعا
وحيث كان العبد مهرها بقى
أو باعها من قبل أن طلقها
أو باع ثم انفسخت أو طلقا
من باع كل قيمة العبد رأوا
بفرقة الأحياء وما وطء جرى
ردته شراؤه لعانه
كالفسخ بالعيب وعتق وشري
في الأصل والشروح جاء سهوا
كسلا ولا لسيد قد أمهرا
إذا بقى كجلد ميت دبغا
قد أسلما أو مترافعين
وأحرم الصائد والكل ترك
وأمة ترضع فرعا مع نظر
ملتزما بترك ذين منهما
من بعدها مع أرش نقص يقتفى

وعاد للزوج أقل القيم
لتلف من قبلها كالحكم لو
لازم حق بصداق اعتلق
أو بادرت بدفع قيمة إلى
أو قد أبت لصلة الزيادة
قلت رجوعه بنصف قيمة
ولو من الجنس على ما رجحه
وقيل نصفه بوزن تبرا
ويجبس المهر إذا لم تختتر
وثن النصف إذا لم يفض
أو قد أبى للنقص عند العرس
وصنعة أخرى وحمل وكبر
أو وهبته العين لا إن تبريا
فعود هذين إلى الزوج ثبت
ويقتضى إفساد نصف البدل
لمن حياة فورقت بلا سبب
ما بهما القاضى يراه لا قبا
لو ادعت تسمية وينكر
أو ادعى الولى للمجنونه
والزوج قدره كأن يدعى
فليتخالفنا ويعتق الأب
وعتقا إن حلفت وقد نكل
وزوجهما أقر بالنكاح
وإن تقم بينة الألفين فى
بيان مسقط نعم لو ذكرا
بلا فراق فلتحلف وندب
لمسلم فى يومها الأول مع
وحيث من يؤذيه ذو حضور
وصور للحيوان لا على

فى يومى الإقباض والتحتم
علقت الإعتاق كالتدبير أو
إن هو لم يصبر إلى زوال حق
صاحبها فلازم أن يقبلا
كالحمل أو كالصنعة المعاده
حليته بالهيئة القديمة
أبو على والوسيط صححه
ونصف أجر مثل صوغ مرا
وإن أصرت ما يفى به شرى
عن نصف قيمة به له قضى
كزراع أرض أصدقت والغرس
ينقص حسن العبد أو حمل الشجر
وقسط تالف وما قد بقيا
إن تلف البعض كما لو وهبت
خلع بنصفه ولا يعفو الولى
هذى ولا مهر أو الكل وجب
ولو على نصيف مهر فاقا
والمدعى من مهر مثل أكثر
وظفلة ما مهر مثل دونه
أباك أصدقتك قالت أميا
وفى ولاء الأب وقف يجب
ولو بمهر المثل دعواها حصل
من دونه كلف بالإيضاح
عقدين يلزمهاه وليكلف
بجديد لفظ العقد كى يشتها
وليمة لكن إجابة تجب
عمومها إلا الخوف وطمع
ومنكر كالفرش من حرير
فرش ومتكا ودهلين فلا

وحرموا حضوره وصنعته
يطعم هرة ولا من سالا
داع ولا يأخذ قدرا جهلا
مالكه من قبل أن يتلعا
جاز ولا يؤخذ ممن أخذنا
له وصار ملكه وإن سقط

باب القسم

جماعها فى الشرع والطباع
معتدة وناشزا ممثلا
فلم تجبه أو بغير إذنه
ها فرع على العاقل والولى
لم يؤذ ه الوطاء وصوله أمن
وليقتض للأخرى لفوت ما شرط
ثلاث الأقصى بقرعة فتح
وضعف ما لأمة للحره
ليلتها وهو بسبع خصا
بكر فى الثلاث خصها هو
قضى لغيرها وإلا الزائدا
ميتته لفردة والأدنى
مضى إلى ذى ودعا ذى يأمن
ومن خشى لحسنها يستثنى
من مسكن منفصل المرافق
فى الليل لا الحارس والأتونى
لكن على الضرة فى الأصل دخل
والغير فى مهمة وإلا
بوطئها لا إن يقل وعصى
وأية من كانت لظلمه سبب
ونحوه قلت لخوف قعدا
له امتناع لا لضرة أبت

إلا لشخص بالحضور شتته
والأكل عن قرينة قلت ولا
وفى صيام النفل إن شق على
رضى به وجائز أن يرجعا
ونثر نحو سكر ولقط ذا
كواقع فى ذيله وقد بسط

القسم ومع امتناع
لزوجتين ولزوجات خلا
بأن دعاهن إلى مسكنه
ترحل أو لغرض شرعى
وهو بأن يطوف بالمجنون إن
ووقت عقل لا يخص إن ضبط
وليلة أقله وفى الأصح
وجاز أن يتركه ن دهره
لا للتى تعتق قبل استقصا
جديدة ما وطئت أما سوى
وأن يسبع والتماسها بدا
وسن قسم فى الإما وسنا
فى ليلة من كل أربع ومن
قلت مضيه لقربى سكنى
ولتجمعا دون الرضى فى لائق
والأصل ليل لأولى السكون
وللذى سافر وقت إن نزل
لمرض خيف زمانا فلا
قضى بقدره وإن تخصصا
وبعد تجديد ولاء من نوب
فإن بليل تم يقصد مسجدا
نوبتها من ضرة لو وهبت

إن اتصال نوبتيهما حصل
فإن يضيع كإباحة الثمر
والصيدلانى بهذا قطعنا
بالبعض بالقرعة كان مثله
تخليف من قدر قرعت فى منزله
بزوجة فحقها فيه اندرج
منها أمارة النشوز يعظ
مضجها وإن تكرر أو درى
غير مخوف مع ضمان ما وقع
والحال أن يشكل فمن أهلها
إن رضيا إذ عنهما تو كلا

باب الخلع

أجله أو قدره ما علما
وغير مال لا دم وإن طلب
أو إصبعى أو فى غد بألف
وقولها فى الشهر بألف إن وافقها
أو لا ومع من استرقت دونه
إما بشرطه الضمان مهما يطلب
عليه إن صرح باستقلاله
يصح فيها إن تعد فى العدة
وكان معلوما كألف مثلا
وافق بإيجابا وأن قالت لذا
واحدة بثلثه أو طلقا
واحدة بكله أو سألت
أو حفصة خالعتها وعمره
باللفظ حيث لم يعلق رجل
من صوبه والصورتان مرتا
وقبل أن يتم كل يرجع
أهلية التزامه ومن سنفيه

ومنه خصها بمن شاء ووصل
وجاز عودها وما قبل الخبر
قلت الإمام ههنا الغرم ادعى
والزوج إن سافر لا لنقله
لا مدة المقيم أو بالبعض له
ومن ذواتى جدة إذا خرج
ولييق للأخرى وزوج يلحظ
وإن تحقق النشوز هجرا
أن لا يفيد جاز ضرب إن نجح
وإن تعدى فليحل بينهما
يبعث قاض حكمن كملا

مطلق خلع وفداء وبما
وفاسد وبالذى غصب
تطبيق نصف طلقة أو نصفى
فى غد أو قبله طلقها
والخلع مع من كوتبت مأذونه
يوجب مهر المثل بل مع الأب
بالمهر أو بما لها لا ماله
وصح لا لبائن فالردة
إذا جرى بعوض ثمولا
وبقبول وبنحوه إذا
طلق ثلاثا بكذا فحققا
عرسا ثلاثا بكذا فقبلت
صاحبتان فأجاب ضره
خلاف خالعتها فتقبل
فى الحال لا بأى وقت ومتى
وفصل لفظ قل ليس يمنع
إلا إذا علقه والشرط فيه

ورجعة ومن أبيها يجرى
أبدى بما من مال بنتى قالا
والدها إبراء عنه ضمن
فطلق الزوج فذا ارجعى
على كذا إن تقبلاه لزما
وغيرها وتقبلا فالملحقه
لكن عليها مهر مثل ههنا
شيئا وحيث قالتا طلقنا
ببائن وضده فى ذى وذى
يجابوب الأخرى فرجعيا رأوا
بفوق مهر المثل فالزائد من
ومهر مثل هذه كالنصف
وقدر ما حاجته إن لم يطلع
بنصف هذا العبد أو فلينقض
ضاربهم وتلك إن كان لها
مضاربا فى نصفه من بعد
مهر مثل وهما إن عدما
هذا ومهر المثل عنه عوض
سيدها يكون مما عينا
فيه مسمى سيد يقدر
وما تزد تغرمه بالإعتاق
غير مصرحين بالإلزام
عليك ألفا مقتضى الحاوى هية
تابع دون المعظم الغزالي
ذا عنده ملكا وبائنا يقع
باليد لا ملكا ولم تبين بذنا
نوع كان والمعيب
ذا الثوب والمروى وصفا جعللا
ورد إن شا قلت ذا غير قوى

وبدم وشرط إعطاء الحر
ولا نيابة ولا استقلالا
وبراءة عن المهر وأن
أو أنت إن طلقتنى برى
ولس فيهتين طلقتكما
لا بائنا وإن يقل لمطلقه
تطلق رجعيا والأولى بائنا
لو فردة تقبل ما ألحقنا
على كذا فامثل الأمر خذ
وأن يجب مطلقة بانة ولو
ونافذ خلع مريضة وإن
ثلث وبالعبد مساوى الألف
يكون هذا العبد للمختلج
من ثلثها واستغرق الدين رضى
ما كان سمى ومهر مثلها
وصية يأخذ نصف العبد
أو المسمى يفسخن وقدمما
فثلثى العبد حوى أو ينقض
وفى اختلاع أمة وأذنا
وكسب هذه وما تتجر
دينا ومهر المثل للإطلاق
والشرط والإخبار كالتزام
قلت من الشرط على أن ليه
رجعية ما أثبتت من مال
وإن يعلقه بإعطاء وضع
ومن بإقباض يعلق أخذا
ووقع الطلاق بالمغلوب
وفى على ذا وهو مروى أو على
أو أنه مروى وهو هروى

شرط ولا تغير منها أصلا
 طلاب غالب ومهر المثل
 للغير والزوج له المهر هنا
 ولا مكاتب وإن أعطتني
 وبعد أعطت وهو غير المروى
 لى ألفا أو على كذا إن شئت
 وشئت أو قالت له ومع طلقت
 قالت له طلق بألف إن قصد
 يجب به أو لم يرد شيئا تبين
 أو زاد أو أفادها الكبرى استحق
 قالت ثلاثا بكذا فطلقا
 مجاناً اقتصر على هاتين
 وباقيها بثلاثيه كانا
 مصرح نياية بالكذب
 صرح إنى نائب فى فكها
 ينقص عن مقدر قد وكله
 ما هو مهر المثل أو بعثق من
 لغوا وإن زاد وكيلها نفذ
 وقال فى الحاوى عليه الزائد
 وإن يضيف لنفسه فكله
 سمى وما زاد الوكيل غرماً

باب الطلاق

هزل سوى النكاح من تصرف
 بالهزل إذ هزل النكاح جد
 بالسكر لا حيث لسانه سبق
 معناه رام أو بالإكراه قرن
 لا السلم للمرتد والحربى
 ففردة وذات تعيين كما
 يبيح الاكراه وشرب الخمر

فى الصورتين الأوليين إذ لا
 وجائز حيثئذ للبعول
 وبالمعين الذى تبيننا
 وبغصيب خمرة لا قن
 عرسى هذا الثوب وهو مروى
 وطالق منى إن ضمننت
 أو طلقى فجاوبت ضمننت
 وطلقت وقصد
 به ابتداء فهو رجعى وإن
 إن عددا تطلب بألف فاتفق
 ألفا وإلا القسط مما نطقا
 واحدة به وطلقتين
 وإن يطلق طلقة مجاناً
 كقوله أما اختلاع أجنبى
 أو طفلة أو والد مملكتها
 أو بولاية أو الوكيل له
 أو عند الإطلاق له ينقص عن
 تحت مكاتب وحر يتخذ
 ولتعط مهر المثل فهو فاسد
 قلت وشيخى كان يستشكله
 وحيثما يطلق على المرأة ما

صح الطلاق من مكلف وفى
 قلت الأصح فى النكاح العقد
 ولو يظنها سواها أو فسق
 أو لقن اللفظ بلا فهم وإن
 ظلما بمحذور ككل شى
 إلا على اثنتين أو إحداهما
 فى عكسه وكلمات الكفر

والفطر لا زنا وقتلا وحتم
ولو بتعليق ولم بينها
إن كان قبل شرطه عتيقا
بقوله سرحت أو طلقت
وأنت طالق كذا مطلقه
يا طالق ونحو حل الله لي
طلقتها لطلب الإنشأ وما
وبكناية ككتب أنت
وبئان وبتة وبتله
مطلقه أطلقتك اعتدى ولا
وودعى واستبرئى رحمك
ونحو حبلك على غاربك
تزودى تجرعى ذوقى اذهبى
اغربى بنية أول لفظ توجد
طلاقها اختارى به قد نوي
اخترت نفسى ونوت أو أمى
لا الزوج والنكاح أغناك الله
واستبرئى يتلوه منك رحمى
كفارة لا إن نوى الطلاقا
لأمة فذا وكالعباره
ككل ما يعقده وما يحل
وما كنى لفطن وإن صرف
وشعرها ودمها لا فضله
ولا لمفقود ولو من بعد ما
فى طالق فى رجب إذا استهل
وطالق آخر أو سلخ رجب
أول آخر رجب أو صفر
وآخر الأول فالطلاق
وليلة القدر إذا تنجزا

إتلافه المال ومكره غرم
وصح تعليق الرقيق إلا نهى
خلاف من لا يملك التعليقا
فاديت أو خالعت أو فارقت
أو صيغ من سرحت أو مفارقة
محرم وكنعم إن يقل
يجىء من جميعها مترجما
خليقة بريئة وبنيت
وحرة معتقة ومثله
يغير الحكم إذا لم يدخل
بينى دعينى ألقى بأهلك
ونحو لست أندهن سربك
كلى اشربى اخرجى ابعدى اعزبى
وأنا منك طالق ويقصد
تفويض تطليق فجاوبت هيا
أو أبوى أو أختى أو عمى
ولا اقعدى اغزلى وما جا مثله
أنت حرام مع على الزم
أو الظاهر أو نوى الإعتاقا
من ناطق للأخرس الإشاره
أما الصريح فهو مفهوم لكل
جزء أو روح وعضو ككتف
وما بذات قائم فى الجملة
علق زوج والوقوع لزما
ويوم الاثنين بفجره مثل
فى آخر الجزء من الشهر ورجب
أو غيره أول يوم آخر
آخر يوم أول يليق
ليلات عشر آخر تجوزا

فى القول قلت إن ترد تحريره
وإن على الأول ليلة عطف
إذا مضى يوم بآخر الغد
ومضى العام متلو صفر
وقبل موت ذا بشهر فهلك
قال ثلاثا كل يوم أو سنة
وطلقة صبح غد وأولى
برد واط أو بمد الأزمنه
بينهما وطالق إحدا كما
لغير عرس وبشهر أول
وبائنا ومن سوى إن علما
فطلق اثنتان بل إن اختلج
وطالق إن لم أطلقك مضى
فيه وفسخ حيث رجعى ومات
وبعد لحظ إن تنب عن أن إذا
وزمن لا حقب أو عصر ولا
وطالق إن كلمت إن دخلت
وطالق إن كنت حاملا ذكر
فولدتهمما وكلمما وقع
لا إن يكن حملك ذا أو تا فما
معا ثلاث وغلأمين هما
كطالق مع انقضاء العده
وذكر اثنتين نال الوالده
ولسعاد إن تجب ومن لا
وقال زوجاتى أو نسوتيا
فذاك لا إن قال أنت واحده
لا من بكل قاصد التوحيد
أو غد أمس أو لها الآن ذكر
أو قال إن كنت كما سميت

أوقعته فى أول الأخيره
بالجر صبح والتجوز انصرف
وبالنهار مثل وقت ابتد
وسنة بأشهر اثنى عشر
عن فوقه قبل شهر بان لك
واحده واحده فى الراهنة
محرمين قلت قيده بشى
وإن يقل أردت يوما أو سنه
لزوجة وغيرها مكلما
رجعية أوقعتها فليقبل
ذاك وإن طلقتهما أو كلمما
أو كان قبل الوطاء طلقة تقع
قبيل موت وجنون من قضى
ولم يجدد مع بعض الطلقات
وبعد حين وإلى حين كذا
دهر فذا كبعد موتى جعللا
إن أولا بعد أخير فعلت
واحده والضعف للأثنى ذكر
طلاقها فطلق الكل يقع
شئ وإن ولدت إن تلدهما
كالفرد لا بآخر فى كلمما
وإن ولدت ولدا ففرده
ذكر الكل ونحشى واحده
تطلق بائنا ونادى جملا
طوالق وأى عده نويبا
بالنصب قلت جلهم ما ساعده
وطالق بالأمس أو أمس غد
ثم طلاقا فى المضى ذا أثر
مكافئها لها وإن أحييت

وقال قوم والإمام أن لا
وإن دخلتها وإذ وإن لم
ولو طالق بسنة وبدعه
وبصفات الذم والمدح
لمن به لم تتصف في الحال
نحوها بأن طلقت طلقتان
إن ولدت لأربع السنين
ثم لستة شهور وضعت
مضت ثلاثة قروء قلت ذا
إن انقضت مدة الاستبراء لا
أو ولدت فوق سنين أربع
منه ويحرم الجماع البتة
وحیضة بالآنف المستكمل
أو شاء ذا وموته قبل علم
في حقها يثبت لا ما يعلم
وكرناها وجميع صنعها
أو أربعاً أو الثلاث كلما
فزوجة كذب منه تطلق
من كلفت حالاً كما في الإيلا
ما عقلت ولو قلت بالقلب ذا
أكثر فالزائد عنها ألفياً
أو بعد موتها الثلاث تلفي
ونصف ثنتين ونصفاً منها
وربع طلقة كسبع وخمس
تصويرنا لكن بغير عطف
ثلاثاً إلا طلقة وقبلها
فذكره هنا من التكرار
ثلاثاً إلا أن يشاء الخالق
ما بينهما أو عليهن معا

ميتاً وكل ما استحال عقلاً
كمستحيل الشرع لا عرفهم
للغوى وليرضى زرعه
وطلقة حسنة قبيحه
أو قال للواحد من مثالي
ووقته له وللمعاني
وحاملاً إن كنت بالتبين
والوطء لا يحرم لا إن جومعت
وطالق إن كنت حائلاً إذا
مختاره ومعظم الناس على
إن قبل ستة شهور تضع
أو مع وطء للشهور الستة
وإن حضت ببدء المقبل
وطالق حفصة إلا إن قدم
وحیضها وبغضها إذ تقسم
من غيرها بحجة كوضعها
وطالقتان أنما إن حضتما
ثم سوى واحدة يصدق
طالق إن شئت بأن تقولاً
والعتق والتدبير شئت لا إذا
وطلقة إن شئت إن شاءت هيا
وطالق ثلاثاً إلا نصفاً
وطلقة بل اثنتين إلا نهى
أو قال نصفها وثلاث وسدس
ولو بأن كرر طلقة في
وأنت طالق ثلاثاً إلا
بين هذا الحكم في الإقرار
أو قال يا طالق أنت طالق
لا أن يؤخر النداء وأوقعا

رابعة أشرك إن يقصد إلى
علق كالظهار لا الإيلا إذا قرن
وإن يكن عن ضعفهن ما ارتفع
أو ثلثت أنصافها تنسى
تيأس والطفل ولا يكررن
حسب الذى كرر لا إن أكدا
أو قبل وطء لا إذا قال معه
كمثل إلا أن يشا المليك
إعتاقه ونذره والحلف
ثلاثا إلا أن يشاء طارق
كالعكس أو ثلاثا إن شئت إذا
أو علقاه بمنى اقضين
بعثق نصفه ولا ارتجاعا
وواحد فى اثنين يمنع عنهما
أو حرة عين من هى منهما
قلت وذا فى العتق لن يلتزما
يخالف البحر وشرح الحاوى
ذان بلفظ لا بأن يجامعا
ولو قد ماتت الثتان
أردت ذى بل تلك أو بل تنفى
عنيت ذى وذى فذا لا للأولى
مورث زوجة هذا قد ملك
كالفسخ أو راجعت أو ظاهرت
إن أطا وطئا مباحا أو إذا
لغو وبالفعل بإن أو بإذا
فحلف وليس بالوقوع
طلاقا إيقاعا وقوعا يسمى
من قبل بينوتها وبالحلف
عد معاده وإن وطء فقد

ما لم يزد عن عدهن وعلى
طلاقها إذ هو ممكن وإن
وحده فطلقة تقع
أو قال خمسا والثلاث استثنى
وكل قرء طلقة فى طهر من
فى حامل وما يكرر عددا
بغير فصل واختلاف قطعه
أو فوق أو علق لا المشكوك
أو طالق إن شاء أو إن لم كفى
لا فى الظهار والندا وطالق
واحدة فشاءها أو فوق ذا
تشاء طلقة أو اثنتين
وفى رقيق معسرين باعا
وفى رقيقين اشترى فردهما
كأن نسي وطالق إحدا كما
ووارث لا أن يميت قبلهما
ومقتضى إطلاقه التساوى
وبان بالتعيين إن قد وقعا
وإن يؤخره كفى البيان عصى
ولهما إليه إنفاق وفى
فقد أقر لهما أو قيلا
والزوج إن علقه بأن هلك
أو قال إن آليت أو طلقت
فطالق أنت ثلاثا قبل ذا
فطالق من قبله أنت فذا
لا فى سوى اللجاج كالطلوع
وليس إيقاعا ومع وصف ما
وصفة لا غير بالوقوع صف
أى بطلاق عرسه فإن يعد

فطلقة وبطلاق لهما
وقبل وطء امرأة فموحدا
وبطلاق هذه يحلف فلا
وإن حلفت بطلاق لكما
فهندان كرره ما طلقت
بر وبابتلاع ما بفيها
بأكل بعض ونزول من درج
يزول بالطرفة أو تنتقل
ولو بأكل قرص أو رمانه
قلت فتات القرص غير نافع
وذو اتهام قال إن لم تصدق
والخير الأول وإن صدقا ظهر
ومس أو قذف سوى الأحياء
ورؤية الغير الهلاك وتمام
وإن قرأه الغير وهو أمي
ومع ذهول الكلام وبما
وكل ما يسمى بعين وقدم
والقذف والقتل بمسجد به
لا مس شعره وظفره ولا
والهمس بالكلام أو من حيث لا
ولا القدوم بالذي مات ولا
مباليا وشاعرا في الكل
قلت رأى شيخى الوقوع حيث لا
مع قولهم بعدم التطليق
حالة إكراه وشبهه يعذر
وإن أطلق زوجة فعبد
فإن يطلقن فعشرة عتق
وكلما واحدة منهنها
طوالق فإن تعاقبن لزم

معيد مرات ثلاث لزمنا
وإن نكاح من أئنت جددا
تطلق إلا من بها قد دخلا
فطالق منى هند منكما
ولو بتميز النوى ففرقت
والقذف فالإمساك بر فيها
وبالصعود فالوقوف فالخرج
لغيره أو دون أمر تحمل
بر بترك أى شىء كأنه
عند الإمام وهو ميل الرافعى
بر بقدر سرقة لم أسرقى
بشارة والصدق والكذب خير
ورأيه وفى صفاء الماء
عدته وأقبل إذا العيان رام
ومطلقا لعزل أهل الحكم
يمنع سمعا لغطا أو صمما
كتابة سطر طلاقها سلم
قاذفه وفيه مقتول كهى
رؤية زيد فى المرأة مثلا
يسمعه ولو بريح حملا
من مكره أو ناس أو من جهلا
وهكذا اليمين دون حل
شعور بالتعليق أمرا مشكلا
على الذى يعلم بالتعليق
مع علمه فعند جهل أجدر
حر إلى الأربيع هذا العد
وخمسة زد إن بكلمة نطق
تلد فصاحباتها أو هنا
ثلاث فى الأولى ومن بها ختم

وطلقة واحدة فى الثانيه
 يلدن يطلقن ثلاث جمعا
 معية فالأخريان مثنى
 وفردة ثم ثلاث جملسه
 من الثلاث الباقيات واحده
 ثلث للأولى وللأخيرة
 معا وثان يتعاقبان
 ثلاث والثالثة اثنتين
 يتلو بطلقة والأخريين ثن
 إلا لو اضع عقيب واحدة
 فقط فذى تطلق طلقين
 أو فى أخير الطهر لا الحيض أسا
 فيه وطء أو فى حيض قبل ذا
 ظهور حمل لا اختلاص حصلا
 لكن إلى وقت وقوعه نظر
 به إلى الطهر وإلا سنى
 لكن تفريق الثلاث أولى
 معتدة والفسخ أيضا لا ولا
 تملكها ذا فلتطلق حالا
 منه لغا ويقع المتفق
 وما يقول الزوج أن تطلق هيا
 و الضد كالتطبيق والتسريح
 يقبل فى ثلاث أو قد وصلا
 كشرط سكنى ومجىء العيد
 لا إن بدت قرينة للقوة
 أو حله الوثاق عن مشدودة
 يومين قلت باطنا لا مطلقا
 لا أن يقل أردت إن شاء الصمد

وطلقة واحدة فى الثانيه
 وإن ثلاث ثم أخرى أو معا
 وثنان ثم ثان إن ولدن
 والأوليان تطلقان كله
 ثلث لأولى ولكل والديه
 قلت ولوتى ثم ثان ثم تى
 والغير طلقة ولو هاتان
 طلق أخيره وأوليين
 فى العكس للأولى ثلاث ولمن
 ضابطه إن الثلاث القاعدة
 فقط فطلقة أو اثنتين
 وإن يطلق حائضا أو نفسا
 كذلك الطلاق فى طهر إذا
 أو ماءه استدخلت العرس بلا
 من زوجة فذاك بدعى حظر
 وتندب الرجعة وليستأنى
 ولو على جمع الثلاث استولى
 وهو لمن يطهرها لم يجعلها
 وطلقى نفسك مهما قال
 وقبله يرجع والمعلق
 إن ذكرا من عدد أو نوبا
 ولو بالاختلاف فى الصريح
 وقصد تفريق على الأقراء لا
 بلفظ للسنة والتقيد
 وهكذا استثناء بعض النسوة
 كعتهها بزوجة جديدة
 أو قال فى مطلق ما قد علقا
 ودينوه فى جميع ما ورد

فصل فى بيان الرجعة

له النكاح طالقاً مجاناً
فى عدة لا ردة بالكلمه
أمسكتها على أو رددتها
ويعانى هذه الصراح
رفعت تحريماً ولا حصر لها
لم يشهد اثنين على الرجعة أو
بالوطء وليحرم ولا حد بلى
عادت إلى الإسلام قبل العده
رضى النكاح ثم عادت فرأوا
عن نسب حرم أو رضاع

باب الإيلاء

زوج بصحة الطلاق متصف
لا مع نحو شلل وقرن
فى الفرج والنيك وتدين نفى
وكافتضاض البكر أو ما شابه
لامست لا باشرت أو لن أدخلها
والمس والإفضاء والإتيان
عنك بتنجيز وتعليق قرن
من أشهر أربعة أو قدراً
أو يخرج الدجال أو ريح
فى أشهر أربعة لا يقدم
والعتق أو يلتزم الإعتاقاً
صيام هذا الشهر إن وطئت مى
أو عن ظهاري ثم عنه يعتق
ظهارة يعتق ولكن عنه لا
ثم مضى فإن جماع يجرى
بشهر انحلال الإيلاء ثبتاً
فأنت طالق بنزع الحشف
لذا ولا وطئت كل واحده

يصح إن راجع أى كانا
تقبل حلاً فجزت لا مبهمه
رجعتها راجعتها ارتجعتها
إلى أو قال إلى نكاحى
وبكناية أعدت حلها
وكتزوجت وبالخط ولو
لم ترض لا يجحد تطليق ولا
يوجب مهر المثل لا فى رده
إذا أنكرت الرجعة أو
تصديقها خلاف الارتجاع

يفسر الإيلاء بأنه حلف
على امتناع من جماع ممكن
كمثل الإيلاج وغيب الحشف
والوطء والجماع والإصابه
وبالكنايات كلاً باضعت أو لا
بها كذا القربان والغشيان
وجمع راسينا وساد أبعدن
أطلقه أو فى يمين أكثر
يمثل حتى ينزل المسيح
يموت أو يقدم حيث يعلم
وهو كأن يعلق الطلاقاً
والصوم دون قرب حنث وعلى
كأن وطئها فعبدى معتق
وأن يزرده إن أظاهر فتلاً
وفعتيق قبله بشهر
وباع هذا العبد قبل أن أتى
ودونه يبن عتقه وفى
إن غيبت والارتجاع فائده

أو لم يقل كل وإن يرد هنا
ولا أطاكن فبالجماعه
ولا أطاك فى العام إلا عده
فإن مضت أشهره المحكيه
ولم يحل بزوال الملك عن
وما بها مانع وطء إلا
تطالب الزوج به دون ولى
بالعرس مانع نعم إن كانا
وإن أبى طلقها من حكما
ثم لييسن أو يعين زوجها
حشفة ولو مع النزول
من غير ما حنث ولا انحلال
وحيثما طلقها أو ينتفى
ولو كيلها طلاب الزوج غاب
فإن مضى إمكانه ثم طلب

مبهمه عينها أو بينها
ثلاث زوجات فذا فى الرابعه
كذا ويستوفى وتبقى المده
ومن زمان رجعة الرجعيه
رقيقه ولم يطأها فى الزمن
نفاسا أو حيضا وصوما نفلا
وسيد بالقاض إن لم يحصل
بالزوج طبعى يفى لسانا
واحده ومبهما إن أبهما
وسقطت مهما يغيب فرجها
عليه أو ألقى وجن المولى
ولا نرى ثلاثه الإمهال
إسلامه وعاد فلتستأنف
بعد الشهر بطلاق أو إياب
عودا إليها طلقت ولم يجب

باب الظهار

بجزء أنثى محرم لم تكن
أو كان ذا تأقيت أو معلقا
كظهر أمى فى شهر خمس
عليك بالقدرة فليتضح
والرأس والعين وروح كنيا
طلاقها ولو بكل كلمة
أن يكن الطلاق ليس بائنا
فإن طلاق أو ظهار نويا
بتلو فكذا فلينفذ
نواهما خير بين ذا وذا
بغير قطع وعقيب المعرفه
أو راجع الرجعية المطلقه
فى مدة الظهار ذى التأقيت

تشبيه ذى التكليف من لم تبين
حلا وجزءها كشعر أطلقا
ذاك ظهار منكر فعرسى
ظهار إيلاء وإن لم أنكح
بالموت لا العود وفى كأميا
وأنت طالق كظهر عمتى
أراد معناه كلاهما هنا
وهى حرام مثل ظهر أميا
أو الطلاق بالحرام والذى
وعكس ما قلنا ظهار وإذا
ولحظة إن أمسك المتصفه
حيث بفعل غيره قد علقه
أو التى ظاهرها ووطئ تى

بعدد المحل أو لفظ جرى
 وإن أبان بعد وجددا
 فلتدم الحرمة حتى كفرا
 والقتل كفارته أن يعتقا
 سليمة عما يخل بالعمل
 وكالعمى لا عور وصمم
 ولو بعسر دفعتين أو عرض
 حر ولو عبدين لاثنتين
 أو أعتق الموسر بعض مشترك
 أو كان رهنا أو جنى إن نفذ
 وعكس هذا القول بالثبوت
 عشر لرجليه معا وأغمله
 بنصره لا إن بكف اجتمع
 ولا الذى كوتب دون مفسده
 بنية التكفير لا تعيينه
 وقت الأدا أو صوم شهرين تبع
 عبد له احتاج لضعف فى القوى
 عبدا ودارا ألفسا واستحسننا
 عن ماله أو غنما ذا حلب
 وضيعة إن باعها ثمسكنا
 دفع ستين مدا قلت يكفى لو وضع
 فكل من يعلم أنه حوى
 تدارك وقاتل لن يطعما
 وشبق إفراطه معلوم

باب القذف واللعان

غير الرقيق المسلم العفيف
 أو كانت الحرمة فيه للأبد
 فى الفرج قلت إن بحرم وصفه
 وفرج ذا وذكر منك زنا

تحرم كالحائض حتى كفرا
 إلا إذا اتصا بالأكدا
 أو عرسه ملك لغير واشترى
 وكوقاع صوم شهر سبقا
 رقبة مؤمنة بالله جل
 مثله جنون غالب وهرم
 كاملة الرق بلا شوب عوض
 فى نصف عبدين وباقى ذين
 ينوى لكل نصف كل من ملك
 نوى لها الجميع أو بغصب ذا
 أو كان مرجوا مريضا ففنى
 وأخرسا يفهم والمنفصله
 إلا من الإبهام والخنصر مع
 ولا الذى يفقد والمستولده
 فذاك لا يجزئ كفى جنينه
 وليعد المخطئ وذا للعسر مع
 ولو بلا نيته أو احتوى
 أو مرض أو منصب أو اقتنى
 لا أن تكن واسعة أو يغب
 ورأس مال كسبه يكفى هنا
 ثم إلى ستين مسكينا دفع
 مملكا أما خذوه ونوى
 مدا فمجزئه ومن لا لزما
 لهرم وممرض يدوم

قذف سوى الأصل لذى التكليف
 عن الجماع حيث يستوجب حد
 بلفظ نيك ولوج الحشفه
 وإن بتذكير وضد لنا

مع فيهم زناه أو ذا وزنى
ولست بآبن خالدا لا منه
شرعا كذا بما كنى بالنيه
زنيك بك وأنت أزنى منى
ابن الحلال أنا لست زانيا
لكل مقذوف ولو بفردة
عبد وإن أربعة تشهد فلا
ذكور أحرار وكل مسلم
أو طرأت من بعد ردة لا
أو مستحقه عفا وحلفا
قاذفه وبنكوله يرد
عنه ولم يثبت به حد الزنا
وكله يبقى أن البعض عفا
والسيد التعزير بعد الحتف
ولو جرى من سيد لعبد
بالرأى فى نكاحه أو ظنه
صدقها أو سمعه من معتمد
فى خلوة معها يرى المتها
ونفيه المولود إن يقنسه
معه مخيلة الزنا لا إن عزل
وهو على الولاء والفرع ذكر
ترجمة بترجمانين اكتفى
وفى لعان العرس لفظ اشتهر
تأتى وباعتقال مرجو وجب
تغليظه لذى اعتقاد أو لا
و بمقام مكة المعموره
وصخرة المقدس للمطهر
وللمجوس بيت نار لا صنم
ووعظا وخوفا بالصمد

وخالد أزنى من الناس عنى
أو ثبتت الزنا ويعلمنه
ولا لمنفى إن أراد نفيه
زنات بالهمزة لا فى الكن
تجيب زوجا عن زنيك لا كيا
يوجب ضعف أربعين جلدة
ولو بتكرار ونصفه على
أى: بالزنا مجلس حكم وهم
ولو بالاستيفاء قد استقلا
زناه أو أباحه أن يقذفا
أنى لم أزن فإن يحلف يحد
فحلف القاذف مسقط هنا
ويورث الحد كمال خلفا
ووارث الجنون فليستوفى
لغيره التعزير دون الحد
يباح للزوج إن استيقنه
مؤكدا بقولها وقد
أو استفاض مع مخيلة كما
وتحت شىء ومرارا مؤذنه
كما لو استبرأ ببيض إن حصل
مع اللعان منه وهو مشتهر
فى كل مرة من الخمس وفى
والزوج فى الخامسة اللعن ذكر
وتلك فى خامسة فى الغضب
إمهاله ثلاثة والأولى
بعصر جمعة وبالمقصوره
وبين قبر المصطفى والمنبر
كنيسة وبيعة لذى الذم
وللتى حاضت بباب المسجد

يجعل واحد يدا على فمه
فإنها موجبة في ثلثه
وهو لنفى الانتساب الممكن
وحد ذا في الحال لا في الحمل
عن اللعان لعسى إجهاض
منعت مولودك إن لم يعرف
سمعت ما سر وقيت الضير
وباحتماله ولا نفى أحد
من لم تبين منه بوطء اتصف
من جانبيين باعتراف من يطا
قلت إذا لقائف فيه المعتمد
هذا ولو بسبق جحد القذف
حيث بصدقه أو الكذب قطع
ثبتت عندنا كذا سقوط حد
به كذا إحصانها في حقه
إن رضيت ذميمة بحكمنا
بكرًا فزوجت بثان واتصف
ولم تلاعن جلدت حد الزنا
قلت وفي باب الزنا تدخلا

باب العدد

واطئ ولو في عدة إن لم تبين
استدخلت منيه أو وطيا
علق باستيقانها أن تبرء
يحتاشها دم ولو جلى زنا
أو نسيت أو بلغت لأعلى
لها ثلاثة من الشهر
أكثر شهر أولين كأحد
فإن تحض قبل الفراغ الأوله
فالعدة استأنفتا بالأقرا

وعند مرة لهن خاتمه
وقال رب المجلس اتق الله
واشترط التكليف للملاعن
ولو جنينا وقضى من قبل
لا أن يقل عرفت والإعراض
ثم إن استلحق كالتأمين في
غير له لا في جزيت خير
يلحق لا لنسب بملك يد
من توأمين وعقاب من قذف
بغير حل واشتباه شرطًا
ومع إمكان لحوقه الولد
إن كان في النكاح إن تسأل في
أو امتناع عدهن ومنع
وبلعان الزوج حرمة الأبد
لزوجة والأجنبي بنطقه
ويلزم العرس به حد الزنا
ولم يجب إن لاعنت قذف
بالوطء، ثم قذفها ولاعنا
لأول ورجمت لما تلا

تعتد حرة ولو كانت بظن
بفرقة حياة الزوج إن هيا
ولو صبيًا وخصيًا وامرءًا
ثلاثة القروء أطهار لنا
وامرأة لم تر حيضًا أصلا
مدة يأس نسوة العشير
وباق طهر ولمن تنسى يعد
وما سوى الأكثر لا احتساب له
وآيس قبل نكاح يطرا

بأشهر أربعة وعشرة
ممسوسة حالت بالأقصى منهما
له وحلى الحب والمصوغ
الكحل إن حرم فى الإحرام
والصبر لا فى ليها للرمد
ودون ترك ما ذكرنا تنقضى
تعتد بالأقراء ونصف غير ذا
يمكن من ذى عدة فى الكل
قوابل أن لو تدوم صورت
لعدم الإمكان فى الأصح
من أربع من السنين والأجل
والناكح الثانى حيث أمكنا
ومن زمان الوطاء إمكان الولد
أو موته عنها أو التطليق
وبين توأمين الأقصى مع خلل
إذ هذه المدة للحمل الأقل
آخر فاشترط كونه أقل
أقله أربعة شهور
فى الظهر ضعف ستة وعشر
ولحظتان فى الجميع البتة
وأربعون والإماء اثنتان
سبع إن الطلاق فى الحيض وقع
ولالإماء مع ثلاثين أحد
فى غير أشهر ولو من خالفت
وقت الطلاق الاتفاق حصلا
على زمان الانقضاء لا مطلقا
حيث على وقت الولاد اتفقا
بالاتفاق أنها فى العدة
وقت ارتجاع إن نزاع حصلا

وبوفاة الزوج وهى حرة
وبطلاق بائن قد أبهما
وتترك التزيين بالمصبوغ
والخضب قال والطيب وفى الطعام
ودهن شعر واكتحال الإثم
وبالنهار مسحت لا الأبيض
وغير حرة بقرأين إذا
وبتكمال انفصال حمل
ولو نفى ولحمة إن أخبرت
لا علقا ومع صبا أو مسح
وإن تلد بعد انقضاء لأقل
من الطلاق لحق الزوج هنا
وأحق القائف فيما قد فسد
وعدة الوطاء من التفريق
أقل إمكان لمولود كمل
سته أشهر وقلت مع خلل
فإن تحللت يكن ذا حملا
لرافعى البحث والتصوير
لحم ثمانون قروء الظهر
ولالإمام عشرة وسسته
ولذوات الابتداء ثمانى
معها ثلاثون وأربعون مع
كفى الطلاق بولادة الولد
ولحظة فى كلها وحلفت
عادتها ووقت وضع إن على
ونفيها الرجعة إن يتفقا
والزوج فى أى زمان طلقا
وأنه راجعها من مدة
كذا بالاتفاق منهما على

فى وقت الانقضاء وأى سبباً
وإن مضت ونكحت ثم ادعى
وهى له ومهر مثلها على
وحيث لم يشهد له عدلان
فإن تقرب بارتجاع الأول
فباليمين مهر مثل كله
إلا إذا ادعى على مستبهمه
فإن تقل طلقتنى وهو نفا
وجازما يحلف مهما يقل
وليس يقبل ادعا شك المره
إن تتفق أو حملها لمفرد
أو قد رأت وتمت الأقرا ولم
أما لشخصين فيالحمل بدا
ووطء الزوجة فى العدة به
وبعد ثنتين والإنفاق
وفى اعتدادها لتطبيق رجوع
وانقعت بخلاطة الزوج لمن
وبالجماع فى نكاح قد فسد
أو بعد تجديد مع الوطئية
وروجعت فيما تبقى وإلى
ولازمت مسكن فرقة وإن
أن تنتقل أو فى طريق تكن
ولقيام الحد والمهاجره
وخيرت فى سفر لم تنتقل
قوم التى فى البدو أو تقيما
بعد قضاء حاجة كذا فى
ومدة المسافرين أعنى
كمثل ما لو خرجت معه لما
وإن تقل بإذنك انتقاليه

فى رجعة والانقضاء إن أطلقا
رجعتها فشاهادها سمعا
ثان لهدى إن يكن قد دخلا
حلّفها إن شاء دون الثانى
أو تنكر ارتجاعه وتنكل
غرمها ولم تصر عرساً له
تحت امرئ زوجية مقدمه
هذا تكن زوجته إن حلّفا
إنى لا أعلم أو فلينكل
والاكتفاء بالعدة المؤخره
حيث دم مع حملها لم يوجد
تضع وإلا بعد وضعها تتم
ثم لتطبيق بدأ وجددا
تعلقت وقبل وضع المشتبه
ها إذا كان به الإلحاق
زوج وقبلها وقبل أن تضع
تعند لا بالوضع فيمن لمن تبين
ولتبين وهى إن تطلق بعد رد
استأنفت كأن يطا الرجعية
أن وضعت إذا أحست حبلا
لوارث يرضى ومسكنا إذن
لا لاحتياج مطعم وقطن
والخوف فى نفس وفى مال المره
فيه كما لو أحرمت أو يرتحل
فى قرية ثم لتعد لزوما
مدة إذنه وفى اعتكاف
إن لم يعين مدة فى الإذن
يحتاج ذا وما لها أن تحرما
يلحف لا وارثه بلى هينه

وحيث لم يلق بها فما دنى
ويدخل الخلوة حيث جاريه
وامرأة يهاب عند الطالق
ولم يجز ولو لقوم خلوه
فى عدة الأشهر باع داره
أبدله لها وبالإعسار
قلت فإن ينقص زمان العدة
للغرماء زائدا وإن يزد
وحيث لا استقرار بالأقل
قلت ومن فى داره لو طلقت
على الغريم إذ بعين المسكن
واستقرض القاضى على من بلده

فصل فى بيان الاستبراء

محرم تزويج كل من غشى
لا أن تزوج ذى وذى من نفسه
كطالق كانت له منكوحه
والرفع للردة والزوجيه
إلى مضى حيضة إن تكمل
قلت الإمام قال ذا أن يمضى
إن لم يكن كذا فلا حتى تضع
والشهر والوضع ولو من الزنا
وعدة إن اعتدادهما اتجه
وبعد إسلام الجوسيات
والقول للسيد فى أخبرتني
وأنا بعد حيضها والسيدا
إن هو لم يدع الاستبراء وفى
أن ليس منه وأن الشخص اشترى
يحمل الملكين الحق نسبته
هذا إذا بوطنها أقرا

من الإماء وزائلات الفرش
وبحصول ملك غير عرسه
والرفع للكتابة الصحيحة
تمتع ووطئه المسببه
وإن وطئ وانقطعت بالحبل
من قبل وطئه أقل الحيض
كما لو الجماع فى الطهر وقع
من بعد أن يلزم ملكه هنا
وبعد أن طلقت المزوجه
والوثنيات ومرتبات
به ولم يطأك من ورثتى
أحقه عند الاحتمال الولدا
ولدت منه إن يكذب يحلف
زوجته والولد الذى طرا
به وصارت هى مستولده
بعد شرائها بغير استبرا

باب الرضاع

وحاصل من درها وإن غلب
أو الدماغ قبل حولين بشى
كلفظه لها يقينا حرما
أو ممن استولدها ومن نسا
يثبت بين أحد من هؤلاء
إليه من عليه قد در اللين
ينتسب الرضيع إن يأس حصل
لزوجة الشخص وإن أباها
لزوجته كيف فيهما وقع
فليس بالمدفوع للأولى إذا
للدر إلا برضاع الثانيه
مها بلا وطء وإن قبض وقع
أن شهدت بشرطه مرضعته
وأما والبنت لا إن ادعت
زوج إلى التي نكاحها اندفع
للزوج لكن بعد وطء أجمعه
حولين وهو مسقط لمهرها

باب النفقات

رتقاء أو مريضة أو ذات جن
أن بانة المرأة إذ لا حبلا
وجهين قلت لكن الثاني أسد
من شبهة أو مع زوج أكلت
إن لم يضر أو دون إذن ذهب
لها ومثل اليوم ما ببعض
بشرط حكم حاكم وأبا
عادت ومن ردها بالسلم
بالنقل ومن لا راتبة كعرفه
بعد النكاح أو قضاء وسعا
تليك مد حبة صحيحه

حصول در فى حياتها حلب
إن حصل الجميع فى معدة حى
لا الحقن خمسا لا بتحويل وما
ولو من المستولدات خمسا
لا أخوات أو بنات قلت لا
أو من تفرقن على من ينسبن
ومن ذكرنا إن من اثنين احتمال
عن أول ومرضعا لبانها
ويدفع الطارى النكاح واندفع
قلت فإن يصدر على الترتيب ذا
فى الأجنبية تعد الساقية
ولو بقوله وقولها دفع
لا يسترد منكر ويثبته
لا إن أرادت أجر ما قد أرضعت
ونصف ما سعى أو الكل دفع
ونصف مهر المثل غرم مرضعه
لا إن ندب قبل كون عمرها

أوجب لعرس مكنت زوجا وإن
ولو صغيرا لا صغيرة إلى
أو وضعت وإن قضى على أحد
مثل الإمام اختاره أو حبلت
أو وطأ أو تمتعا بها أبت
أو دون زوج خرجت والغرض
لكن بعود طاعة إن غابا
أو أمكن الإياب بعد العلم
أو أمسكت أو صلت المتصفه
يوم عاشورا ونذرا وقعا
بالمع كل يوم الصبيحه

له على المسكين والمكاتب
من صار ذا مسكنة إن كملا
تخدم وهي حرة فليخدم
أمتها مدا بأدم ما رقا
لنفسها فإن ذا لا يلزم
منشئه أن لمن تخدم من
مدا وثلثا وعليه العمل
من زيت أو سمن وإن لم تأكل
نعلا سراويل قميصا ومعه
أو الحرير عادة المكنان
طراحة وثيرة شتاء
آلة شرب وطبخ وغذا
والخبز والمشط وما تدهنه
وأجر حمام لفرط القر
والبغوى أنه فى البرد
دخوله والرافعى أيده
أجرة حجام ومن يطيب
للحيض لا النفاس والجماع
حتى انقضت أو ملكا أو إجارة
ما منه تستحى كماء حملا
فى ذا اقتدى واختاره الغزالي
والرافعى يصطفى أن ليس له
يعطى التى تخدمها كملا
توزيعنا له على ما يفعل
لريب أو خيانة يعرفها
ومن خروج ودخول المسكن
وجاز أن تعاض عنه الدرهما
وعساد بالموت لما يستقبل
أقل إنفاق لحاضر الزمن
قبل دخوله فبعد الصير

غالب قوت ثم فالمناسب
ومن برق مس مع نصف على
ورطل لحم كل أسبوع ومن
بحرة أو أمة أو أنفقا
وليعطها خفا وحيث تخدم
وقدر مدين ورطلين وعن
ووزنه رطلان قلت نقلوا
على ذوى اليسر وقرب مكيل
وأبدلت تبرما ومقنعه
جبة فز أو من الكنان
وأمتعت لحافا أو كساء
مخدة حصيرا أو لبدا كذا
من خزف وحجر ومؤنه
وللصنان مرتك كسندر
قلت الذى أورده الماوردى
وغيره يلزم فى المعوده
فى الشهر مرة وليست تجب
كثمن الماء بعد الانقطاع
ومسكنا لاق بها إجارة
وجاز أن يخدمها كالكنس لا
للمستحم قلت بالقفال
وجهان آخران فى ذى المسألة
ثم على ما قاله القفال لا
احتمل التشطير قلت الأعدل
وأنه يبدل من تألفها
ومنعها من ممرض ومنتن
أصولها لا فردة من الإما
وبالنشوز فليعد ما يبدل
وكان ملكها ومن يعجز عن
أو كسوة أو مسكن أو مهر

أو مكن الزوجة من أن تنقضا
له ففى الخامس أى منهما
وبرجع عن رضى تنى
لا يلزم الوفا وملك السيد
لأخذه ويعه إن أيد لا
وعرس ليومه وليتته
ولو كسوبا ما به استقلا
فوارث من ذين قدم الأب
أم وفى الأخذ بعكس جعل
وللقليل لا يسد أقرعا
وواجب العرس بلا افتراض
وصرفه من مالها لترجعا
ولقريب عاجز عن قاضى
فهو على أم الصغير وجبا
عليه إن لم يتبرع غيرها
أخرى وعن نكاحه ما انفصلت

باب الحضنة

والعقل والإيمان أى للمؤمن
وأنها ترضعه إن كانه
فى حضنه وإن رضى أن تدخله
إن قال لا يدخل دارى يمثل
ونسبة الرق لسيد جعل
ويشبه عند اتهام للعصب
ولاية الإسكان باقى العصب
منقذح التهمة لو ينفرد
والأب والجد ونحو العم
للأم بالإناث مدليات
أب كذا فأب ذا فوالدات
مولود أصلين فوالد فأم
لولد لأبوين يوجد

ثلاثة يفسخه الذى قضى
صبيحة الرابع بل إن سلما
وإن لثالث يسلم تبنى
خلاف الإيلا والرضى للأبد
منفق مملوكته وأهلا
ويلزم الفاضل عن تقوته
لفرعه وأصله مقلا
ثم الأصل ثم الأقرب
وقدمت أباه أعنى على
وللتساوى بالسواء وزعا
ويستقر ذا بفرض القاضى
وأخذه للأم حيث منعها
به إن منع الأصل كالأستقراض
أشهد كالحد وإرضاع اللبا
ثم إذا تعينت وأجرها
وجاز أن يمنعها إن حصلت

الشرط فقد الرق للمحتضن
وواصف الإسلام والأمانه
ومبطل نكاح من لا حق له
وعاد أن تطلق كعود الشرط بل
وإنما يحضن من لا يستقل
إسكان بكر لأب فأب أب
قلت فإن تتهم البكر حبى
وقولهم كاف وأما أمرد
فامنعه من فراقه للأم
تقدم الأم فأمهات
قربى فقربى فأب فأمهات
أب على ترتيب ما قلناه ثم
يتلوه حالات كذا فالولد

ثم أب يتلوه بنت فرع أم
للأب ثم عممة لأم
بنات خالات فأخوال تلا
فولد عم دون من لا إرث له
وبنت أخت تسبق المنتسبه
قلت فلا حضانه لمحرم
إرثا ولا للذكر الذى هو
ومرتضى مميّز فإن رجع
إما زيارة وإما للأب
وأخذه طفله وطفله
قلت لخوف الدرب والقطر الذى
فإن ترافق يستمر وسوى
بل مشبه ابن العم لن يسلم
وإن هموا تدافعوا الحضان فمن
وللرقيق ما كفى عرفا وجب
أو لقمة أو لقمتين بدسم
وخشن فى كسوة وحملا
ولا تعين ما عليه ضربا
دون عمارة العقار وليبيع
ثم بيت المال لا يضر
تجبر مستولدة إن ترضعا
كالقلم قبله وحررة إذا
وحيث در فاضل عن ولد

يتلوه فرع الجدة للأصلين ثم
إن فقدت يحضن من قد سمى
بنات عمات بنظم هؤلاء
تقدم الأنثى بكل منزله
إلى أخ إن كانت فى مرتبه
أنثى دلت بذكر أن يحرم
لم يرث المحرم والغير سوا
جاز فإن يختار أبأ فما منع
إرساله لحرفة ومكتب
إن سافرت أو والد للنقله
يغى لنحو غارة لم يؤخذ
والده من عصبات كهو
كبرى وسلمها لبنته معها
عليه إنفاق عليه إن حضن
لكن جلوس معه للأكل أحب
روغ قلت من ولى الطبخ أهم
طوقا وجهده الرقيق بذلا
وعلفه سائمة إن أجديبا
جزءا وكلا وليؤجر إن منع
فرع مواشيه بنزف ما يدر
مولودها وبعد حولين معا
وافق زوج لا سوى ذا مع ذا
فجائز إجبارها للسيد

* * *

باب الجراح

ومعقب لتلف المعصوم فى
إما بإيمان أو الأمان
كقاتل النفس وكف من سرق
والمحصن الزانى على الأنداد
وذا على شبيهه بمدخل
يقصد فى العادة بالمنعوت
مباشرا أو سببا أو شرطاً
به وإهدار دم لا يلتبس
والرش إلا لعموم مصلحه
وحفر ما ضر المرور كل
لغرض الخافر لا إن صدرا
مثل الجناح والبناء وضعه
فى الملك فوق عادة وصاحا
جن أو أرعده فطاحا
فغرق الصغير لا إن جعله
أو أوقدت فى السطح فى الرياح
يسقط والجميع نصفاً يعتبر
وأول الشرطين كالمحفور
فى النفس لا على محارب بلا
ويوجب الضمان أيضا لاله
ولو مكاتبا وبعضا مثله
ولا لآذن وفى قطع سرى
كالمكث فى النار ولا أن يزعم
فى كامل النفس لدى الموت مائه
وولدى لبونة وحقه

حالين من إصابة وتلف
بجزية والعهد للإنسان
فاعصمهما على سوى من استحق
وأهل ذمة وذى ارتداد
فى تلف لا صفة لم تثقل
تلفه بالظلم للتفويت
كقاعد يعثر من تخطا
من ذى القعود وبقائم عكس
كغبرة ونحو قشر طرحه
فى شارع وحيث هذا الفعل
إذن الإمام وله أن يحفرا
ذا ميل لا إن يمل ويسعه
بالطفل قلت أو نضى سلاحا
من علو أو علمه سباحا
فى موضع ذى سبع فأكله
أو بارز الميزاب والجناح
أقوى كأن رداه ذا وذا حفر
ونصب نصل موجب التكفير
بجزئة كذا القصاص جعلاً
وعبده فى وقت صيب ناله
بيع مكاتب أباً وقتله
وتارك موثوق دفع ما طرا
كفرا بدار الحرب أو صفهم
قد حمست بنت مخاض بجزئه
وجذعة فى الخطا استحقه

كعبده يعتق والحربى
كجرحه عبد لغير فعتق
سيده منها أقل ما وجب
وأرش ما جناه حال الملك أو
كقطع كف عبد غير فعتق
رجلا لسيد أقل تأديه
وأن يعد قاطعه فى الرق
كان الأقل من سديس ما يدي
وقتل من أخطا فى ذى رحم
هذا هو الأصح عند المعظم
وحرم وشبه عمد نظره
فمات فى صعوده بالزلقه
تساويا وأربعين خلفه
واستدرك المخطى ولكن ضمنه
من يوم موت وجرح منه
مقدار ثلثها لكل واحد
لداه عما احتاج من دينار
أو حصة القليل ممن حسنا
أنشى من الفعل إلى الفوات لا
يرتبون إن وفوا وحصنا
والمعتقون كامرئ وشبه
كفى النكاح وعن الذمى لا
ثم بيت المال بالإسلام له
كذا من أرش تلف السابق ما
كالعتق والردة والإيمان
قلت المراد خطها فحررا
كان على سيده أن يفديه
ونصفها يغرم جاني القتل
والشخص خالص بأن يهلك فى

أسلم والمرتد بعد الرمى
ثم سرى فمائة أدى وحق
بعد بما جنى على ملك ذهب
قيمته وخيرة الجاني رأوا
فآخر الأخرى وآخر التحق
من نصف قيمة ومن ثلث لديه
ويجرح المذكور بعد العتق
والنصف من قيمته للسيد
قلت: مناسب لمخط محرم
وحرم البيت أصيب أو رمى
بكرهه على صعود شجره
ستين بين جذعة وحقه
أى حاملا بقول أهل المعرفة
يؤخذ فى الآخر من كل سنه
وما سرى من وقتها اجعلنه
من وسط أى مالك الزائد
ربع وذى عشرين نصف جارى
ولى نكاح بفرض من جنسى
قاض بفرض فاسق معدلا
بعضية المعتق والذى جنا
كل امرئ من عصب الكل به
يحمل حربى ومثل حملا
ثم من الجاني كجحد العاقله
زاد إذا جرا لولا تقدمها
فالعبد أن يقطع يد الإنسان
فذلك القطع إلى النفس سرى
بالأنزر القيمة أو نصف لديه
وفى تعمد بقصد الفعل
غلبة كالسحر أن يعترف

ظمان والنصف لغير علم
وينهش الأفعى وقتل غلبا
ويلقى الشخص بماء مغرق
فى الماء إن أغرق أو يجرح
كسقيه الدواء ومثل غرز إبره
قد ثلاث ممن جنى لا العاقله
أو إبله وبالمعيب لا يدى
دون مسير القصر ثم قوما
مختلفات الحكم والأبدان
وخائطا فى اللحم غير الميت
والنصف فى الخنثى وفى ضد الذكر
ثلاثا وللعباد للأوثان
أو من كالزندق ثلاث الخمس
دعوة أو منا مع التبديل
وقيل هم قوم وراء الصين
يؤدى وتقويم الأرقاء وجب
دون الحياة وهو حرمننا
دون جنين هو من حريبه
ولو بتخويف من الإمام
من عيب بيع إن يميز لا هرم
بديله للفقد ثم قومت
فردا كما للبدنين اثنين
وقنة تعدل عشرين ذهب
ميتا وساوت غرة ستينا
ينعكس القدران فى ملكيها
مشترك فى مال مالكيه
والعبد أو فرد من المثال
له وللمجوس ثلاث خمسه
لوارث الجنين لا ما وقفنا

وأن يجيع جائعا، ويظمى
ومثل أن يلدغ شخصا عقربا
وجمعه بسبع فى ضيق
والتقم الحوت وغير سابح
حيث يرى إهلاكه ذا كثره
مع ورم فمائة معاجله
ولتك من غالب إبل البلد
ثم بأدنى بلد قلت لما
ووزعت على جراح جاني
إن شارك الجاني ولو كالحية
لا مرضا كمعمق ومن حفر
وليهودى والنصرانى
والقميرين ولذى تمجس
كالشخص لم تبلغه من رسول
ودونه واجب ذاك الدين
والطفل كالأكثر من أم وأب
والجنين كونه علمنا
حتى جنين هو من ذميه
تجهض بعد سابق الإسلام
بتخطيط بعضه بدا قنا سلم
يعدل خمس إبل قد رسمت
للأربع الأيدى وللرأسين
وإن يخلف زوجة حبلى وأب
أقلت بفعل القنة الجنينا
وسلم القنة كل منهما
قلت وقس عليه ما يجنيه
أن تتفاوت حصص فى المال
أما الكتابى فضعف سدسه
وهو كخبر أبوين اختلفا

ففيه من قيمة أمه العشر
مسلمة رقيقة سليمة
مع ما ذكرنا أرش شين أمه
والعقل واللسان حتى ذو الثقل
والنطق والصوت وذوق الأطعمة
وقوة الإحبال فى النساء
ومسلك الغذاء كالاتحاد
بول ولو مع النكاح فعلا
تحرم ذا كالأرش للبكاره
لإصبع والجلد مثل النفس
والسمع لا تعطيله كالنطق
وبصر العين وشحم منخر
وشفة لها إلى الشدين حد
وزر شىء ثدى امرأة وخصى
إطباقها عن بدن كالنصف
إن قيل قد جن ولا يحلف
وقرب ذى حد ومر مقرر
يحلف بل طبقة من مارن
بها الغذاء يستحيل والدوا
كالثلث والفرس من الأجنان
يوضح وينقل عظمه وهشما
يد ورجل وكذا ظاهر سن
منبتها عن عارفين كالقود
أجاف أو أوضح ثم التحما
تقوى وقلقة اللسان الراجعه
وقطعت للدم لا المعانى
كثله والبعض قسط الجرم له
يحسن والأكثر للسان
وواجب الجنايمة المبتديه

وما به عمد وحمل غير حر
لذن جنى بفرضها فى القيمه
كالحمل دون عكسه مع غرمه
وفيه أرش ألم الأم دخل
وحركاته لأجل الكلمة
والمضغ والكمرة كالإمضاء
ولذة الطعام والفساد
فى نهجى الجماع والغائط لا
أو الزنا بالمهر والمختاره
إلا على الزوج ولو بالدس
والأذن إذ بها الديب وقى
والمشى والعين ولو بالجهر
ومشى رجل فردة وبطش يد
وما يوارى لثة ، ولحى
وألية والشفر تأتى فى
وعقله فى الخلوات يعرف
أما الحواس فبصوت منكر
وذفر ربح ولنقص كائن
وواصل بأى جوف ذى قوى
كداخل الشرج فى العجان
كالربع والرأس أو الوجه فما
وأعمل فرد من الإبهام من
متغير أو بان أنه فسد
كنصف عشرها وإن عادت كما
وكاليد الضعفى بقطع النافعه
وأذن تلصق بالمكان
ومن سوى الإبهام كل أنمله
وما من العشرين والثمانى
وحط نقص كل جرم ذى ديه

جائفة وما بإيضاح بدت
أو صورة بحاجز من لحم
إن رفع الفاعل أو تأكلا
بأنه حين يرا أرشان
فى النفس كل إن سرت أو من فعل
وفى ارتداد فليجب أدناهما
عصمتها فعلا وفوتا ووسط
ومقطع كمارن وعين
وشق مارن وأذن فى الأصح
كرها كأمر من إذا عصو سطو
بقتله لنفسه إن عقلا
أرش بعنقه وما تمولا
بما يسم غير ذى تكليف
أو ظن صحة بضرب أضعف
له بحر بيته وعبدا
بغرمه ولا رجوع الأقوى
فيه حياة استقرت القود
جان كإن عفى به لا مطلقا
كرميه الجانى، والقطع سرى
لا يسقط الآخر لا إذا عفى
إن كان من واجب قطع أزيدا
وليه عن نفسه لا الطرفا
سراية حز الولى العنقا
وفى اليدين ليس شىء إن عفا
إن كان لم يفضله بالإسلام
لدى إصابة وسيديته
ذى ذمة أسلم قبل وصلا
من قبل أن يصيبه بما رشق
إصابة وحيث حر ذو هدى

وعدد الأرش إذا تعددت
من فاعل أو موضع أو حكم
وجلدة بين الجراحتين لا
وباليمين قلت مع إمكان
وإن يصدق فثلاث ودخل
حز إذا لم يختلف وصفاهما
وما سوى الشرط لنفس يشترط
وبين ذى ربط على عظمين
والبطش والحواس والعظم وضح
لا قطع بعض الكوع والفخذ ولو
ولو صبيا وبطن الصيد لا
وحت ذى ضراوة طبعها ولا
وستر بئر الدرب والمضيف
وقتل منقول الحشا ومشرف
وقاتلا وكافرا لا عهدا
لا حيث يجهل الوكيل العفو
كأن يحز الشخص مجروحا وجد
وبدلا عن قودان نفقا
وبعد ما لو سبب القبض جرى
والعفو عن نفس وعفو الطرف
ثم سرى وما سرى هنا ودى
ولا إذا القطع سرى ثم عفا
اقتص من قاطعه ونفقا
وإن عفا فبدل تنصفا
على امرئ ملتزم الأحكام
ولا بجريئة أو أصليته
قلت ولو رمى امرؤ منا إلى
أو رشق الحر رقيقا فعتق
فلا قصاص استثن تين من لدى

يقتل من يجهل منه الأصل في
والرافعى عن كتاب البحر
هذا على القولين فيما لو قتل
على القصاص فعلى ما قلنا
ومن جنى أو فرعه إن ملكا
وفى سوى النفس بنسبة البدل
ولا حكومة ولو بالكثرة
وضرب كل واحد سوطا إذا
ساعده وشارك المداويا
أو منه جرحا لا قصاص فيه
وواجب فى طرف وفى التى
فى الحر دفعة وفى التحامل
ولقريب مسلم أن يرتدد
والقادرون للزحام اقتزعوا
ومن يبادر قبل عفو قبضا
وحق غير فى تراث الجانى
أو مثل فعله كقطع ساعد
وقطع أذن مفصل بالهشم لا
نعم بمسوم ومثله حتف
وسعة الإيضاح وتكامل
ورأسه بمحصة الأرش ولا
ومن جنى إن فات منه جرم
فعادل أصابع الكف لقط
مع سدس الذى يدي عن اليد
لا حيث كان زائد ذا ليس
وليلتقط أئمة من أربع
وزيد إن يبق وبالأطراف لا
ولو لمن فرقه والعاصى
وفى الذى يترك نصف الدية

هدى ورق فالقصاص منتفى
حكاه أما شيخنا فيجرى
المسلم الحر لقيطا والعمل
عن شيخنا ما هذه تستثنى
قسطا من القصاص عنه تركا
عنه إلى النفس بلا خلف المحل
ممن جنى كمكره، ومكره
تواطئوا وقطع ذا كفا وذا
بعلمه لا سبعا وخاطيا
كقتل حر البعض للشبيه
توضح لكن باشتراط الجملة
لوارثيه مثل مال حاصل
ثم يموت والمال فىء إن وجد
وهو بمنع غيره بمنع
له وما عن حقه زاد قضى
فى الحرم اقتص وباليمانى
بكفه بساعد بلا يد
باللوط والسحر، وإيجار الطلا
كمنكب وفخذ إن لم يجف
ناصية الجانى بأجناب تلى
تجز بوجهه وقفأ أن يكملا
لا صفة بأرشه يتم
خمسا من الست الأصليات فقط
يحط شىء منه وليجتهد
ولكيف إن بادر لقط خمس
مع أخذ أرش نصف سدس أصبع
فحز أو أخصر والقطع ولا
إن مات قبل فسوى قصاص
كما فى قطعه يدا وفى موضحة

منها كفى العقل وجسم يسرى
ذى خطأ ومن سوى مكلف
كفعله عمدا سوى ما أمرا
إليه أما الجلد والقطع فلا
من مسلم وال ولا يفوض
ممن جنى وصين عنه المسجد
وعود غائب ووضع الحمل
والفطم فى الحد وكافل معه
وجالد إن بالإمام يقتل
كلف لا حيث يجهله انفرد
تسقط فوقى أنمل للتحنا
وجن أرشا وهو عفو وانتظر
مداعيين وظهورا معتمد
فالسبق فالتحاقيه فقوله
لقطع خنثى مشكل من مثله
وما عفا عن القصاص بل أصر
اعكس وفى الواضح بالأقل
حكومة الخصيين والإحليل
من خصلتين تذكرا ما سهل
دية ذين بحكومة الذكر
عن القصاص ما ذكرنا ثانيا
عن اليمين لا قصاص فيها
بل دية ولتكف حدا إن عرض
قالعها عزز للتعمد
يقطع جلد فوق عظم فصلا
طفل وفى شاغية وصبغ سن
أو بعضها وقوة الإرضاع
وذكر عن انقباض وانبساط قد عرى
بكونها عن ساعد تنحرف

تسعة أعشار ونصف عشر
ولم يجب بها القصاص وكفى
ودون وال فليقع وعزرا
وخطأ يعزله وجعلا
بإذن كافر قريب يقبض
وأجر من يحدده أو يجلد
منتظرا تكليف نحو الطفل
بالقول منها مع وجود مرضعه
وفى سوى الحد ليحبس والولى
فعاقل الإمام بالغرة قد
والإثم فى العلم به وحتى
وأخذا الولى للذى افتقر
إلحاقه القائف فى قتل أحد
خروج ما يليق من فرج له
إلا إذا كذب ووضع حمله
خصييه والشفرين منه، والذكر
لمنع قطع زائد بأصلى
فتصرف الأنثى لذا التعليل
بفرضه أنثى ويصرف الرجل
حكومة الشفرين مفروضا ذكر
والأنثيين وليعطوا العاقبا
ومن يساره يبيدها
وفى اليمين حيث أخذها عوض
ظن ودهشة وسن العسجد
فى غيرها كالغوص فى لحم ولا
وفى لسان أخرس والسن من
وكسر ترقوين والأضلاع
ورأس ثدى ذكر وذكرو
وفى يد زائدة وتعرف

وضعف بطش بالحكومة ادعى
تنقصه جناية لو ختما
عن دية العضو الجريح نزلا
هنا وعن متبوعه الذى نبت
والجفن متبوع وهذب تابع
وماله مقدر للشين
وأصبح زادت تقدر داميه
للعبد والتعزير فى الشعور قد
بماله مقدر فالأكثر
والعبد فى رقبته لا ذمته
جان فيجن ثم يهلك بعده
وما تبقى شركة بينهما
وأرشه جاز الفدا للسيد
وبالعتاق لا بأن جامع ته
قيمتها أن تجن بعد أن غرم
فمال كل فيه تكفيران
بيانه التكفير لا يوزع
ملكاه وإن كلاهما غلب
لوارث الآخر نصف ديته
خالف الأكثر المصنفا
غير الوليين صيبا، وصبى
ماتا بالاصطدام مهدران
فى الإرث عن حر ونصف ديته
شخصين لم يفضل بالاستواء شى
يفضل خمسون وإن أحبلتا
يبقى ثلاثون بأن يكونا
كل وغير جدة فلا تزد
كراكب وتهدر الرياح
إذا تردى فى حفير ظلما

إن لم تكن أقوى ونقص أصبع
وذاك جزء دية نسبة ما
من قيمة المذكور عبدا مثلا
والنقص باجتهاد حاكم ثبت
فكفه متبوعه الأصابع
ومارن الأنف لغير اللين
وحيث لم تنقص كسن شاغيه
ولحية الأثنى لمنبت فسد
هذا وإن أمكننا نقدر
من قسط ما قلنا ومن حكومته
وحيثما يجن فيقطع يده
فنقص قطع للذى تقدا
وبأقل قيمة يوم فدى
ولازم فداء مستولدته
والاختيار واستزد وقسم
وإن يمت تصادما حران
وفى اصطدام الحاملين أربع
والنصف من قيمة ما الآخر ركب
وكل واحد على عاقلته
وإن تعمداف فيما خلفا
وغرة للحمل بل أن يركب
يحمل على المركب والعبدان
والعبد والحر فنصف قيمته
علق بهذا ولمستولدتى
أو مائة أو مائتين ساوتا
وقيمة الغرة أربعونا
من سيدين وبالإرث ينفرد
والفلك كالدابة، والملاح
إن غلبته باليمين أما

ويجوز وأول من البئر انصدم
عاقلة الثاني، ولكن رجعوا
والثان ثالثا نعد لاغيا
فليعقلا عن حافر وثاني
عاقلة الأول نصف فضلا
عاقل ثان عن على نقلا
على الذي يجذبه منهم فقط
طرح المتاع لرجاء من ركب
بغير إذن منه ضمناه
مالك ألق في ضمانى استحق
لكون من قال بثان أو بشرط
إن كان فى المركب ألزموه
حصتهم بقولهم رضينا
إخباره عن الضمان السابق
خص وإن قال الذى تكلمنا
ثم رضوا يلزمهم قسطهم
سواه إذ لا توقف العقود
على الرماة من دم الكل هدر
قصدا بقدره فكل عامد
على امرئ منهم، ولا تعيينا
فخطأ كصيب غير من قصد

باب البغاة

إمامنا عن انقياد صادفه
لا ردة ومنع حق الشرع
وشوكة يمكنها المقاومه
أخذ الحقوق وضمنان المتلف
وصرف سهم هو للذى ارتزق
ينذر قلت وهو عدل ذو فطن
قلت بلى الجمع الذى تحت العلم

والثان فوجه، ولم يجذب ولم
فدية والنصف منها يتبع
والشخص أن يراق ويجذب ثانيا
ثالثا من الأول والثالثان
ونصف ثان هدر لكن على
ودية الثالث كلها على
بشرط أن كل مجذوب سقط
قلت وأن تشرف سفينة يجب
ومال غيره إذا ألقاه
ومن يقل لغيره خوف الغرق
إلا إذا احتاج الذى يلقي فقط
وأنا والركبان ضامنوه
حصته ويلزمه الباقيين
قلت إذا كان مراد الناطق
منهم وصدقوه طولبوا بما
أردت إنشاء الضمان عنهم
عند القليل لكن السديد
والمنجنيق أن يعد منه الجر
حصتهم وإن أصيب واحد
وقصدهم إياه قادرين
شبيه عمد وإن القصد فقد

إن البغاة فرقة مخالفه
بياطل التأويل غير القطع
وخارجى بمطاع الكلمه
وفى القضاء والشهادات وفى
إذ قاتلوا وسمع حجة بحق
بلجندها كالعدل وليبدأ بمن
وما لنا اتباع من قد انهزم

ونطلق الصالح للقتال
يستعملان حيث أمن حصلا
ولم يراهم، والنساء بعد الوغا
إن خيف أنا بهم نصطلموا
ليس لنا أن نستعين بهما
ينفذ عليهم دوننا الأمان
عن مدبريهم وبذمي بطل
لم يذكر العذر ومتلفا ضمن
والرق والمكره منهم مثلهم

باب الردة

مكلف بفعل أو تكلم
وباعتقاد منه كالإلقاء
وسجدة لكوكب وصوره
مثله بقذف بعض الأنبياء
إسحاق قال الفارسي مذهبي
والصيدلاني ثمانين جلد
وتجرب استتابة تضييقا
ريب ومنافعه وإن سفل
أو ألحق المأمن بعد أن كبير
وباطل تصرف لا يوقف
واقبل شهيدى ردة قد أطلقا
مخيلة كالشخص فى الأسر وقع
قال أبى مات على الكفران فى
فإن يفسر قوله أو فعله
من لحم خنزير أو الخمر نهل
فيا بل الأظهر أن الحظ له
ولم يجدد بعد عرض كفرا
يحكم باهتدائه لا الأصلى
فيها له تشهدا فمنا

وإن خشينا الجمع فى المال
كردنا السلاح والخيل ولا
وغير صالح كمن لا بلغا
وبالمجانيق وبالنار رموا
وكافر، والقاتل المنهزما
وإن بأهل حرب استعانوا
وأن يظنوا معهم الحق عدل
ميثاقه ولو بجهل الحق إن
منتقضو العهد وجاز قتلهم

أفحش كفر ارتداد مسلم
محض عنادا وبالاستهزاء
للمصحف العزيز فى القاذوره
وجحده لجمع ما خفيا
لكن متى أسلم يسلم عن أبى
بأن هذا مسلم يقتل حد
ويقبل التوب ولو زنديقا
ولم ينافر وليسلم ويحل
ولمعاهد بجزية أقر
ودينه اقض وعليه يصرف
قلت الذى ما جاز أن يعلقا
والكره للفظ ولردة مع
لا أن يكذب شاهدا وحظ حى
قلت إذا أطلقه استفضله
بغير ما يوجب كفرا كأكل
فموهم إطلاقه أن نجعله
أقلت من على ارتداد قهرا
وطائعا وعندهم يصلح
قلت ولكننا إذا استيقنا

باب الزنا

من أوج الفرج بفرج يجر من ملك ولا تحليل بعض العلماء ولو صغيرة أو اكترى له من عبده لا العرس والمستملكه والحيض والتزويج والبهائم عدلين والولى أو ما أوقعه لا مع نساء أربع شهدن كقاذف وإن تجسئ بأربعه وتطلب المهر فيشهد أربع أو يعترف لو مرة وإن هرب لا أن يعد يرحمه الإمام فى حر بصحة النكاح بالأحجار وإن هو اعتل وحد وقطع والجلد لا القصاص لن مقدمه وليس مجلودا بشرب الخمر ومائة يجلد ولينفهم قلت وزوج ونساقاصده ولو بأمن الدرب أما جبره قلت قياس من لم يجبر وقد رأى تغريبها الرويانى مرحلتين أى وجه اجتهد قلت فإن زاد على القصر تبع كيف وقد غرب عثمان إلى إلا لخوف عود ولا تجب أو سيد ولو مكاتباً ومن وأم فرع لا مكاتباً ولا يسمع حجة الزنا لا إن فقد إمامنا أولى به وإن حضر

للعين مشتبهى بلا ملك وظن ولو أباحت وطأها المحرما أو نكح الأم كدبر ناله حرمت بنسب وشركه وميت ومتعة وعادم بالكره أن يشهد بذاك أربعه بكرأ وعن حد الشهود حدنا بأنه أكره فى الجامعه بكر يجب مهر وحدا ندفع ومنع الحد وتركه طلب مكلفا أصاب بعدما ذكر مجتنب الكبار والصفار وفى اشتداد الحر والبرد صنع ويرجم الذمى زانى مسلمه وداخل فى الرجم حد البكر عامها ولا وامرأة بمحرم ثم وقيل يكتفى بواحد فلا يجوز وعليها أجره تأخير تغريب إلى التيسر بالاحتياطات من السلطان لا أرضه فإن يعاودها يرد وموهم إطلاقه أن يمتنع مصر ولا يجوز أن يعتقلا طالب حمل أهله إن لم يصب ذى الفسق والأثنى مدبرا وقن من رق بعضا نصف هاذين ولا علم الحدود وصفات من شهد وشاهد وبدؤه رمى الحجر

باب السرقة

من محض دينار بضرب قطعاً
إخراجه من حزره إن فقدا
وشبهة ودون ظن ملكه
وللشريك فى الذى عاناه
أحرز لا فى موضع قد غصبا
بلحظ أهل للمبالاة به
أو سكة سدت ونحو الجامع
ولا بأن ولى له قفاه
فى العرف مع حصانة كدار
إلا يفتح مع منام اللاحظ
مشدودة الأطناب بالمبالى
وعرصة الخان لبعض لائق
كنخيل الإصطبل وفى الصحن الإنا
فى مغلق متصل من أبنيه
تسع مع القائد فى البر الخلى
فرد وبالراكب ما تعلا
وما أمام سائق ما نظرا
قد ضاع والوارث خصم الأمر
من ماله ولو بنحو محجن
علم من المالك ثم أهمل
فيما سواها عن مكان أهله
أو قل والجيب به نصاب
ينقب فانصب على التدريج
وأم فرع عتهت أو تغفى
يستثنى مسرجا وفرشا له فحسن
لصحن دار فتحت وتركه
ووضع المال على ماء جرى
ساق فأخرجاه أو عبيد رقد

سارق ربع أو مساو ربعا
لكل شخص ملك غيره لى
حقا لسارق بغير شركه
والبعض والسيد أو دعواه
أو اعترافه ولو أن كذبا
ولا الذى أحرز مع مغبوبه
إن دام فى الصحراء وفى الشارع
بغير نوم منه أو دعواه
وزحمة تشغل أو بالجارى
تغلق فى النهار أو بحافظ
وخيمة مرسلة أذبالا
وكالخوانيت بجار رامق
لا الضيف والجار ومن قد سكنا
كثوب بذلة ومثل المشيه
ونحوها وكقطار الإبل
وسكة قد استوت وإلا
وما أمامه وواحد ورا
والكفن الشرعى لا بقبر
والأجنبى الخصم أن يكفن
ودفعات لا إذا تخللا
كنقبه فى ليلة ونقله
قلت إذا أخرجته النقاب
أو ظنه فلسا كفى كندوج
وبذر أرض أحرزت ووقف
والزوج والمسجد قلت أى من
والرمى من مغلق بيت سلكه
وابتلع الدار ومنه ظهرا
أو حيوان سائر أو هو قد

عن قفله جاعله فى مضيعه
ولو بنوم من حريم السيد
مميزا أو دون طوع أخرجه
بالسيف كى يخرج أو ما أشبهه
أو نقل الحر ولو بكسوته
بعضا وخلاه سوى مفصول
أو الرضاض قل أو ذو الفقر
أى من مصالح وذى مطال
أو فيه قد أتلفه أو أكله
زائد أصبع وبالشلا اكتفوا
ويقطع الأصلى للإمكان
فإن يعد أو فقدت لا إن سقط
ثم اليد اليسار ثم الأخرى
ندبا مع المنفق فى ذا الفعل
أيضا لمسلم وهو من القهرى
زنا وللذمى إن ترافعا
بطلب المالك إلا فى الزنا
ثم لتعد لماله بمحضته
عليه من دون ثبوت قطع يد
بجحده كما أخاله سرق
أو نشو بدو نازح عن علما
ولم يجوز تعريضه أن تظهر

باب قطع الطريق

معتمد القوة فى التغلب
وداخل فى الليل دار أحد
ومنع استغاثة مجاهرا
من محض دينار ولو لجمع
ورجل خلفا أو ما يوجد
مع قطعه الطريق لا مع سرقة

على بعير فالزمم قطعه
كحمل طفل لا قوى الجلد
لا إن دعا عبد بخدع زوجه
قلت الأصح القطع حيث أكرهه
أو نقل الشىء إلى زاويته
وأخرج الغصب ومن منديل
وجائز الكسر بقصد الكسر
من بيت المال وامرؤ ذو مال
وجاحد لأجل أخذ الحق له
تقطع يمناه من الكوع ولو
وناقص والكف والكفان
برده المال وغرم ما فرط
بآفة من بعد رجل يسرى
بالغمس فى الزيت الذى قد أغلى
ثم ليعزر ومن الذمى
كأن لبعض المسلمات واقعا
لا لمعاهد هناك وهنا
وسمعت شهادة بغيبته
وماله يثبت بالتى ترد
للحاكم التعريض يرجو لو نطق
قلت لجاهل قريبا أسلما
كذاك فى الزنا وشرب المسكر

قاطع طريق مسلم غير صبى
بالبعد عن غوث ولو فى البلد
وأخذ المال بها مكابرا
بقوة الملك بأخذ ربع
كالسرقات قطعت منه يد
على الولا كالتقصاص لحقه

ويقتل القاتل إن تعمد
ولتجر أحكام القصاص فيه
قتل وإن مات فتؤخذ اليده
واقمله واغسله وصل إن جمع
قلت فإن مات قد استحق
صلب وذا الذي إلى النص نسب
بجتهداً وشردوا إن هربوا
إن تاب قبل ظفر به سقط
وغير قتل فرقوا وقدموا
فالأسبق الأسبق ثم أقرعا
منها وإن هم قتلوه وزع
فلامرئ ما لم يكن مستوفيه

باب الشرب

طوع لما يسكر جنسا لا الحقن
وغصة حيث سواه عدما
لا حرمة لأجل قرب العهد
أحكام إغماء عليه تجرى
بالشرب قلت هذه مكرره
هذا وحده للنبيذ الحنفي
أو خشب ولا وبالنعال
قام والأثني جلست من غير مد
من فوق رأس واليدان لا تشد
مقتله والوجه قلت ويجب
نكته والقىء لن نعولا
عصى بالحبس واللوم وجلد نقصا
لا حده وإن رأى أهمله
ونائب صغيره والسيد
وللشراب ضعف ما قد قدرا
لا الحد فلتضمنه عنه العاقله

والأخريان ثانيا أو فقدا
حتمما وإن عفى بما يديه
فليس فى النفس سوى المكافئه
وليس حتماً قطع من فيه قطع
ثم بصلبه ثلاثا يلتحق
قتلاً وصلبا فالأصح لا يجب
وعزر الإمام ردا يرغب
وقطعه وقتله الحتم فقط
وما القصاص ساقطا والمغرم
فللعباد فالأخف موقعا
ولو رقيقا كيد وأصبع
عليهم القتل ووزع اليده

والتعزير بشرب من يلتزم الأحكام عن
لا للتداوى والظما وحرما
ولو بجهله وجوب الحد
أو ظنه غيرا وذا بالسكر
يضربه الإمام دون الكفره
أو ردها منشيه فى الزنا وفى
بالسوط أربعين باعتدال
وطرف الثوب قريبا منه قد
ملفوفة بالثوب دون رفع يد
فرقه فى بدن ويجتنب
تأخيره حتى يفيق وعلى
وهو ليعزر من بغيرها عصى
عن نزر حده وإن حلله
إلا لعبد طالب ووالد
لحقه وربيه فإن سرى
وجاز والحكم ولا صواب له

عبدین بالتقصیر ذا ولا قود
أعلن والجلاد أن یعلم ضمن
نفس رقیقه بإذن الحنفی
یفز بغير لا هلاك لالألم
وجاز للولی إذ لا خطرا
ولأب إذ تركها أقوى خطر
هذا المكان فاعتمد تحقیقه
ختانه وبالبلوغ وجبا
فیه خلاف واسمه للأثنی
قلت وسابع لمن یحتمل

باب الصیال

واهدره لا الجرة بالأطلال
كذی اضطرار مال غیره أكل
والبضع واجب ولو بالأسلحه
وكافر برفع صوت أو هرب
ثم یجرح ثم قطعه الطرف
فضرب شدقیه فسله الیذا
ما بین أن یفكه ویضربا
متابعافی ذلك المحررا
ورمى عین ناظر لحرمته
محرم ثم بحصاة مثلا
وقبله لفتح باب انذرا
منه فلا والسمع دون البصر
جوار زرع والمراعى فسحه
فتح وفى الطریق بتخریق حطب
والعض والرمح بمسئصحبها
متلف مقطور جمال مثلا
ویلزم الصیر إذا تعینا
ونحوها تفسد غیر مره

وغير جائز كحكم اعتمد
وعاد ضامن على الفاسق إن
كشافعی قاتل للحرفی
للعاقل الإغراق من نار لم
وقطع سلعة ولیس أخطرا
والفصد والحجم وختن فى الصغر
قلت كذا أصلح فى التعليقه
ویقهر الإمام بالغنا أبى
بالقطع للقلفة قلت الخنثى
وختنه قبل البلوغ أفضل

یدفع صائل ولو عن مال
وما عن الطعام جائعا عضل
والدفع عن إثم على ما صححه
وغير ذی عقل عن النفس وجب
ثم بضربه الأخف فالأخف
وفك لخیى من لعض شددا
قلت كذا شرح الوجیز رتبا
وجاء فى الحاوی بأو مخیرا
وإن نضا أسنانه بفعلته
من ثقبه إذ لا له عرس ولا
وإن عمى أو حول عین فسرى
قلت وإن یغصبه أو یستعر
ومتلف البهیمة المسرحه
أو لا ولیلا لا بیاغ بسبب
من خلف مبصر ولم ینبها
لا برشاش ركض اعتید ولا
ومخرج لملك غیر ضمنا
مضمنا مالکها وهره

فى الطير والطعام فليضمن ولا
قلت وأفتى البغوى إن من
فى ذمة فأتلقت متاعا
لأنها فى يده ضمان من

باب السير

تقتل وإن لم تندفع فلتقتلا
يتاع من شخص شيها بثمان
للمشترى يضمنه من باعا
تعار منه لمعيرها أذن

إن الجهاد فى أهم الأمكنة
واحده كما تزار الكعبه
مثل قيام الحجج العلميه
وبالفتاوى وبدفع الشك
والحمل والأدا لشاهد وفى
ورد تسليم لجمع لا نسا
ولو لجاهل مع التقصير كل
واحد لأمة وإنفاق كحج
ومنع ذى اليسر بدين حلا
كمن بواد أخطرت واليم
ولو كفورا ويعود إن رجع
وحل قرية لعجز آيب
ويستعين كافرا إن أمنا
ومنجنيق وبنار وبما
ولالإمام ولغيره طلب
لو قهر الإمام ذميا على
فأجرة المثل بخمس الخمس له
وإن لدفن ميت وغسله
من تركات الميت ثم ارتبطا
له فقط قتل الأسير الكامل
والمن والفداء بالأموال
ثم الفداء ورقابهم كما
وقبل أن يظفر مالا والولد
ولا العرس سبيها النكح قطع

وإن خشى اللصوص فى كل سنة
فرض على كفاية كالحسبه
وبالعلوم إن تكن شرعيه
والضرر عنا والقضا والملك
أمر بعرف ومهم الحرف
وكجهاز الميت بالترك أسى
مكلف حوله عين رجل
بلا ظهور مرض ما أو عرج
ومنع مسلم يكون أصلا
للاتجار لا لكسب العلم
بخير لا من قتال لو شرع
وينصف الإمام إذ يناوب
وبمراهق وعبد أذنا
ولو علمنا أن فيهم مسلما
ترغيب مسلم ببذله إلا هب
خروجه لا مسلما وقاتلا
وللذهاب حيث لا مقاتله
عين شخصا كان أجر مثله
بمال بيت المال سقطا
أى رجل ليس رقيقا عاقل
والناس والإرقاق وفق الحال
يغنم واعصم دمه إن أسلما
الطفل والمجنون والمعتق قد
كالسبى فى الزوجين أو فرد وقع

وكالذى يقهر شخص حربى
ذو ذمة أو حملت منا المره
نغنم يقضى ثم فى ذمته
إن كان فى ذمة حربى فقط
يكون دين عقد ذين مهملا
لمسلم لا دين عقد خمير
كقتل ذى قربى ومحرم أشد
يهلك ما حصوله لنا يظن
لحاجة وإن تترسوا النساء
فى صفهم لو تركوا انهزمتنا
ترس ومن صف القتال يذهب
لا مائة من مائتين وأحد
ولا للانحراف للقتال
وإن بهذا تنكسر ما جوزا
وعاجز. معرض أو نفدا
قدرته على القتال راجلا
شارك فيما فى الفراق غنما
فقيمة فى قتله كالأنتى
مر وكتبا نفعها قد حرما
يشهد قبل قسمه والرجعه
لأكل ولاعتلاف عرفا
كفاية يملكه بجانا
بيدل منه فلا تعرضا
عما كفاه فاضلا والجلدا
أو سيدان أو وارث تعففا
ذلك مأخذ على المصنف
فى ذلك إلا مع الاختيار
أفلس أو بعض لهذا فيه أو
قربى ولا السالب بالفقد سوى

لا فى الرقيقين وفرد مسبى
يرق غيره ولو من حرره
والدين مما بعد رقيته
إلا للحربى ودينه سقط
أسلم أو أمن حربيان لا
كذا إجارة السبى تجرى
وأكرهه لا البراز إن به استبد
ونقل نحو رأس كافر وإن
واقتل رجالا عقلوا والفرسا
إلا للذبح وبقوم منا
لا كافر بمسلم فيضرب
حيث على المثليين زادوا فى العدد
إذ حزننا لا هم من الأبطال
ولا إذ الفتنة تحيضا
ولا يقاتل معها مهما بدا
سلاحه أو فرس مات بلا
وذو تحيز لذات البعد ما
ولو أسرنا ذا صبا أو خنثى
ككامل من قبل حكمه بما
فاغسل ويستبسط من للوقعه
لعامر الإسلام فيما يلقى
وحيوان الأكل قدرا كانا
وإن أضاف غنما أو أقرضا
ولسواء كبغصوب ردا
ومعرض جر رشيد كلفا
من قبل قسم واختيار قلت فى
إذ ليس للقسم من اعتبار
فباختيار أغن عن قسم ولو
أفرز منه الخمس لا كل ذوى

مورث والبعض ينفى عتقه
عليه والفرع نسيب حر
ونافذ إيلاذ جزء ملكه
أوجر بعد وقفه إلى الأبد
للزراع والغرس فلا تعميما
ولو إلى خرابنا أو أسروا
ذى قوة والحجر عنه فليزل
وداء قلب وصفات الصانع
لا من يكون عنهم بعيدا
للحرب قلت زاد كل مشرط
من فى الصلاة أو بأكل شغلا
يسن كالتشميت والإجابة

فصل فى الأمان

بالطوع لا الأسير محصورينا
ما لم يسد باب غزو عنا
أربعة من أشهر إن قبلا
بأهله والمال معه إن شرط
فىء وللوارث إن لم ييقى
وسمعه القرآن والتجاره
وإن يظن صحة من كل
لمأمن لا أن يقل لم أفهم
أو أثخن القرن استحق القتلا
قتال أجمع ولم يمنع يعن
وإن جرى الشرط به لم نوفه
حصن ليعطى منه أنشى مثلا
وذى ولو مفردة وجدنا
من حيث رضخ إن تمت أو أسلمت
فإن تمت قبل فلا فى الأظهر
بأن أجر المثل عنها يجب

وليس ملك قبله وحقه
ولا يحد أن يطأ والمهر
وحصة الغير كفى المشتركة
وليس للموسر والعراق قد
للاحتياج قلت هذا فيما
ومكة ملك ومهما عبروا
مرجو فك مسلما يفرض لكل
كظاهر الأحكام فى الصنائع
وصحة اعتقاده التوحيد
مسافة القصر إذا كاف نشط
وبالملاقة السلام لا على
ومن بحمام وذى استطابه

يؤمن ذو التكليف منا ديننا
قلت وأهل قلعة والمعنى
وامرأة أما كجاسوس فلا
ولو أشارا مفهمين أو بخط
ومال ذى نقص ورجعى رقا
وقصده أمن كالمسفار
إن أمن لقاصدها من ولى
أو ما أشاره أمانا يسلم
ومن يبارز مسلما وولى
أن يشرط الكف إلى الآخر من
ويمنع الكافر من تذييفه
والعلاج لا المسلم إن دل على
ونحن لا غير به فتحنا
فتلك للعلاج إذا وقومت
قلت إذا تموت بعد الظفر
أما التى قد أسلمت فالذهب

وأهله بالصلح وهى منه
رد إلى الحصن وصلحه انتقض
لنفسه إذ عد ألفا قتلا
عدل بأحوال القتال مبصر
أو يقض قتلا لم نرق ونمن
يرق محكوم به إن أسلما
ويقتل التابع دفعا لا ابتدا
وما اشترى يبعث عنه الثمنا
يبعث ولو شرطا كعود التزم

فصل فى بيان الجزية

من نائب أو الإمام لذكر
ببعض كتب أنزلت تمسكا
اختار حين نسخه أى بعده
وشهدا بكفره يغتال
أو ما يشاء لا أنا أو ذو البقا
فى مكة المدينة اليمامة
كوج والطائف دون اليمن
ولرسولهم ندبنا مستمع
من حرم الله ويمنعونا
مدتها إلا لمن يمرض ثم
بقدر دينار لنا أو أكثرا
من الجنون وانقياد إن قبل
أو مات أو جن وسوّه بما
قسطا من أهل جزية لم يبنذوا
يساره بها ولا تداخلا
ذى سفه إن يمتنع فليقبل
وزيده ضيافة لمسلم
عدا وللطعام والأدم قدر
وإن رضوا ينقد وذا مال يفى

لكن زعيم الحصن إن تؤمنه
وما رضى هذا ولا ذا بعوض
وإن يقل لألف شخص مغفلا
لو نزلوا على قضاء ذكر
إن يقض غير القتل من يقتل يخن
وإن قضى الجزية نجبرهم كما
يهرب مأسور يمينا عقدا
لا الغير إن هم أطلقوا وأومنا
والعين إن أكره والفاء لم

وعقد جزية بإذن قد صدر
حرمن المكلفين قد حكى
مثل الجوس ما علمنا جده
ولو أسلم اثنان وجاد الحال
لا إن توثن القرار مطلقا
أو أقتوا لا إن بغى إقامه
أو فى قراهن فلا يمكن
ومن دخول حرم الله منع
ونخرج المريض والمدفونا
إقامة الحجاز خارج الحرم
وشق نقل أو عليه حذرا
لكل عام دون ما لم يتصل
وأخذت لما مضى إن أسلما
عليه من دين ولسنا نأخذ
وتلك فى ذمة معسر إلى
وجاز إن ماكس إلا لولى
فإن يزد لم ينتفع بالندم
مر ثلاثة ودونها ذكر
وجنسه كمنزل وعلف

مطأطىء الرأس لدفع الجزية
أو ضمن المسلم عنه قبلا
مصلحة ، وهل كذا الجيران لا
لكل رأس ولينصف إن عدل
إلى الحجاز ومن المحارب
وفوقه ونصفه عما يرى
وأن يقر بالخراج الملك له
به قلت ذا أجر فلا نرعى العدد
والنفس والزوجات والأطفال
فناقصى قريباه والصهرية
وعن بناء مسلم جار نزل
وترك العالى الذى اشتراه
وبلدة أسلم ساكنوها
فيما فتحنا عنوة من هولاء
على الأصح وإن الصلح وقع
وشرطوا الإبقاء فيها مكنوا
أو أنها لهم نقر البيعة
وما نجد فى بلدة أحدثنا
إن كان عنها خارجا واتصلا
مكن والكفار عنه دفعا
إن شاء لا الخليل بركب خشب
ومن حديد خائما أو جرسا
قلت بلا ود ولا احترام
قلت ويلجأ فيه للمضييق
والاعتقاد فى المسيح عزرا
وبقتال وتمرد وقع
مسلم أو سب النبى أو وصف
أو قتل النفس بموجب القود
عوراتنا أو الطريق قطعنا
أو يؤوى العين لهم أو زانى

وضرب لهزم وأخذ اللحية
قلت وعيب ذا ولو توكلا
ويضعف الزكاة عنه بدلا
فزاد إن عن قدر دينار نزل
وأخذ عشر من كفور جالب
فى العام مرة وإن تكررا
لنا إليه حاجة أو أهمله
إلى الهدى لا إن ملكناه ورد
ويأمن المذكور فى الأموال
وحمرة وإن جرت شرطيه
واستؤنف العقد لكل من كمل
قلت ولا ينفعه رضاه
أما بلاد نحن محدثوها
لا يحدثون بيعة فيها ولا
ولا يقرون هنا على البيع
بشرط الأرضين لنا يسكنوا
وعند الإطلاق الأصح امتنعا
وهى هنا على الأصح تبنى
وما علمنا أصله يحمل على
وإن يرمم أو يعد لا موسعا
لا إن شرطنا نفيه وليركب
لا حديد ومن غيار يلبسون والنسا
فى عنق الرجال فى الحمام
ويترك الصدر من الطريق
والخمر والناقوس مهما أظهرنا
وانتقض العهد بجزية منع
واغتيل قتلا وبشرط إن قذف
على خلاف ما اعتقد
أو فتن المسلم أو تطلعنا
أو طعن الإسلام والقرآنا

على الصحيح مثل كامل أسر
من قبل ما اختار الإمام الأجودا
يبطل للنساء ولا صبيانهم
من النساء دار حرب فليجب
رد الصبي من له الحضانة يرد

فصل في بيان الهدنة

يهادنان كافر إقليمي
مصلحة أربعة من أشهر
رأيا وعشر حجج لضعفنا
عقد وبالتزام مال إن أمن
معهم ورد من أبت ضلاله
بالشرط إن صح وإن خوف نفى
أمانة النقض تبذت نبذا
طالب من أسلم حرا رجلا
وعرف الجواز بالتعريض له
نغرم للغير ونفى رد من
حرا بكونه على النفس غلب
وبعده يغلبهم وجاءنا
عن قصدهم من مسلم وذمى
وعزر الذى بقذف ناهم
أو مسلم منهم يقيم بالغرم
ومنقذا لهم من الحرب رد

باب الزكاة

خالص قطع جائز المناكحة
كليهما وجرح ما لم يقدر
المزهق الحياة مستقره
وباشتداد الحركات وأخر
ها وإرسال بطير جارحه
تأكل من صيد مرار أغفلا
أن تمسك الصيد على أصحابها

مسلمة ولو بعقد وليصر
وامتنع استرقاقه إن اهتدى
وليس بالبطلان فى أمانهم
وجائز تقريرهم ومن طلب
وما كذا الصبيان قلت إن قصد

إماننا ونائب العموم
ومن يليه بلدة إن تظهر
أو ما يشا مسلم عدل قنا
وما يزده يبطل وما أطلق من
وشرط ترك مسلم وماله
وبعد الإنذار القتال ونفى
إلى صدور النقض منهم وإذا
وانذروا كرد قادر على
بغير جبر وله أن يقتله
أو ذى عشيرة أرادته ولن
يرتد لا المرأة والعبد انقلب
ثم اهتدى وجاءنا أو آمانا
ولم نهادن والإمام يحمى
ويضمنان نفسهم ومالهم
وكل من أئلف مال ذمى
واقترض بالقتل وبالقذف يحد

إذا قدرنا فالذكاة الصالحة
وأمة الكتاب حلقوما مرى
كإبل يشرد أو فى حفره
قطعنا وظنا بدم قد انفجر
بجراح وما العظام صالحة
استرسلت وانزجرت به ولا
رابعة لم تكتمل إلا بها

قلت وقد أوهم أن نراعى
كذا الأمر ففي الطيور
وإن يهيج عند الإغرا ولا
إن أمه والعين أو للنوع أم
وشركة انصدام أرض واعتنا
أو ارتقى بعد انقطاع في الوتر
أو رده كلب الجحوس ولما
منه وعلمت وما من قبله
ولا الذى يتخذه ثم قتل
أو غاب ثم مات والإغراء فى
والله ندباً وحده يسمى
ويندب الإرهاف والقطع العجل
وقبله لمذبح ومن سفك
كمثل إن عشب فيما بنيا
وملجأ لواسع أو عمرا
ولو مع التحرير والإفلات
لا جلد ميت وإذا أزم من ثم
وقيمة الصيد على الثانى وما
فهو كملوك له من
عشرة من أصل تسعة عشر
بتسعة من عشرة قلت على
ويضمن الآخر حيث ذففا
وحيث أزمنا فلثانى فإن
وجملة إن جرحا وأهلكه
وبا احتمال كالتساوى ملكا
فى آخر أزم من أو ذففا
وحيث مملوك حمام اختلط
فى بلدة صيد وفى برجين
من ثالث جاز بعلم القيم

* * *

باب الأضحية

سبعة يجزئ وأن بعض عرى عن
إلا لصيد محرم والحرم
مشقوقة أذن ولكن ما ارتضوا
ومرض وعرج فى الحال
والخصى أو أعور أو مجنوننا
ضرع وألية كما قد كمالا
وخطبتين أى خفيفتين
آخر تشريق ثلاثة ولا
لا إن بهذين يوكل مسلما
لها كذا ينذره معينا
وسخلة عين أو فى الذمه
لغا وتعيين الذى تعيينا
مصرفها وبسليم أردفه
شئ كأن يتلف أو يضلا
إبدالها بها وذبح الأجنبي
ذا أرش ذبح وكتلك جعللا
أو يتلفنه يضمن القيمة له
والمالك الأكثر أى من مثله
به نظيره مهما ينقص
فالشقص والأفضل سبع غنم
والكامل الأبيض الأسمن الذكر
وحلقه فى العشرة المعلومه
وأكل لقمة ومن فرض حظر
وبسوى الثلث الكمال يحصل
من لحمها نيا ولو يسيرا

ضحى ثنى إبلى وبقر عن
كونه ضحى وسبع غنم
ومعز وجدع الضأن ولو
جربا أو بينة الهزال
وفاتت الجزء خلا القرونا
لم يرع قلت إن مخلوقا بلا
بين مضى قدر ركعتين
من الطلوع يوم نحر وإلى
إذا نوى ذاك ولو مقدما
يجعله ضحية تعيينا
وبفصيصة وذات وصمه
يصرفها مصرفها وللظبا
نذره وأن يعيب صرفه
وبتعييب ضحية لا
وإن يعينها لنذر يجب
فى وقتها ضحية لكن على
وأن يفرق لحمها أو أكله
كذبح شاة غيره وأكله
وقيمة المتلف وليس تخلص
أو زاد مع فقدان ذات الكرم
فواحد من إبلى فمن بقر
وترك ذى تضحية تقليمه
والذكر مشهور وضحى أو حضر
ثم تصدق بيباق أفضل
وواجب إن ملك الفقيرا

ما قتلته وجزاز إطعام الغنى
مذجا إلى بلوغه العقيقه
إذ ذاك باسم حسن والتهنيه
بوزنه من ذهب أو ورق
شاتان دون الكسر فى العظام
من دعوة أحب وأكره لو لطح
أعيذها الآية عند الأذن

باب بيان حل الأطعمة

يؤكل بالدبغ الذى تقدمما
حيا وميتا ومذكى البر
وفنك ودلق وثعلب
زاغ ويربوع ووبر دلدل
وكل ذى طوق ولقط حب
والظبى لا ذى مخلب وناب
الهرة التمساح قرد نسر
ما أمروا أو قد نهوا أن يقتلا
والرخم الغراب وسبع ضارى
وصرد وهدهد وعقعق
يستخبث العرب بطبع سلما
سلاحف وشرطان نحل
وعند الإشكال إلى العرب ارجع
والفرع كالسمع وكل ما يضر
وكره أو حرمة جلال ثبت
بعلفه وكرهوا الإكسابا
كالحجم والختان والكناسه
بالفصد والحوك وزرع زبلا
خوف الهلاك والخوف من مرض
وقطع بعضه وتمر للظما
بقية الروح نعم لو اتفق

لا الفرع بل بأكل كل ضمن
ولم يملك وكهى حقيقه
وتلك فى سابعه والتسميه
وحلق شعر الطفل بالتصدق
والشاة للأثى وللغلام
وبعشه تصدقا بما طبخ
رأس دما قلت ويتلو إنى

حل طعام طاهر كجلد ما
وكالجراد وخصيص البحر
بجمله كضبع وأرنسب
وقاقم وأم حبين حوصل
وبنت عرس قنفذ وضب
البط والسمور والسنجاب
يعدو به مثل ابن آوى الصقر
وماله سم وإبرة ولا
كحدا بغاثة وفار
البيغا الخطاف يوم لقلق
ومنه طاوس ونهاس وما
كالحشرات كالذباب النمل
صراره ووزع، وضمفدع
ولا زرافة وأهلى الخمر
كحجر ومسكر وما نبت
بالدر والبيض إلى أن طابا
بكل ما يخامر النجاسه
ويطعم الرقيق والناضح لا
وأكل محظور يباح إن عرض
وقتل طفل الحرب لا من عصما
مثل الدوا بصرفه سد الرمق

عجز عن السير ويهلك الشبيح
وما ذكرنا واجب كأن طلب
أو اشترى وثمن وإن غبن
والميت أولى منه بالأكل ومن
على الذى يظن بالأولى هنا
وميتة مع لحم صيد تستوى

باب المسابقة

صح السباق باتحاد الجنس له
والسهم والمزراق رمح ذى قصر
من منجنيق أو يد وأن يجال
ويفضل الفسكل لا ذو السبق
فى الخيل فى الغاية واجعل أولا
غرم ولا ندرة سبق أحد
تعينهم شرط وباد راميا
ونوب وصفة لرميهم
فأوهنا لم تأت عن سواه
وعدد الرمي المصيب كائنين
وفيه بل فقد اعتياد يقتضى
ورفع هذا وعلى البر تاب
وموت مركب ورامى النبل
قلت خذ الرهن وذا التكفل
والقوس، والنشابة التعود
وبنظير قوسه وأسهمه
وجاز ذا بشرط أن يحتسبا
إن عادة أو حد قرب ميزا
يسقط غيرا والتزام مال
من عدد أكثر لا تناضله
والقرع أن يصيب بالنصل بلا
والخسق خرقه ولو بالبعض

قلت وحمل الزاد خوف ما يقع
طعام من لا اضطر أو إن اغتصب
وقتله بالدفع عنه ما ضمن
صيد لمن أحرم قلت قد طعن
رجحانه فإنه تعينا
وميتان طاهر الأصل القوى

من دابة وإبل وفيله
وزانة الديلم أيضا والحجر
سيف على مال ولو من بيت مال
بكتد فى إبل وعنق
مطلقه بغنم الكل بلا
ومركب ومن رمى والمبتدى
رميا مخير الموقف ثان ثانيا
قلت بواو اروه فهو مهم
وعلم مبدأه ومنتهاه
من أربعين وتساوى الخزيين
مسافة الرمي لهم والغرض
قلت هو البعد بلا مصاب
فسخ وفى الفاسد أجر المثل
فى عقده وجاز للمحلل
عين فالوفاق ثم يفسد
يبدل وليفسده شرط عدمه
للشخص ما من غرض قد قربا
وإن أدناها وأن المركزا
لمن صوابه من الرجال
لنفسه ولا لخط فاضله
خدش ولو فيه انكسار حصلا
طرفه أو ثابت فى فرض

يتمم الباقي فى المحاططه
يتمم الرامى إلى أن ناظره
وقوسه أن تنكسر بأن أسا
لا عندما يعرض للنشابة
تصب يحسب عليه وله الكل حسب

وإن أصاب عددا قد شارطه
وأن يصب ذلك فى المبادره
فى عدد الإرشاق أو لبياسا
أو ينصدم سهم له بثابت
ماش وريح وعاصف فلم

باب الأيمان

بذكر الاسم الخاص لا تديين
وغالب وصفة الله
والرب والعليم، والحكيم
ورازق ومن صفات البارى
وعلمه قدرته مشيئته
كلامه وسمعه بقاؤه
بالله أو أقسم أو أقسمت
أراد عقدا ليمينه بهذا
يقرن بيا وتا وواو للقسم
أشهد أو اعزم بالإله
كأن يعلق التزامه القرب
لا هذى بفعله وتركه
كقتل من فنى وشرب نهر
فاذهب ورأس الشهر أقضى حقكا
رؤيته أو اقضين إلى زمن
لا صاحب الدين ولن أسا كنا
فارق أو بيت خان انفراد
فى الدار للبيتين باب وغلق
فارقت زيدا وتماش حصلا
زيد وإن أمكن أن يوافقه
سكاجة أو فى عصيد ما خفى
أكل ذا الثور لشاة مثلا

تحقيق ما لم يجب اليمين
كالله والرحمن والإله
لا إن نوى سواه كالرحيم
والحق والخالق، والجبار
عزته جلاله وعظمته
وحقه القرآن وكبرياؤه
كقوله اءلف أو اءلفت
بالله أو عليك بالله إذا
وبسوى الصريح كالله ولم
بله لعمرا لله وايم الله
ومنه نذر أو يمين للغضب
والنذر أو كفارة اليمين
فعلى ممتنع السير
وبحث الممكن كقوله والله لا كلمتكا
فقدم الهلال أو أءر عن
فمات لكن بعد أن تمكنا
فللبناء أقام لا إذا أحد
أو بيت دار كبرت إن اتفق
وحجرة ممرها فيها ووالله لا
فوقف الواحد لا إن فارقه
ولا أءلت الخل أو سمنافى
أءره أو مع خبز ولا

يومئ إلى بيض ففى الناطف هذا
أمكن أو فوت ذاك قبل غد
قلت ضد هذا مر لك
لا يقتضى الحنث كفى اليقين
سواه أو ملك مدا مدا
وليس شرطاً أن تكون أسوه
أو شاشا أو سروالا أو قباء
ولو عتيقا ولطفل لكبير
أو نعلا أو مكعبا أو قعبا
عق كذى التخريق والتبان
ومنعه لسيد كفى الإما
من ذين حنث لا بإذن السيد
ولم أجيئ فيه بأو كالحاوى
إن هلكا وجاز أن يقدم
لا صوم والصلاة إن تحرما
صائما أو ينوى به النفل ضحى
دهليز دار وبه إذا أذن
من نحو سطح لا لمستعليها
قيامه قعوده استقباله
والطهر والطيب وما لو خرجا
والخام نه خانه وخبز الرز عم
وكالة لكن تزوج نفى
باقى تصرف كبيع مثلا
يحنث بلبس استدام فليثن
وماء نهر والإنال للكل
إعادة النفسى كشىء جعل
إن أفردت لا طائر وسمك
كالصعل والعصفور لا الأحوات
ما ليس بالهندي منه حملا

لا البيض مع آكل ذا
أكلا وأعلن غدا فقبل العجز قد
أو قال إلا أن يشأ ذا فهلك
والشك فى تناقل الغصون
يعتق لا مبعوض وأدى
لعشرة تمسكنوا أو كسوه
إزارا أو قميصا، أو رداء
صوفا وكتانا وقطنا وحرير
لا خفا أو منطقة أو درعا
والجلد إذ لا عادة ودانى
ثم وعبد ثلثا صومهما
إن تمتع خدمته ويوجد
قلت كذا حقيقته بالواو
وجاز أن يطعم ويكس عنهما
عن حنثه لا الشرط كالظهار ما
وأفسدت وصومه إن أصبحا
ويفسدن ذا ودخول البعض من
لا بالسكوت كنزول فيها
ومستدام لبسه انتعاله
ركوبه يخالف التزوجا
وضده وبيت شعر والأدم
والإذن لا يسمع كالتصرف
وكتزوج الوكيل عنه لا
وفاسد الحج فقط ومن
كفارة ومكته السكون لا للنقل
وذكره الأشياء بالواو بلا
والرأس للأنعام والظبى حكى
والبيض ما ييسن فى الحياة
والتمر والبطيخ والجوز على

وعنبا ورطبيا، وتينا
رطبيا وما ليس برطب كانا
ما كخيار وكقثا مثلا
وألية ما وسنام البدن
والسمن والزبدة والدهن معا
مختلفات كالذبيب والعنب
منه وأكل وابتلاع السكر
منه ولكن أكله والشرب
والدار صارت غير دار عدم
لا مص رمان ويرمى ثقله
أو سلم وما يولى مشتراه
دين وما أقلالا أو عيبا رجع
وممكن الخلوص فى المخلوط له
ولا ضيافة وعكسا فانفوا
وغير ذى الزكاة والمدبر
تفع الندى استؤجر مالا
فإنه للملك بعد أن عتق
وقول ذا الباب لهذا المنفذ
ولبس ما من به وغزلت
مضى ومن غزلك ثوبا عمما
أما اتزار بقميص وارتدا
بالنوم أو صار دثارا أو فتق
وهذه الحنطة غيرا تحسب
والطحن والتصوير غير خافى
رده بالنفس لا الدعاء كلام
أو خط أو أشار أو قد كيرا
عليك والتمام مشهور هنا
من التحاميد حكاه الأصل
قال وأغنت شهرة أن ينظما

وتشمل الفاكهة الليمونا
والموز والبطيخ والرمانا
واللب كالفستق، والفندق لا
واللحم والشحم الذى للبطن
والكبد والكرش وقلب ومعا
والأكل والشرب وتمر ورطب
كالحكيم فى الرمان والمعتصر
ذوبا كذا مسكنه والغصب
تناول منه كذا تطعم
وبلع سكر وخبز أكله
كعنب وما بإشراك حواه
لا قسمة وشفعة والصلح مع
أو اشترى مع غير أو من وكله
والصدقات هبة لا الوقف
وكل دين وعلى من يعسر
وأم فرع لا مكاتب ولا
جعلا وما أضيف مثل دار المسترق
وما لدابة لمنسوب لذى
وباب هذه الجديد شملت
فهو لموهوب ومغزول لما
لا حيث خيط الثوب منه وسدا
فلبسه والثوب لا الفرش انعذق
ذا السخل ذا العبد وهذا الرطب
بكبير والعتق والجفاف
والأمر والنهى وشتم والنظام
لا أن يهمل أو يسبح أو قرا
وأحسن الثناء لا أحصى ثنا
مجامع الحمد أو الأجل
وأفضل الصلاة للهادى كما

ما فى تشهد الصلاة نقلا
كيف نصلى علم المروريا
أشار أو سماه فالرفع رأوا
وإن أراد وهو حاكم فلا
يزيد أو عليه لا أسلم
فيهم فيستثنى ولو بأن نوى
زيد مثالا فعليهم دخلا
إذنى أو بغير خف مثلا
تنحل فى تعليقه بكلمة
وبأذنت كلما أردت بر

باب النذر

من كان بالغاً بعقل مسلماً
قربة أو صفتها وليس شى
علق بالمقصود أو منجزاً
عيادة المرضى وستر الكعبه
وكدوام الوتر والتهجد
صلاته إن كان الإتمام أبر
وكالصلاة قاعدا واختاراً
أما صفات قرب فتفرض
ينذر مشى الحج من حيث سكن
لا البعض من يوم ويوم الشك
ولا بضيق وقته حج السنه
فصح للمحجور نذر البدن
ذمته والصوم يوم واكتفى
ممول تصدق قد نزل
جميع ما الوقوع عنه أمكنا
به وصوم دهره مدا
ونذر صوم يوم يقدم العلا
فى غيره وليعتكف ما بقيا

قلت النووى هنا مال إلى
لأنهم إذ سألوا النبي
لجنس قاضى البلد القاضى ولو
له ولو درى به أو عزلا
وأن يقلل والله لا أكلم
فإن على قوم يسلم وهو
لا فى ربي لست داخلا على
وإن خرجت دون إذنى أو بلا
تنحل بالخروج مرة وما
قلت ولا يطلق فالتقييد مر

نذر سوى اللجاج أن يلتزما
كقول الله على أو على
ما لم يكن باللفظ نذراً للجزا
فمن مثالات التزام القربه
وهكذا تطيبيها لا مسجد
وصومه وأن يتم فى السفر
وأن يتم ما نوى نهارة
وركعة كذا وتجديد الوضو
كطول ما يقرأ فى الفرض وأن
وصوم شهر بافتراق محكى
وأتى بيت الله لا إن عينه
ولا ركوع وسجود ممكن
من قرب والمفلس المالى فى
بركعتين فى الصلاة وعلى
وليقتض فى نذر صيام عينا
مثل الأثانين لتكفير بدا
فدى لكل يوم فيه عمدا أبطلا
يصومه بسمة أو قضيا

ضحى فجا بيان بطله اصطفى
كالخيف الاعتمار أو حجا حتم
كالصدقات والصلاة لا الصيام
حتما وثم فرقت والبدنه
ثم الشياه السبع والذى افتقر
فى جهة كتلك غرما وبعاد
ونذرا هدا الطبى والمعيب ثم
به وفى مال عسير الانتقال
إن يسلموا يندب وفاء النذر

باب القضاء

أهل الشهادات فلا خرس وصم
يعرف أحكام الكتاب والسنن
عرب وقول العلماء والرواة
ذو شوكة ونافذ قضاءه
فيه أو للأصلح والمثل ندب
لغيره وعاد كل صوره
غير معين بعزل من أهل
بذل بشاهدين أو بشهره
وبامرئ أصلح منه أن يلى
بدون ما قلناه وانعزال ذا
عم ولا القيم للأيتام
وبالجنون وذهاب بصره
تغفلا والفسق لا الإمام به
قاض يموت ذا كأن ينعزلا
قاض به لكن أنا لا يرتضى
فخصم من يزعم ظلما إن حضر
إليه أو نودى أن جهلا زعم
إطلاق مظلوم وللتعزير
والوقف إن عم ومال الطفل

والعبد حر يومه وباع فى
ونذره إتيان ما من الحرم
وإن يعينه لذبح بالتزام
وكل أرض ليضحى عينه
لها فإن تعدم فإحدى من بقر
ودرهما للصدقات والجهاد
ونذر هدى كضحية الحرم
يوجب بالحق تصدقا ومال
بثمن عنه وأهل الكفر

أهل القضاء ونيابة تعم
مجتهد كاف والاجتهاد أن
والقيس والأنواع منها ولغات
وإن تعذرت فمن ولاء
وهو على معين القطر يجب
لحاجة والخمبول وكرهه
إلى الإمام وحرام لو قبل
وخوف ميل ولهذا يكره
ويعزل القاضى بظن الخلل
أو ظهرت مصلحة ونفذا
ونائب لا من عن الإمام
والوقف بالإغماء وسمع خبره
كذا بنسيان وأن لا ينتبه
وحيث لا فتنة فليبدل ولا
ويشهد المعزول مع عدل قضى
آدابه ينعم فى الحبس النظر
عليه حجة وإن غاب رقم
وأطلقا لعدم الحضور
إن شاء ثم الأوصياء والضلع

وعفى فقيها قد أجاد الخطا
لينقلا اللفظ من الصوبين
ورتب الأصم مسمعين
من عملا لأجله ذا العملا
بحفظه ونسخة للمستحق
مشاورا فى الحكم وليزجر مسى
وشاهد الزور نداء شهره
ما بين خصمين أو الأخصام
وقدم المسافر المستوفزا
يقرع فى خصومة فلا يثن
وليتخذ مكان رفق مجلسا
أمره وفى قضايا افتزقت لا يكره
يجلس لحكم والزحام قد أمن
عامل أو عنه وكيل علما
يقصد بل ممن له خصومة
سحت ولا يملكه فردا
يندب لا يأخذه أو عوضا
بخبر الواحد مهما عرضا
مثل خيار مجلس حيث نفى
بالأم أو نفى قصاص الثقل
تنكح من قد فقدت قرينا
وشاهد ما هو بالمرضى
فليتكلم إن عرت جهاله
أمرا خفيا مثل أسلمنا معا
ثم تقاصصا كأن يتحدا
إن أمن الفتنة فى استقلاله
لا النقب والزائد أن تعينا
جنسا له كالكسر للصحيح لا
يعطى ولا عقوبة ومن ذكر

وبعد ذا استكتب عدلا شرطا
ورتب اثنين مترجمين
ورتب اثنين مزكيين
بلفظها والآخر فاجعله على
وكتب القاضى بحكم ووثق
وبعد جمع الفقها فليجلس
فى أدب باللفظ ثم عززه
فى الناس وليسو فى الإكرام
لمجلس المسلم رفع جوزا
فامرأة ندبا فسابقا فمن
كالحكم فى المفتى ومن قد درسا
والحكم فى المسجد فأكره
ونصبه البواب والحاجب أن
والحكم بالمدهش عن فكر كما
وأكره له حضوره وليمة
يحرم والذى إليه يهدى
من غير خصم عهدت قبل القضا
وخطا قطعنا وظنا نقضا
وبالقياس إن يكن غير خفى
كذا العرايا، وذكاة الحمل
أو بعد أربع من السنينا
خلاف تزويج بلا ولى
وليسكت أو يقل من الدعوى له
مكلف ملتزم قد ادعى
وجاز جحد حقه إن جحدا
ديناهما وصفا وأخذ ماله
وغير جنس دينه وضمننا
طريقه وباعه وحصلا
بعكس هذا لا إذا كان مقر

تلقيا للملك إن كان أقر
ونوعه والقدر فليبين
وإن طرا حيث له مثل تلف
ناحية مدينة محله
لا الفرض والإيضاء والإقرار
وإذنها حيث اشتراطه اتضح
إن كان فى دعوى نكاح الأمة
منها بلا مهر لها أو نفقه
أو خطأ أو شبه عمد فردا
مكلف عين فى دعواه لا
لها كىالقتل ادعى انفراده
وأخذه وإن سماعها انتفى
بقضاءه إذا بغير فسرا
يمنعنى من ذاك أو مرتبه
جواب دعواه وما كالأمثله
قرائن الأحوال تنفى صدق ذا
أنى أكثرته لشيل الزبل
كحد قذف وقصاص حملا
وفى النكاح امرأة ومجبرا
ذى تحتها فالحر ليس تحت يد
على شهود الاعتراف منها
ثم ادعى فإن أقر ثبتا
يخلف فى العقار والذى نقل
وملكه بهذ لا تثبته
بعكس وإن جاوز عدوى أو أصر
أو أظهر العزة أو توارى
فلا لإبعاض ولا على العدو
وللمنوب وعلى الراضى الحكم
فى أول ونافذ هذا القضا

إن ادعى صحيحة بأن ذكر
لا ما بحجة وجنس الثمن
وليصف العين سوى ذا كالسلف
لغيره القيمة وليذكر له
السكة الحدود فى العقار
وبولى وذوى عدل نكح
والعجز عن طول وخوف العنت
وسمعت دعوى النكاح مطلقه
وأنه قاتل زيد عمدا
أو شركة بالحصر لا عمدا على
مناقض السابق كالشهاده
ثم على آخر والمعتزفا
واستفصل الجمل والأصل نرى
ولزم التسليم لى وأنه
يخرج حقى أو أن يسأله
طالب بالجواب قلت لا إذا
كمثل دعواه على أجل
والعبد فيما لو أقر قبلا
وسيدا فى الغير كالأرش عرى
ولا يقدم حجة الذى وجد
وحجة النكاح قدمنها
ولو بقوله إلى الدعوى أتى
ولسوى إن لم يكذب أو جهل
وسمعت لغائب بينته
ورجحت للمدعى وإن حضر
على السكوت أو رأى الإنكارا
قضى به وذاك حيث يشهد
ولمن القاضى وصيه حكم
من غير حبس وعقاب برضى

معتقدا بطلانه إذا ادعى
لا فى حدود ربنا العظيم
أن يتنقى التكذيب لا هو ويخط
خط وعمن عنه يروى جوز
على ثبوت ما ادعى الحجة له
عدلا على كبيرة ما أقدمنا
على صغيرة ككذب لا ضرر
قلت لمسلم كذا السفاه جا
نرد وسمع لشعار من شرب
أو تاب مع قرائن أن قد صلح
ولا أعود للذى أذنبت
له مروءة لما للاق به
ولعب الحمام والشطرنج
وحرفة دنيئة ليست لأب
تقبل أن يشهد لبعض وعلى
بفرح منه وعكس كزنا
بعد زوال الفسق والسيادة
لا الرق والكفر الصبا البدار
عليه بالقتل على الشهود
خطأ ولو بالفقر لا الأبعاد
شهادة لا إن بمال شهدا
بالمثل له ولا كأن يشهد
ويتغافل بإمكان الغلط
ما فيه حق أكد لذى العلا
والخلع والرضاع والعتاق
ما لم يعما وشرا البعضيه
كالبيع والرهن وإيجار وهد
من غير محصور بلا منازع
ومن أناس عادى انحصار

فى ظاهر وماله أن يمنعنا
بالعلم كالتعديل والتقويم
وغيره بشاهديه واشترط
كشاهد ولو روى بمحرز
هذا وإلا لا يفه أو سأل
أى ذكرا ينطق حرا مسلما
موجبة حدا ولم يكن أصر
فيه ولا حد ولعن وهجا
وغيبة المسرفسقا ولعب
ومرة لعظم فيه جرح
كقاذف يقول إنى تبت
لا إن أقر قاذف بكذبه
خلا كسمع الدف أو مع صنع
والرقص أو سماع الغنا إذا أكب
لم يتهم بالجر والدفع فلا
عدوه دنيا وذا من حزنا
عرسه وكالشهادة المعاده
أو المعادة لدفع العار
أى فى سوى الحسبة والمشهود
وحاملى العقل بفسق شاهدى
ووارث بجرح موروث لى
وبوصية من المال لمن يشهد
لقطع الطرق رفقة فقط
وبالبدار قبل أن يطلب لا
كالعفو فى القصاص والطلاق
ونسب لا الوقف والوصيه
رأى وللملك تصرفا بيد
وكالينا بالطول أو تسامع
وسمع القول مع الإبصار

أنكر منسوب إليه وطعن
سبب تلك الأصل أو فيها أذن
هلاكه أو خصه عذر الجمع
لا أن يكذب أو يعاد أو فسق
عند قرينة اصطبار الضر
يمنع أعمى لو روى أو ترجم
بمن أقر أو سمعه سبق
كحكم قاض للال الصوم
في فرجها قلت كميل مكحلة
والموت والإعسار والعناق
والخلع لا من جانب الذكور
وكالكتابات وكالتوكيل
وكالظهار واعتراف الزانى
من استحق رجلين وصفا
لنسوة كالخيز والولاد
أو رجلا وامرأتين واسمعا
مال كرمى السهم مقصودا مرق
تعجز تعيينا على ما رجحه
الوقف عين سرقت مهور
أعتقته والملك فى أم الولد
وذو اليد استبقاه فى قبضته
والهشم إذ يسبقه الإيضاح
علق بالإتلاف، والغصب كذا
بعد الثبوت رجلاً وامرأتين
عدل وإنى مستحق لكذا
نصيبه ولم يساهم وقضى
كوارث الساكت لا من نكلا
ونحو طفل وكقراض آيب
وللوصايا واليوع مثلاً

فى نسب بلا معارض كأن
والموت تنبيهان أما ذات فرع فليين
أو شهد الأصل لدى الحاكم مع
أو فوق عدوى غيب أصل اتفق
وباختبار باطن للعسر
وللذى زكى بصحبة وما
ويشهد الأعمى الذى قد اعتلق
عماه فى المعروف عند القوم
وللزننا أربعة أن أدخله
ولسوى هذين كالطلاق
وكانقضا العدة بالشهور
وكالولا والجرح والتعديل
وكالوصايا وكالإحصان
وموجب قصاصه وإن عفا
ولو على من شهدا والبادى
وعيهن والرضاع أربعة
للمال والآيل للمال وحق
ثم أصاب خطأ وموضحه
قبض بنجوم أجل تخيير
والعتق فى قد كان فى ملكى وقد
لا نسب الطفل وحرية
كذلك العقاب والنكاح
ولا طلاق وعتاقه إذا
ولادة إلا إذا علق دين
أو رجلا ثم يمينا إن ذا
ومن الوارث يحلف قبضا
من ذاك بالحصة دين ذى البلا
ولم تعد شهادة كالفائب
إلى محل الحكم لا إن عزلا

فى وقف ترتيب لبطن ثان
إن هلك الكل وحالف فقط
شركتهم قف سهم حادث إلى
للحالف اصرفه بلا يمين
بشاهدين وأداها مستحق أن
فسق فسقا بإجماع ولا إذا عرض
وأجر مركوب وإن لم يركب
ولو يشك الحاكم استزكى له
قلت كذا أفتى وفى الأصح لا
بأثنين من قبل الثنا يحال
فبالتماس وبجد آدمى
واسمهما واسم الخصمين وما
إليهما وشهدا مشافهه
ومن يلى جرحا وتعديلا إذا
وإن أتاه شاهدا فى واقعه
فإن ير به الأمر يستفصل فإن
لا بالتاج وثمار قد بدت
والمشترى بثمان العين رجوع
كالحكم فى متهب ولو شهد
أو يده أو ملكه أمس بلا
منه اشتراه بل بالاستصحاب
ولو على الغائب فوق العدوى
لا مدعى إقراره بالبينة
وأنه وكله وأحضرا
لفقد من أصلح ثم أو حكم
والطفل والمجنون والميت لا
بعد اليمين إن ما ادعيت فى
وما ادعاه حاضر من الأدا
وأنه لى قبل هذا اعترفا

اجعل نصيب الكل بالإيمان
إن مات حفظه لهم وإن شرط
يمينه لكنسه إن نكلا
وخذ الغائب والمجنون
يدع من عدوى لها لا أن
لشاهد عذر يشق كالمرض
له وللكتاب أجر الكتب
لا إن أقر الخصم بالعدالة
غنية عنه فهو حق ذى العلا
فى العتق والطلاق أما المال
وفى القصاص حبسه للحاكم
ميزهم وقدر مال رقما
إن فلانا عدل أو ما شابهه
قال حكمت بعدالة فلذا
أخرى وقد طال الزمان راجعه
يصر يحكم وبجمل مقترن
بجحة مطلقة إذ شهدت
هنا ولو من مشترية ينتزع
بأنه أقر بالأمس اعتمد
أعلم ما يزيل ملكا أو تلا
أعتقد الملك سوى صواب
وهكذا حكم سماع الدعوى
وشاهلا ثم يمينين هنه
من قدر عدوى بعد بحث حررا
وذى تعزر ومن قد اكتتم
إن كان فى عقوبة الله علا
ذمته ونحو إبراء نفى
وعلمه بفسق من شهدا
ومرة من قبل هذا حلفا

من غاب أو على الذى توكل
وليقضه القاضى بلا كفى
شافه حيث الحكم منه نفذا
أو ثبت استقلال ذين فى بلد
ونسبة وحلية ثم ختم
لا من أقرب بل على الجهول
به فإن مشارك تينا
صرفا عنه وفى سمع شهادة كفى
لشاهدى كتابه وقبله
ولو من الكاتب تعميم فقد
إليه مكتوب وفى الغائب أن
ويسمع البينه الحاكم فى
ليأخذ العين بشخص يكفل
أحضر إلى ما هناك إن سهل
إن تلفت وقيمة تثبتها
وأن يقل ما بيدى ما قد وصف
أو حلف رد عليه سجنه
مخلص وانقطعت إذا حلف
يغرمها والرد لا منفعته
عليه والشاهد مهما رجعا
قذف وإن قال له توقف
وبعد وفى المال والعقودا
ينفذ والرضاع والعقاق
ومن صداق المثل لا فى الرجعى
فى عتق مستولدة وعبد
فى نفس تدبير، وإيلاد إلى
صفة فى العتق والتطليق
ما عن أقل حجة تكفى نقص
وصفة العتاق والتسريح

لا حيث يدعى وكيله على
إبراء ذى الغيبة والتوكيل
إن حضر المال وإن غاب فذا
حاكم بموضع قد انفرد
وندبا اسمى الخصيمين رقم
ويشهد اثنين على التفصيل
يبتل وإن قال أنا الذى عنا
أو قال ليس اسمى ويحلف
أن يذكر الشهود والتعديل لا
من فوق عدوى ولدى كل شهد
أو خالف الكتاب أو مات ومن
يعرف أو بالحد فليعرف
مميز بسمة وينقل
ثم ليعينه الشهود وليقل
تسمع دعوى العين أو قيمتها
بحجة الوصف إن ادعى التلف
فإن أقام مدعيها بينه
وهو من الحبس إن ادعى التلف
ومؤن الإحضار لا إن أثبتته
إن كان فى البلدة أو للمدعى
من قبله لم يقض وليحد فى
ثم اقض فليقض ولن يعيدا
أمضى ولا عقاب والطلاق
وليس غرم راجع بيدع
إن رد أو من قيمة يؤدى
وعتق من دبر أو كوتب لا
أن مات سيد وفى التعليق
إلى وجود ذلك الوصف حصص
لا شاهد الإحصان فى الصحيح

واثنان إن الوطاء فى التالى صدر
يغرم من بالعقد والوطء شهد
شهود تطليق ووطء أطلقوا
امراتين يحسبان كرجل
تعمدا ذا كالمزكى والسولى
من شاركنى أو أنا
كل أمين يدعى أن قد تلف
قال بظاهر كسبل أثبتنا
لا مكترى الشئ ولا مرتنه
لف بشوب وامرؤ نصفين قد
مروءة خلاف عضو ظهرا
وفاته بعد اندمال الأربع
زيد كفى القتل وفى قطع الطرف
والعود عن إذن وما البيع صدر
لأى دين شاء يصرفونه
قرينة قبل بلوغ المسترق
وذو البلوغ بالسكوت يشترى
أى لوجوب البدل المقدم
وسيد للعجز قبل إن نكل
قيمه يوصى بها نسبة حق
والكسر فى الأيمان رم تمامه
حائز ميراث خنشى أكثرا
فذاك موقوف إلى التحقق
حصته منها إذا لوث ظهر
يلفى قتيلا حيث من عادى سكن
أو صف خصم قاتلوا أو صحرا
وكاعتزافه بسحر بألم
فسق وصبيبة وإن لم يكن
تكاذب الشهود ووصفا زمن

ولو شهد اثنان بعقد فى صغر
واثنان بالتطليق والكل جحد
مغروم زوج بالسوا لا يلحق
وهن فى المال وفى الرضاع وكل
وقتله بقتله إن يقلل
واشترك الجميع لا أخطا
أو لم أدر إن وحلف
أطلقه أو بخفى ومتى
كذلك فى الرد على مؤتمنه
ومدعى بقا حياة الشخص قد
ومدعى كمال عضو ستر
وحلف الوارث حيث يدعى
ومدعى حرية الذى قذف
وإن خنشى بأنوثة أقر
ومدعى قصد الأدا ودونه
وضد رق أصله وإن سبق
خالف ذا ما فى اللقيط ذكرا
ومستحق بدل عن الدم
كمثل من كوتب فى عبد مثل
كوارث الميت ولو فى مسترق
هذا من الخمسين فى القسامه
وحاضر بشرط أن يقدر
ويأخذ الأقل والذى بقى
لكن بشرط حلف من منتظر
قرينة تغلب الظن كمن
أو بين جمع يقبلون الحصر
برجل عمديّة قلت بدم
حتى قضى وقول راو وبنى
آثار تخنيق وجرح لا بأن

ونقض الحكم بها بمجته
أو وارث اللوث جحد
سائر أيمان الجراح ونفى
ثلاثة بطلب وإن خلا
توجهت دعواه لا إن كان حد
وشاهد والمنكر التوكيلا
والمدعى وكل جزء نفيا
نفى بلا تعرض للأجزاء
جناية العبد ونفى متلف
ونفيه حوالة وإن جرى
لا طالب المال لمن بها ادعى
طلبه قبل جحوده ورهن
وإن به يقر ثم يجحد
وذى ارتهان قال بع عن إذن
والعتق أو إيلاده أو غصبه
رهن وغرم بعده من رهنا
مردودة فهى إليه ترجعن
بالبت من وكيله التصرفا
من قبل تسليم والإذن والصفه
وكيله مخالفوا فلو أقر
وليتلطف حاكم إن أنكرا
ذا منك أو إن كنت قد أذنت
إن لم يقل فالمشترى ليس يحمل
إن كان ما قال الوكيل صدقا
سواه كالرضاع ولييح بظن
بقصد واعتقاد قاض فبطل
لم يسمع القاضى ولا يحمل ذا
مال أقل من نصاب زكيا
لا سيد ثم الخصام انقطعا

وآلة أو يخلص بغيبته
كحبسه أو مرض للقتل قد يعد
فى القتل عمدا أو خطأ كالحكم فى
وأهل الخصم إلى
عن حجة يخلص من عليه قد
لله والقاضى ولو معزولا
وقيم ومن إليه أوصيا
قلت وما ادعى بعقد أجزاء
بتا كما أجابه كالأرش فى
بهيمة سرحها مقصرا
لفظ حوالة وقبضه امنعا
وليتملك قابض إن
والهبة وقبض هذين ولو مع اليد
حلفه وعود رب الرهن
وقدر مرهون ومرهون به
من قبل رهن وجناية جنى
لمن له أقر لا الناكل عن
ويخلص الموكل الذى نفى
وقبضه ثمسه وتلفه
لإذنه وقدره ثم نذر
بها الذى قد باع يدفع الشرا
عسى موكل يقول بعث
قلت هنا البيع المعلق احتمال
فباعه وحاز منه الحقا
ونفى علمه لنفى فعل من
بخط أو قرينة كأن نكل
تورية ووصل الاستثنا إذا
وغلظت يمينه واستثنيا
كعبده الخسيس عتقا ادعى

وإن نفاها المدعى ما أمكنه
لا أحلفن أو صرح النكولا
عذرا له وبالنكول حكما
فالمدعى يحلف لا الولى فى
كما ادعى إتلاف مال طفله
لا خصمه فمنظر إن أخررا
وعرضه ثلاث مرات أتم
قضى وقال ما عرفت حكم ذا
أما نكول مدعيه فهو
لكن يمين المدعى لديه
فبالأداء حجته لن تسمعا
إسلامه من قبل عام ونفى
إذا ادعى البلوغ كى يحققه
وارثه إلى اعتراف أو قسم
مضيفة ومن بنقل علمت
ومع يد له و للمقر له
حيث التى ليلد بعدها تجى
ثم شهيدان على المكمله
تاريخها ثم التساقت اصطفى
وغرم كل الثمنين لحقه
وفى الشرا منه وتوفير الثمن
ثلث الذى يملكه المريض قل
وردها بمبهم الرجوع
يشهد بالذى يساوى بدلا
سالمه ووارثان فسقا
وكل عبد ثلث مال الفانى
بقدر ثلث الباقي بعد الأول
غاصب أو سارق شىء فجرا
تعارض فليتساقطا معا

وبعد هذا فتقام بينه
وبنكوله كأن يقولوا
أو يسكت المذكور لا إن علما
أو قال قاض للذى ادعى احلف
فيما ليس من إنشائه وفعله
وبالتماسه ثلاثا نظرا
أو مع شهيد واحد فلا قسم
كشرحه حكم النكول وإذا
يحلف لكن برضى ذى الدعوى
كحلف من مدعى عليه
مثل اعتراف من عليه يدعى
وتؤخذ الزكاة والجزية فى
كتبته اسم ولد المرتزقه
وليعتقل فى دين ميت انعدم
إن تتعارض حجتان قدمت
ومات قدمن عليها قتله
وإن أزالتهما التى للخارج
ولو بحيث لم تزك الأوله
بقسم ثم التى تسبق فى
كذا تاريخ وأخرى مطلقه
فى البيع لم تؤرخاه بزمن
بحجتى عتق رقيقين وكل
نصفهما يعتق بالشيوخ
كوارث يشهد بالرجعى ولا
لو أجنبيان بأن قد أعتقا
بعوده عنه وعتق ثانى
يعتق سالم وعمن قدولى
ولو شهد اثنان بأن عمرا
وأخرا فى عشى وقعا

يخلف مع فرد وغرما أخذنا
ثوباً له بربع دينار وفا
ذاك فالأقل لزمنا
مع الذى قومه بالربع
وفى الذى زاد تعارض حصل
فيثبت الأكثر حيث اختلفا

باب القسمة

وأجره بخصص عليهم
به شريك فالذى سماه كل
إن طالبوا وليه وأجبراً
وذلك فى الصفات ثم فى القيم
فيها كما لدينه والتركه
وإن تعذرت على السوية
فبثلاثين واثنين قسم
أوصى به وقيم مساويه
والاقتراع بالنوى والخشب
أجزاؤه والعنق والرق ثبت
للشركا عند اختلاف الأنصبا
على رفاع وبنادق سوا
واحدة لما أراد من قسم
فرد ومنقولات نوع مثل دار
وقالب ونفعه ذو تقيمه
وموقدا وكل شركة أزل
مكرر مثل الجدار طولاً
عنا فذا سمك بل المد عنا
عرضاً ولا ينفعه دعوى الغلط
وللمعين استحق رفضت
بيع وباغيتها أجب وسجل
هايا إذا توافقوا ويرجع

وشاهد كذا وشاهد كذا
لو شهد العدل على أن أتلفنا
وقال بالإتلاف عدل قوما
وجاز أن يخلف هذا المدعى
وثابت فى اثنين واثنين الأقل
أما لوزن ذهب قد أتلفنا

أكتف بالقاسم لا المقوم
أما بإيجار وليس يستقل
حتى لطفل دون غبطة ترى
إذا بأجزاء تساوت القسم
معتبراً أقل حظ الشركه
تمت للرق وللحريه
جزأ بأجزاء قريبه القيم
لعتق ثلاث عبد ثمانيه
وبطريق لانفصال أقرب
لا بظهور طائر وكتبت
أو شركا وأعبد وكتبا
مجزأ بأصغر الحظ احتوى
ويخرج الغائب والطفل أتم
والحق لم يفرق وأخرى فى عقار
ولبن مع اختلاف الأبنيه
لطالب القسم ولو بئرا عمل
وبتراض فى سوى ما قيلا
بقرعة قلت وما رفع البناء
وكل وجه فلربه فقط
وهى بحجة يجبر نقضت
وبالسوا فيه وغير الأول
بقولهم قسمنى وإذا تمتنع

ولا رجوع بعد منتهاها
هذا لما أورده المصنف
يرجع فيها منهما من
مستوفيا نصيف أجر مثل ما
وللنزاع لا تبع بل أجر

باب العتق

بلفظ إعتاق تحرير وفك
آزاد مرد إن تكن منتفيا
وابنى إن أمكن ذا وإن عرف
يا حر للمسمى به مولايه
سيده لبيتها مدبره
لا يحصل العتق ندى وإن نوى
فى أنا حر منك والفرق انجلا
حر يحل العتق ميت وجد
وحكمه بعوض كان خلع
أو عبده على كذا أو أمته
ينفذ واستحق لا إن قالوا
والعتق رتب إذ بإعتاق ملك
فتقيلا وأييس البيان ذا
مختاره أو من بإذن حررا
وصية أو هبة للجزء لا
وإذ فنى حالا كفى الإيلاد
علق لا معية وسبقا
من ملكه ولشريك المعتق
أو رهن أو دبر لا إن أولدا
المفلس لا دينه والسكنى
بجلف الغارم لا نقص طرا
أملأهم وشرطه نفى الولا
فى تين والمعتق بالولا أحق

إلا إذا نوبته استوفاهما
فى أحد الوجهين قلت ضعفوا
للحاوى عقيبه فإنه قال ومن
قبل أن تتم نوبتاهما فغرما
قد كان مستوفيه للآخر

يصح إعتاق مكلف لملك
رقبة وقوله ياحريا
قرينة المدح وقصد اسم سلف
وكذب العبد وبالكنايه
سدى كذبا نوية المفسره
قلت وعن حجة الإسلام روى
وكلم الطلاق والظهار لا
أول مولود تلدد
ودون عكس حملة لها تبع
فأمره بعتق مستولدته
فإن إعتاقهم امتثالا
بجانا أو عنى مستولدتك
وأحد العبدین حر بكذا
فقيمة القارع عليه وسرى
كجزء بعض اشترى أو قبلا
إرث وما بالعيب ذو ارتداد
ولو مع اليسر عليه العتقا
خلاف تدبير إلى الذى بقى
يسرى وإن كاتب إن عجز بدا
بقدر فاضل الذى تركنا
معتبرا قيمة يوم حررا
على رعوس المعتقين لا على
ولسوى المعتق لغو فعتق

عتقا بموته وصح مطلقا
وقبله قلت رأى ذا وحده
أعتقت هذا بعد موتى أو إذا
وصح فى تدبيره التعليق
عتيق إن شاء فشاء بعد
حياته يشاء والفور نفى
بإمه فيه ومعها يعتق
وإن يزل عن أمه للحمل
إن رد أو أنكره أو أبطلا
ذا سنة ولا لجان فديا
وفى كسبت المال بعد سيدى
إذ ما على الحرية فتظهرا
ذى ردة كتابة إن شملا
إن كان فى وصية بنى أجل
أو نفع عين إن علمن كلا
وصل بعقد دون نفع ذمته
من ذكر نحو درهم أو منفعة
بيوم أو عند انقضاء الشهر
قد أطلقوا هنا اشتراطا للأجل
على شروعه به مبتدرا
فأنت حر أو نوى وليقبل
يطلبها ويعتق المكاتب
وقت كتابة ولا استيلادا
وقيم إن جن والذى قضى
ولو من الجنون لا المتناع
شئ بقبض سيد وأهمل
أقر كان العتق فى نصيبه
أو طالب العبد بكل قسطه
لأحد فوارث الميست حلف

تدبير شخص عبده إن علقا
أو معه وبوقت بعده
وذا مدبر ودبرت كذا
مت فأنت حر أو عتيق
إذا مت فهذا العبد
وفى متى شئت ومهما شئت فى
والحمل معلوما لداه يلحق
وبزوال الملك قل بالبطل
ولم يعد إن عاد والإيلاد لا
وارثه مثل أعيروا بعد يا
ولا تكف وارثا أن يفتدى
لا فى ولدت حلف المدبرا
تصح من أهل التبرعات لا
جميع ما رق وبعض يحتمل
منجم باثنين أو بأعلى
قلت ونفع العين شرط صحته
قالوا ونفع العين لا بد معه
فى ذمة من بعد عقد تجرى
أو قال بعده بيوم وليقل
وليس مشروطا لنفع قدرا
بقوله كاتبت فإن أديت لى
وندبت إذا أمين كاسب
بفرعه من أمة أفادا
وفرع من قد كوتبت إن قبضا
لغيب سيد أو امتناع
النجم منه كل قسط ذاك لا
تقديمه وأن شريكه به
وما سرى والجزء منه أعطه
ولم يعد شخص وإن هو اعترف

ووارث الميت أن يحرر
كالحكم لو أبراه أو قبضا
وارثه ناقض ما به بدى
لكن بصاحب الوجيز يقتدى
تشاركا وأحد الابنين
لا مع قبض السهم أو إذ يبرى
وبدل القتل له أو القود
ورد ناقص وأرش للتلف
غير ولو بعضا وإن قال عتق
أن لا كتطبيق وحيث رضيا
أو بذله مولا وندبا
مكاتب من قبل عتق وقضى
وإن بقى شىء فكالمرهون
لغا وإن وفاه لا إن رضيا
بإرثه وإن بنجم أوصى
أن يعجزن وإن سوى أمهل به
بعد محله ولكن إن أذن
لحاكم بأنه قد ندما
عما يحط والتفاس أهمل
من حرزه وفسخها إن منعا
فإن رأى القاضى صلاحا صرفا
تعجيز هذا بعده وقبله
بحاكم لا إن فداء السيد
أرش على نجم بنذب وحتم
لسيد وسو للغير فقط
أو فسخ الشرك وحلف من زعم
إذا به معا إليه جاء
بعثقه إن مات لا الوصية
أثبت لا الحد وقيمة الولد

بنفى علم وليقرع أو برى
يعتق كتابة عن الذى قضى
قلت وعتقه بقبض إحدى
إذ قال لا شىء بقبض سیدی
فى الفرق بين أحد اللذين
والفرق صعب والعتاق يسرى
إلى نصيب من كتابة جحد
والكسب إن رق وأن يحتج صرف
وبان رقه كما لو استحق
كأن ظننت عتقه وأفتيا
فالعق من قبض وخط وجبا
ربع ولو من غير جنس إن رضى
وإن تمت قدم كالديون
عجل كى يبرى عما بقيا
وفسخها له وللمخصوص
وللذى أوصى له بالرقبه
إن عجز المذكور لا إن غاب من
إلى وصول خط من قد حكما
وقصر الغائب فى العود ولا
وانظر السيد حتى يطلعا
أو جن لا إن ماله به وفا
والأخذ عن دين سواه وله
وللذى يبنى عليه يعضد
قدم دين للمعاملات ثم
إن حجر القاضى وأن يعجز سقط
وانفسخت إن مات قبل إن أتم
كون الأداء منهما سواء
ونافيا جر ولا الأمية
ووطؤها فالمهر والإيلاد قد

كالأجنبي والتبرعات له
فى البيع حسب وشرا البعضيه
عن ثمن وعن مبيع العوض
وسلم كذا فداء لابنه
صوم أو اتهاب من قد لزم
ولا تسريه وعتق الرقبه
يملكه السيد والعتق نجز
ولو ليسد وإن أعتقه
ويلزم الفداء سيذا قتل
أرش إذا أعتق مجنيا عليه
لا باطل بفقد عقد صدرا
يقصد لا كالحشرات والدماء
والحظ والأسفار والإبراء
بفسخه أو موت أو حجر ورد
من حاكم يسئل نقص العقد
ورد مالها وأخذ قيمته

باب عتق أم الولد

أحبها السيد تعتق والولد
مات ولو يقتل هذين كذا
إن باع ذين قلت من غير بطل
له ووطء الأم والإجبار
إيلادها كل شريك موسع
تعتق إن ماتا ويوقف الولا
يقضى لمن يملكه فى العسر
هذا تمام البهجة الوردية
من بعد سبعمائة قد خلعت
فاعذرهم فحقها أن تحسدا
بكر بكريه لها الدعاء مهر
بدعوة صالحه لى تهدى

ولا يبيع مكاتبا وعامله
كذلك الإخطار بالنسيه
وهكذا تسليمه وما قبض
كذا النكاح، وزواج قنه
وهكذا تفكيره بغير ما
إنفاقه بالإذن لا المكاتبه
وابتاع بعض سيد فإن عجز
واقص من جان ويفدى عنقه
وعبده بما من الأمرين قل
وأعتق الجانى وليرجع إليه
وفاسد منها كشرطه شرا
من مالك كلف مختار بما
مثل الصحيح ليس فى الإيضاء
والاعتياض وانفساخ ما فسد
عليه أو جنونه والرد
ولا الزكاة ووجوب فطرته

ومن تضع ظاهر تخطيط وقد
من بعده كمثلى تدبير إذا
حكم حلول الدين والتدبير بل
واستخدم الاثنى والإيجار
والأرش من جان وحيث يدعى
قبل فإن يأس بيان حصلا
قلت وباستيلاد كل شطر
والعصبات فى الولا سويه
ختمتها بعد الثلاثين التى
فإن تعبها أو تضع منها العدا
فهى عروس بنت عشر
وكيف لى إذا سكنت اللحد

يا خالق الخلق ويا أهل الكرم
أدم على نعمة الإسلام
بك العياذ من عذاب الفقر
خذ بيدي من هول كل غمه
وكل من أحييت أو أجنبى
والحمد لله جزيل الفضل
والآل والصحب بهذا
بالمصطفى محمد خير النسم
ونجنى من خطر الآثام
والقبر والنار وخزى الحشر
تفضلا ومن لدنك رحمه
فيك وكل مؤمن مؤمن
ثم على نبيه محمد أصلى
والله تعالى أعلم

* * *